مجلة غير دورية تصدرها
مؤسسة المرأة الجديدة

ديسمبر
2008

العدد الحادى عشر

النساء والديمقراطية



افتتاحية

يتناول هذا العدد من «طيبة» موضوعًا نعترف بأننا قد تأخرنا في تناوله، فمناقشة أى موضوع آخر يختص بالنساء وحقوقهن يجب أن تمر أولاً بمسألة الديمقراطية في علاقتها بهذه الحقوق. وتتأكد هذه الفكرة من خلال المواد التي يقدمها هذا العدد والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الديمقراطية في تجلياتها المختلفة هي اللبنة الأساسية في بناء إلغاء التمييز ضد النساء وحصولهن على حقوقهن المختلفة، السياسية والاجتماعية والثقافية.

وتعد ورقة يسرى مصطفى «النساء ومسألة الديمقراطية» خير مقدمة لموضوع النساء والديمقراطية، حيث ينبه مصطفى إلى خطورة قصر الديمقراطية على الديمقراطية السياسية وحصر الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية في تغيير السلطات السياسية الحاكمة، مع عدم الالتفات إلى خطورة سيادة الأبوية في البنى الاجتماعية والثقافية في درجاتها المختلفة، وبالتالي عدم العمل على تحقيق الديمقراطية في هذه البنى التي يراها يسرى مصطفى أكثر أهمية في إلغاء التمييز ضد النساء، حيث تستغل السلطة السياسية الأبوية السائدة في هذه البني في الحصول على التأييد الشعبي الذي يتحقق لها من خلال الوقوف في طريق تغيير الأوضاع المجحفة بالنساء وإلغاء أشكال التمييز ضدهن. ومن هنا يلفت مصطفى النظر إلى ضرورة العمل على طرح جميع معاني وتعريفات الديمقراطية للمناقشة حيث قصرها على الديمقراطية المنادية بتغيير السلطة السياسية قد يؤدى إلى مزيد من المقاومة لحصول النساء على حقوقهن الاجتماعية والثقافية من سلطات أخرى أكثر أهمية وخطورة نتيجة لتخللها لكل البنى الاجتماعية والثقافية.

وفي ورقتها تحت عنوان: «تأملات حول الديمقراطية من منظور امرأة» تؤكد نولة درويش على كثير مما ذهب إليه يسرى مصطفى في ورقته، وخاصة توسيع مفهوم الديمقراطية غير ليشمل البني الثقافية والاجتماعية للمجتمع، والاتفاق على أن الديمقراطية مقصورة على ما هو سياسي وإنها تتعداه لتشمل مجالات أخرى من حياة الناس، بصفة عامة، والنساء، بصفة خاصة، بما فيها ذا التأثير الكبير على حياة النساء، والذي لا يمكن الزعم بتحقق الديمقراطية في مجتمع يقوم فيه على التراتبية/ البطريركية. وتضيف نولة درويش في ورقتها بعدًا مهمًا يتعلق بقدرة النساء، من خلال تجاربهن الخاصة التي تميزت بالتعرض للألم والمعاناة على إثراء معاني الديمقراطية والمساعدة على فهم مخاطر عدم تحقيقها على كل المستويات، وليس على المستوى السياسي فقط.

يحتوى العدد أيضًا على دراستي حالة تقدم إحداها ربيعة الناصري وأمينة لمريني تحت عنوان: «كيف حدث التغير؟: عناصر لمقاربة التطور الذي عرفه وضع النساء المغربيات» وفيها تقدم الكاتباتان تحليلاً لتأثير نجاح النساء المغربيات في تطوير مدونة الأحوال الشخصية على مشاركتهن السياسية في البرلمان المغربي، وهو في مجمله تأثير إيجابى نتج عن النقاش الاجتماعي والحشد الإعلامي الذي صحب تعديل مدونة الأحوال الشخصية. ومع ذلك، تصر الكاتباتان على عدم الإغراق في التفاؤل، بل تؤكدان أهمية بذل المزيد من الجهد من أجل تغيير النظرة الاجتماعية إلى المشاركة السياسية للنساء وتغيير أوضاع النساء المغربيات بصفة عامة على أنها تهديد للهوية القومية ينبع من مؤثرات خارجية.

أما هيلين ريزو فتقدم دراسة عن «النساء والديمقراطية: الكويت نموذجًا»، وفيها تقوم بدراسة ميدانية للجمعيات الأهلية النسائية والتي تمثل منطلقًا لمشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية للكويت، وهي تنقسم إلى جمعيات ذات توجه خدمي –

وهي دينية في معظمها – أو ذات توجه مهنى وقد استطاعت ريزو من خلال إجراء مقابلات شخصية مع الناشطات في هذه الجمعيات التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة فيما يختص بالمشاركة السياسية والاجتماعية لنساء الكويت وموقف السلطة السياسية من أنشطتهن، بل ومن عملية الديمقراطية بصفة عامة والزعم بأنها ذات تأثير سلبي على الإصلاحات الاقتصادية في البلاد.

أما ترجمات وعروض الكتب فتقدم المزيد من دراسات الحالة التي تلقى بالكثير من الضوء على التأثير المتبادل لحصول النساء على حقوقهن الاجتماعية ولحصولهن على حقوقهن في المشاركة السياسية على بعضها البعض. ونبدأها بورقة آنا براتا بربيرا بعنوان: «المنظمات السياسية النسائية في مرحلة الانتقال للديمقراطية: تقييم للحالتين الإسبانية والإيطالية»، وهي دراسة مقارنة تقدم فيها بربيرا عرضًا تاريخيًا للحركات النسوية في كلا البلدين - إسبانيا وإيطاليا – وعلاقتها بالمؤسسات السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.

أما مقال جريتشين بوير وحنا بريتون، «النساء في البرلمانات الأفريقية: تحول قارى» فهو مقدمة لكتاب تحت نفس العنوان، وكما هو الحال عادة في مقدمات الكتب، يقدم المقال عرضًا ملخصًا لكل الأبحاث المنشورة في الكتاب مما يوفر لقراء/ ات «طيبة» فرصة للتعرف على جميع دراسات الحالة التي يتناولها الكتاب في القارة الأفريقية، وكلها لبلدان من دول العالم الثالث التي تتماثل أحوال النساء فيها إلى حد كبير أحوال النساء في البلدان العربية، ويوفر مع هذا بدوره فرصة للباحثين/ ات من البلدان العربية لعقد دراسات مقارنة، وللنشطاء/ ات السياسيين/ ات والنسويين فرصة للاستفادة من خبرات هذه البلدان في دفع جهودهم/ ن من أجل تحقيق مزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية للنساء.

أما ورقة، «تبنى الظلم: البطريركية العنصرية وتفكيك الفعل الإيجابي» فتقدم دراسة لحالة شديدة الخصوصية وهي حالة النساء الأفريقيات الأمريكيات في الولايات المتحدة واللاتي يتعرضن لاضطهاد عنصري، بالإضافة إلى الاضطهاد القائم على النوع، فتستعرض الكاتبة التأثير السيء لممارسات الذكور البيض على الذكور الأفارقة الأمريكيين الذين يتبنون سياسات ظالمة ضد النساء رغم المعاناة التي يتعرضون لها بسبب التمييز العنصري ضدهم. والتمييز العنصري هو أيضًا أحد عناصر كتاب «النساء في برلمان جنوب أفريقيا من مرحلة المقاومة إلى الحوكمة» والذي تعرض له أماني الشاذلي، ويقدم هذا الكتاب صورة وافية عن الوضع السياسي للنساء في جنوب أفريقيا، وهو وضع خاص تتمتع به النساء في جنوب أفريقيا نتيجة لسنوات طويلة من الكفاح ضد السلطة العنصرية وضد الاستعمار البريطاني قبلها، مما سهل عليها الحصول على الكثير من الحقوق السياسية التي لم تحصل عليها النساء في بلدان أخرى، لم يتعرضن إلى ما تعرضت إليه نساء جنوب أفريقيا من سياسات عنصرية ظالمة ومن اضطهاد سياسى واجتماعى تعرضن له طوال سنوات عديدة ولم يقمن، بالتالى، بما قامت به نساء جنوب أفريقيا من مقاومة. ويؤكد الكتاب، كما يظهر من العرض، أن كفاح هؤلاء النساء مازال مستمرًا حيث مازلن يتعرضن لمحاولات تحجيم وتهميش قائمة على إدعاءات بقلة الخبرة وعدم القدرة.

وينتهى هذه العدد بعرض شيق لكتاب، «إعادة تأمل الإسلام والديمقراطية الليبرالية: النساء الإسلاميات في السياسة التركية» ليشيم أرات وتعرض له مريم النقر. ويقدم الكتاب قراءة تحليلية لمشاركة النساء الإسلاميات في تركيا في صنع السياسة التركية الحديثة عن طريق الانضمام لحزب «رفاه» الإسلامي والذي يتمتع بقدر كبير من الشعبية في تركيا. وتنبع أهمية هذا الكتاب من التعرض لبعض المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمجتمعات العربية ومنها الصراع السياسي بين نموذج الدولة العلمانية ونموذج الدولة الإسلامية، والمنزلقات التي قد يقعا فيها، وإن كنا لا نستطيع

بالطبع إغفال أن هذا العرض يقدم حالة خاصة جدًا هي حالة الدولة التركية، التي ظلت علانية تمامًا لأعوام طويلة حتى تم اختراقها من قبل جماعات سياسية إسـلامية، وممـا يميز هذا الكتاب هو وجود دراسات الحالة التي تشخصـن حـالات هـؤلاء النسـاء وتـترك للقـارئ/ ئـة تكـوين الـرأي من خلال سـرد التجـارب الشخصـية، بـل ويكشـف العـرض المستفيض لهذا الكتاب النقاب عن الاستراتيجيات التي تتبعها عضوات حزب «الرفـاه» في ضم نساء أخريات للحزب عن طريق العلاقات الشخصية.

وكما هي عادتنا في «طيبة»، نحاول أن يقدم العدد الذي بين يدينا صورة وافية – بقــدر الإمكان - عن موضوع «النساء والديمقراطية» من وجهات نظر مختلفة وليس الـترويج لفكرة بعينها، وهذا في رأينا ما يجب أن تقوم به المجلة البحثية: عرض لأهم وأحدث ما هو متاح، وإتاحة الفرصة للقراء للتعرف على معظم جوانب الموضوع المطروح. نرجــو أن نكون قد نجحنـا في تحقيـق هـذا الهـدف في هـذا العـدد، ويسـعدنا تلقى الآراء على العناوين الإلكترونية المنشورة.

النساء ومسألة الديمقراطية

يسرى مصطفى

يبدو أننا لا نتحدث عن ديمقراطية واحدة ولكن عن ديمقراطيات ولا عن تحول واحد نحو الديمقراطية، فالديمقراطية شأنها شأن كل الرهانات السياسية والأيديولوجية، فلم يكن هناك طريق واحد للاشتراكية أو القومية أو حتى الدولة الدينية، فهناك دائما طرق وهناك دائما مشاريع. والديمقراطية بهذا المعنى هي في نهاية الأمر مفهوم نسبي يعكس التوجهات السياسية والأيديولوجبة للمطالبين بها، كما يعكس كذلك رؤية الجماعة السياسية لذاتها ولعلاقتها مع الأطراف الأخرى، سواء تلك المعترفة بالديمقراطية أو تلك الرافضة. عندما نتحدث عن علاقة حقوق النساء بعمليات المطالبة بالديمقراطية، فإننا نتطرق إلى المكون الأكثر خضوعًا لتوترات المطالبة بالديمقراطية، فقد يرى توجه ما أن المساواة بين الرجال والنساء شرط أساسي لأى تحول ديمقراطي، وقد ترى اتجاهات أخرى أن الديمقراطية هي في النهاية ديمقراطية سياسية، بل قد يرى اتجاهًا محافظًا لا يحترم حقوق النساء أن على الآخرين أن يكونوا ديمقراطيين ويقبلون فكره الرافض للمساواة بين الرجال والنساء.

كان على الكثير من المنادين بالتحول الديمقراطي في مصر والمنطقة العربية أن يأخذوا مسألة المساواة بين الرجال والنساء بعين الاعتبار، لأن فكرة المواطنة، التي هي أساس دولة القانون وركيزة الخطاب الديمقراطي، لا تقوم ولا تستقيم بدون إلغاء أشكال التمييز كافة ضد النساء. ومع ذلك فرغم أن الجدل حول التحول الديمقراطي شهد طفرة كبيرة منذ ما يقرب من عشر سنوات، أي منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، فإن حضور النساء في هذا الجدل كان ومازال خفيف الكثافة، وغالبًا ما كان حضورا على هامش الخطاب ويلبي مقتضيات تجميل المطالبة بالديمقراطية وجعلها أكثر جاذبية وخاصة بالنسبة للمجتمع الدولى. وقلما كانت المساواة بين الجنسين مكونًا أصيلاً من مكونات الخطاب المطالب بالديمقراطية.

وفي هذا المقال نسعى إلى مناقشة موقع المساواة في النوع الإجتماعي في عمليات المطالبة بالديمقراطية في مصر الآن. ولعل السبب الرئيسي لطرح هذه القضية لا يتعلق فقط بتحدى الاتجاهات الرافضة لهذه المساواة، ولكن لسبب آخر أقل طموحًا بالمعنى السياسي، وهو مقاربة تعقيدات الواقع. فعلى الرغم من مصداقية الرؤية القائلة بأن لاديمقراطية بدون تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال، فإن تحقيق هذا النمط من الديمقراطية هو سيرورة عليها أن تتعامل مع واقع تتسم فيه عمليات المطالبة بطابعها النسبي والمشروط، سياسيًا وثقافيًا، بشروط الواقع.

وفي هذا السياق نود إثارة بعض القضايا ذات الصلة بعمليات المطالبة بالديمقراطية، والتي قد تساعد في كشف تعقيدات الواقع الذي نعيشه، وتسهم في مراجعة استراتيجيات العمل المعنية بإدماج المساواة في النوع الاجتماعي في عمليات المطالبة بالتحول الديمقراطي.

أولاً: النوع الاجتماعي والمطالبة بالديمقراطية: ملاحظات عامة

ثمة ملاحظتان أساسيتان على الاتجاهات السائدة المعنية بحقوق النساء وقضايا التحول الديمقراطي: الأولى هي أن الكثير من العمل المرتبط بمناهضة التمييز ضد النساء لا يرتبط كثيرًا، على الأقل على صعيد الرؤية، بقضايا التحول الديمقراطي. أما الملاحظة الثانية فهى أن غالبية الخطابات التي تستدعى النساء في مطالب التحول

الديمقراطي ترتكز، بالأساس، على فكرة المشـاركة السياسـية للنسـاء وتنتهى عنـدها في الأغلب الأعم. أما النظر إلى عملية التحول الديمقراطي بوصفها تغييرا في علاقات القوى وبنية السلطة بمـا في ذلـك السـلطة الأبويـة فإنهـا لا تـزال بعيـدة عن مضـمون المقاربات السائدة. وعندما أقول السائدة فإن هذا يعني أن هناك مقاربات أخـرى أكـثر وعيًا بمقتضيات تحول ديمقراطي يرتكز على مبادئ الحريـة والمسـاواة، وبالتـالي فـإن هذه الملاحظات لا تعنى أي نوع من التعميم.

من ناحيـة أولى، منـذ مـؤتمر بكين وحـتى الآن اتسـعت دائـرة الأنشـطة حـول النسـاء وحقوقهن، وساهم في تنفيذ تلك الأنشـطة مؤسسـات دوليـة وحكوميـة وغـير حكوميـة وإعلامية، منها ما يعمل في مجـال الخـدمات ومنهـا مـا هـو تنمـوى، ومنهـا المنظمـات الحقوقيـة. وقـد أصـبح مصـطلح "المسـاواة في النـوع الاجتمـاعي" من المصـطلحات الشائعة. وهناك العديد من المؤشرات على أن الخطاب المتعلق بالمسـاواة في النـوع الاجتماعي لم يكن خطابًا مكبوتًا، بل على العكس فقـد كـان ومـازال منتشـرًا وبشـكل واسع أيضًا. ومع ذلـك فـإن معظم مـا يقـال لا يرتبـط ارتباطًـا مباشـرًا بقضـايا التحـول الديمقراطي، بل إن الكثيرين من حـاملي خطـاب المسـاواة في النـوع الاجتمـاعي قـد يرون الديمقراطية مسألة سياسية قد تضر أكثر مما تنفع، وبالتالي فإن تحقيق مكاسب للنساء قد يتطلب عدم الخوض في قضايا سياسية شائكة ومنهـا الديمقراطيـة. كمـا أن الشـائك في الديمقراطيـة ليس فقـط طبيعتهـا السياسـية ولكن كـذلك ثقافتهـا الـتي تستدعى قضايا حساسة ثقافيًا مثل الحرية والمساواة.

ومن ناحية ثانية، شـهدت السـنوات الأخـيرة جـدلاً واسـعًا ودعمًـا دوليًـا لمسـألة تعزيـز المشاركة السياسية للنسـاء، وبالتـالي عـدم "نسـيان النسـاء" في المبـادرات المناديـة بـالتحول الـديمقراطى. وفي الحقيقـة أن مسـألة تعزيـز المشـاركة السياسـية للنسـاء ليست سيئة في حد ذاتها، ولكنها تكون مبتسرة إذا تم النظر إليها بوصفها هدفًا في حد ذاته. والمشكلة الأخرى هي أنه في ظل غياب رؤية بنيويـة تربـط بين طبيعـة مشـاركة النساء وبنية السـلطة في المجتمـع، فـإن هـذه القضـية تعـالج في الغـالب من منظـور كمي، أي عدد النسـاء في البرلمـان، عـدد الأصـوات النسـائية في الانتخابـات، عضـوية المرأة في مجالس إدارات هيئات حكومية أو غير حكومية.

صحيح أن الخطاب حول النوع الاجتماعي كثيرًا ما يتعرض لمسألة الديمقراطيـة والقيم الثقافية السائدة المعادية للنساء، ولكنه يناقشها كمخاطر يجب التعامـل معهـا بحـذر أو القبـول بالمجازفـة. ولكن النقطـة الرئيسـية في هـذا السـياق، هي إلى أي حـد يجـرى الربـط بين قضـايا النسـاء وبنيـة السـلطة في المجتمـع؟ هـذا هـو السـؤال الـذي تمت مقاربته ثقافيًا ولكن في نطاق محدود وبالتالى لم يكن له أثر كبير على مطالب التحول الديمقراطي السائدة، بما في ذلك الرهانات الحقوقيـة. وفي هـذا السـياق تحليـل هـذا الواقع يتطلب التطرق لبعض القضايا المهمة والتي تؤطر الرؤية السائدة بشأن التغيير، ومنهـا الطبيعـة المركزيـة لمطـالب التغيـير، والحساسـيات الثقافيـة ومخـاطر فقـدان الشرعية.

ثانيًا: الديمقراطية بين الإحلال والتغيير

تشكل قضية الديمقراطية موضوعًا أساسيًا لجميع القوى السياسـية ومنظمـات حقـوق الإنسان، فهي مكون أساسي من مكونـات خطابـات نقـد السـلطة السياسـية القائمـة، أكثر من كونها ركيزة لعمليـات تغيـير واعـدة. ولـذلك فـإن الديمقراطيـة، وانطلاقًـا من كونها مجرد أداة لنقد السلطة، مطلب متفق عليه من كل القوى الـتي خـارج السـلطة وجميعها بالمناسبة ليست معنية بمساءلة ذاتها ديمقراطيًا، فـالأحزاب السياسـية شـأنها شأن القوى الدينية لم تقدم حتى الآن نموذجًا لفضاءات ديمقراطية بديلة. ولأنها كـذلك

فإنها لا تطرح قضية الديمقراطية كمشروع لتغيير هيكلي في بنية السلطة، ولكن كوسيلة إحلال وتبديل. فنحن نريد تغييرًا يعطى للقوى الدينية أو القومية أو الماركسية مكانًا داخل البنى العليا للسلطة ولا يهم كثيرًا إذا ما كانت هذه القوى ديمقراطية من عدمه، فالإحلال وليس التغيير هو المحك. ويبطن مفهوم الإحلال معظم مسارات المطالبة بالديمقراطية التي نراها ونعيشها.

إن مسارات الإحلال هذه تنكر التفاصيل الخاصة ببناء مجتمع ديمقراطي، وتركز على بؤرة مركزية لتكون موضوعًا لعملية الإحلال المرتقبة. ولذا تنحاز غالبية القوى السياسية على اختلافها إلى رؤية شديدة المركزية بشأن التغيير في مصر، وهي رؤية ترتكز على مفهوم معين لطبيعة السلطة والتي تبدو وكأنها نقطة مركزية في قمة الهرم السياسي، إذا تم تغييرها، أو بمعنى أدق احتلالها، فإن سائر علاقات السلطة ستتغير بالتبعية. وبكلمات أكثر وضوحًا فإن القوى السياسية ترى أن مؤسسة الرئاسة أو الحكومة أو حتى النخبة الحاكمة هي صانعة بنية السلطة في مصر. وبالتالي فإن الرهان ينصب على تغيير هذه البؤرة المركزية. ومن ثم فسوف تحقق الديمقراطية مهمتها بمجرد تحقيق هدف الإحلال، وعندها تتوقف لتبدأ منازعات جديدة وإحلال آخر وهذه هي الديمقراطية.

لهذه الرؤية المركزية أثرها على وضعية النساء في عملية التغيير الديمقراطي. فمن ناحية أولى، تبدو قضايا حقوق النساء وتحقيق المساواة من القضايا الفرعية والتي لا ترتبط بعملية الإحلال لأنها ضمن التفاصيل الزائدة. كما أن المساواة في النوع الاجتماعي تتطلب تغييرًا في البني الثقافية والسياسية بل والمجتمعية، ومن ثم فإن تبنيها قد يؤدي حتمًا إلى مسارات غير تلك المخطط لها. إن ما نخشاه ليس صعوبة تحقيق المساواة، ولكن المساواة تعنى تغييرًا هيكليًا في بنية السلطة، والتي تعد هذه القوى ذاتها جزءًا منها. إن الأمر يتطلب تغييرًا أو على الأقل مراجعة الذات وهو ما نخشاه. هذه المسألة ذات أهمية كبرى في فهم لماذا يجرى تهميش قضية المساواة في النوع الاجتماعي في عمليات المطالبة بالديمقراطية، والإجابة ببساطة تتمثل في أننا بعيدون عن مسارات التغيير.

ثالثًا: مخاطر فقدان الشرعية

القضية الثانية التي أود الإشارة إليها في هذا الصدد تتعلق بالمخاطر المحيطة بعمليات المطالبة بالديمقراطية. تنطوي هذه العمليات على مجازفات سياسية وثقافية، أي مجازفة فقدان المشروعية، فبنية السلطة السائدة، والتي يجرى وصفها بأنها سلطة أبوية، هي في نهاية الأمر معادية لحقوق النساء. وهذا العداء يشكل جزءًا أصيلاً في بنية السلطة. ومع الأسف الشديد ومع فإن هذه البنية تؤثر تأثيرًا مباشرًا في عمليات المنازعات على السلطة في مصر، لأن بناء الشرعية السياسية يتطلب الاستجابة لمقتضيات بنية السلطة القائمة. وإذا لم تتضمن المطالبة بالديمقراطية رؤية واضحة بشأن تغيير بنية السلطة، فإنها لن تكون سوى آلية أخرى لإعادة إنتاج بنية السلطة القائمة بكل ما فيها من عناصر معادية لحقوق النساء بل ولقيم المساواة والحرية بشكل عام.

ويعتبر مصطلح الشرعية من المصطلحات المتداولة في الخطاب السياسي والديني ويجرى استخدامه بشكل مراوغ. فالسلطة تتحدث مثلاً عن "الشرعية الدستورية"، هذا في حين أن الدساتير معطلة بفعل قوانين الطوارئ والقوانين الأخرى المقيدة للحريات، ولكن في كل الأحوال تظل "الشرعية الدستورية" شبحًا سياسيًا تطلقه السلطات وقتما تشاء. فالقوانين ترسم حدود الشرعية كما تريدها السلطة أن تكون، وبالقوانين تصبح اللاشرعية هي الأساس وليس العكس، فالأحزاب المعارضة هي إما

غير شرعية، أو لو كان معترفًا بها فإنها مهـددة بـأن تسـقط في حـيز اللاشـرعية، وقـد ظلت منظمات حقوق الإنسان غير شرعية بـالمعنى السياسـي، وقـد تم الاعـتراف بهـا في صيغة قانونية هي أقرب "للزواج العرفى" مع السلطة السياسية. ففي مقدور هـذه الأخيرة، وبموجب القانون، أن تسقط هذه العلاقة إذا ما أرادت. ولـذا فـإن الأحـزاب أو منظمات المجتمع المدني أو النقابات كلها كيانات مهددة في شرعيتها، وقد يكـون كـل ما تفعله هذه المؤسسات هو أن تسعى للحصول على الشرعية، أو تحاول البقاء داخـل حدود الشرعية، أو تدفع ضريبة خروجها عن نطـاق الشـرعية. وعلى مـا يبـدو أن تـاريخ هذه المؤسسات هو تاريخ البحث عن شرعية مستحيلة.

وإذا كان هذا هو الواقع على المستوى السياسي (ومن ثم القانوني)، فـإن الوضـع على المستوى الثقافى ليس أفضل حالاً. فتاريخيًـا ثمـة توظيـف لمسـألة الشـرعية الثقافيـة والـتي يلعب الـدين فيهـا دورًا محوريًـا. وفي سـياق معادلـة الشـرعية الثقافيـة يجـرى تصنيف الأقوال والأفعال بشكل ما إلى أفعال تعـبر عن قيمنـا وثقافتنـا وأعمـال دخيلـة ووافدة. ولأننا نعيش عصرًا حديثاً، فإن تفعيل هـذه المعادلـة (أي الأصـيل والوافـد) يتم دائما بشكل انتقائي، فليس كل ما هو وافد يعد ضد قيمنا، بل فقـط ذلـك الـذي يشـكل تهديدًا للسلطة سـواء كـانت سـلطة سياسـية أو دينيـة. فعلى سـبيل المثـال يمكن لنـا جميعا أن نوافق على شعار كأس العالم في كرة القدم والذي يقول "كلنـا نتحـدث لغـة واحدة: كرة القدم"، على الرغم من أن كرة القدم لا تعبر عن شيء أصـيل فينـا، ولكن الوضع ينقلب إلى مشكلة ثقافية وسياسـية إذا اسـتبدلنا كـرة القـدم بحقـوق الإنسـان، فالانتقائيـة تقتضـى أن نقبـل كـرة القـدم ونتحـدث بلغتهـا وتقتضـي أن نـرفض حقـوق الإنسان باسم القيم والأصالة. وهكذا تتسرب كرة القدم والسلة وأنماط الاستهلاك إلى هويتنا بسلاسة، أما الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات فتصطدم بهويـة تـدافع عن ثوابتها بصرامة؟! وهكـذا نجحت السـلطات على مـدى عقـود من الزمـان في توظيـف الشرعية الثقافية (ومن ثم الدينية) لكي تكون مرشـحًا (أو فلـتر) يسـمح بتمريـر الآمن ويمنع ما يهدد علاقات القوى السائدة.

وفي تصوري، من منظور التحول الديمقراطي، أن الشرعية الثقافية أكـثر خطـورة من الشـرعية السياسـية؟ لمـاذا؟ فمن ناحيـة أولى فـإن السـلطة السياسـية هي المحتكـر الوحيد والأوحد لمسألة الشرعية السياسية ولا تسمح لأي جهة أخرى بـأن تنازعهـا هـذا الاحتكار. وبالتالي فإن علاقة هذا النمط من الشرعية بالسـلطة السياسـية يتسـم بقـدر من الشـفافية، كمـا أن كـل من خـارج السـلطة يستشـعر ذلـك، سـواء على مسـتوى الأحـزاب، المجتمـع المـدني، الإعلام إلخ. أمـا حمايـة الشـرعية الثقافيـة فهي لا تتسـم بالشفافية لأنها باتت استراتيجية أوسع من نطاق الحكومة تمارسها المؤسسات الدينيـة والمثقفون أنفسهم، بل وأطراف اجتماعية أخـرى. ونتيجـة لـذلك فـإن حـيز اللاشـرعية الثقافية يتحدد ليس فقط من قبل السلطة السياسية بل من قبل المجتمع ذاته.

وقــد نجحت الســلطات، من خلال إعلامهــا ومؤسســاتها وفي مقــدمتها المؤسســات التربوية، في خلق عقل جمعى مساند للسلطة. فالسلطة ذاتها التي نزعت المشروعية السياسية عن المجتمع، تسعى لتقديم هذا المجتمع بوصـفه "مصـدرًا" لشـرعية ثقافيـة هي التي صنعتها وتصنعها وتعدلها كيفما تشاء. فالمجتمع ليس مجرد موضوع للقهر، بل أداة له كذلك. لنأخذ مثالاً على ذلك مسألة الديمقراطية، ففي حين أن علاقـة السـلطة السياسية والمجتمع تفتقر إلى القواعد والمبادئ الديمقراطية، فـإن المجتمـع، بمـوجب الثوابت والأصالة، بات أداة لنزع المشـروعية الثقافيـة عن دعـاة الديمقراطيـة. وهكـذا تكتمل السلطة ويصبح رفض الديمقراطية عملاً ديمقراطيًا لأنه يعبر عن إرادة شعب بلا إرادة، ورفض حقوق الإنسان علامة على احترام حق شعب، لا يتمتع أفـراده بـالحقوق، في الحفاظ على أصالته.

والخطـير في مسـألة الشـرعية الثقافيـة أنهـا تشـكل نوعًـا من الرقابـة الذاتيـة على المبدعين والمثقفين والنشطاء، فمن يريد أن يحظى بالشرعية يجب ألا يستخدم كلمــة ديمقراطية لأن الشعب يرفضها، ولا يجهر بالمساواة بين الرجال والنسـاء لأن هـذا ضـد قيمنا، ولا يفصح عن إيمانه بحقوق الإنسان لأن الكلمة سيئة السمعة في بلادنـا. وهكـذا تصبح مسألة الشرعية هي المطلب وليس الديمقراطية أو المساواة أو حقوق الإنسان. ولكن مع الأسف فإن مطلب الشـرعية يظـل مسـتحيلا لسـبب بسـيط وهـو أن معـايير الشرعية تحددها السلطات، أما المجتمع لم يكن يومًا مصدرًا للشـرعية بـل مجـرد أداة لنزعها.

ولأن ركائز الشرعية المتنازع عليها وبها هي ركـائز أخلاقيـة بالأسـاس، وبمـا أن الأخلاق في ثقافتنا ذات ركائز جنسـية، وبمـا أن ثقافتنـا تـرى النسـاء بوصـفهن كائنـات جنسـية بالأساس، فإن المنازعات حول الشرعية تتمحور حول النسـاء والجنس. وبهـذا المعـنى يجرى توظيف قضايا النساء في عملية المنازعات حول السلطة من خلال أنظمة أبويــة ترى أن الحرية والمساواة ما هي إلا تهديدات لشرف المجتمع.

وفي الختـام يمكن القـول بـأن عمليـات المطالبـة بالديمقراطيـة هي عمليـات نسـبية ومشروطة بشروط الواقع. وفي ظل واقع تلعب فيه السلطة الأبويـة دورًا كبـيرًا، فـإن هذا ينعكس على أنماط المطالبـة بالديمقراطيـة، والـتي مـازالت بعيـدة عن مقتضـيات تغيير بنى السلطة في المجتمع. ولأن تحقيـق المسـاواة في النـوع الاجتمـاعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استراتيجيات لتغيير علاقات السلطة سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًـا، فإن أشكال المطالبة القائمة والتي لا تستهدف سـوى تغيـير رأس السـلطة أو مركزهـا المتخيـل، لن تلـبي احتياجـات المسـاواة في النـوع الاجتمـاعي في عمليـات المطالبـة بالديمقراطية. بل إن استجداء الشرعية الثقافية لكثير من الفاعلين السياسيين، يفضي في نهاية الأمر إلى التضحية بحقوق النساء أو في أحسن الأحوال وضـعها على هـامش المطلب الديمقراطي.

تأملات حول الديمقراطية من منظور امرأة

نولة درويش

لقد كثرت الكتابات في مصر خلال السنوات الأخيرة حول الديمقراطية، مع ما يواكبها من مطالب الإصلاح السياسي، والتشريعات المصاحبة له، سواء بإلغاء بعض القوانين التي تعد سيئة السمعة، أو بإصدار قوانين جديدة أو تعديل بعضها لفتح مساحة أكبر للحريات العامة. ويتم تصوير الديمقراطية باعتبارها الوصفة السحرية التي من شأنها حل جميع المشاكل، وإرساء أشكال من العلاقات الأكثر عدالةً واحترامًا للحقوق الأساسية للمواطنين. ولكن يظل هناك عدد من التساؤلات المرتبطة بالديمقراطية في علاقتها بفئات معينة، منها الفقراء على سبيل المثال، أو الأقليات؛ ويعني هذا المقال بالنظر في الإشكاليات الخاصة بالنساء في هذا المجال، مما يجعلنا نطرح بعض التساؤلات التي سنسعى إلى الرد عليها، ومنها: هل ستتحسن أوضاع النساء حقا مع إرساء الديمقراطية في البلاد؟ هل للنساء مصلحة في تحقيق الديمقراطية؟ هل يمكن أن تساهم النساء في إثراء الديمقراطية؟ هل ستعود مساهمة النساء في هذا المجال بالنفع للجميع، أم أن المكاسب ستقتصر على النساء وحدهن؟

التوافق حول المفهوم

أشارت كلمة الديمقراطية في التاريخ القديم إلى مجموعة من المقومات الواجب توافرها، مثل: التحرر من الطغيان، والتناغم، وسيادة القانون، والمساواة الطبيعية، وحكمة المواطنين، والتربية والتعليم، والتفكير المبني على المعرفة. وكان هذا المفهوم يتعلق حينذاك بنخبة من البشر دون سواهم؛ فلم ينطبق هذا المفهوم على العبيد على سبيل المثال. غير أن عجلة التاريخ قد ألغت العبودية الواضحة والصريحة، وبالتالي لم تعد تقتصر الديمقراطية "نظريًا" على فئة دون الفئات الأخرى. أما اليوم، ونحن في بدايات الألفية الثالثة، فقد تطور المفهوم كثيرًا، نظرًا لأنه أصبح يمتد إلى دوائر اجتماعية أوسع من جهة، ولأن المفاهيم المتعلقة بمقومات إدارة الحكم الرشيد قد تطورت هي الأخرى تطورًا كبيرًا من جهة أخرى؛ كما برزت احتياجات جديدة في الحياة تمتد إلى جوانب ملموسة وملحة لا تنحصر في الحقوق السياسية فحسب وإنما تغطي منظومة من الحقوق المتعددة، بعدما كانت الديمقراطية أشبه إلى الترف الفكري. دعونا إذن ننظر إلى ما تشير إليه اليوم هذه الكلمة من واقع الكتابات التي تناولت هذا المفهوم في السنوات الأخيرة؛ أي، ما الأركان التي يرى المفكرون أهمية توافرها حتى يمكننا الحديث عن تحقق الديمقراطية.

تصف القواميس كلمة الديمقراطية بأنها نظام سياسي يمارس فيه الشعب استقلاليته بدون وساطة جهة تمثيلية، أي ما يسمى بالديمقراطية المباشرة، أو من خلال ممثلين منتخبين من خلال نظام انتخابي حر يقومون بدور الوسيط بين المجتمع والسلطة السياسية، أي ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية. باختصار، ووفقا لما تعلمناه في المدارس والجامعات، يشير المفهوم إلى حكم الشعب للشعب من خلال ممثليه المنتخبين. إلا أن كلمة الديمقراطية اكتسبت في الواقع العملي أبعادًا أخرى، وأصبحت تشير إلى منظومة من المقومات بعضها قديم، والبعض الآخر مستجد. وهو ما يدفعنا إلى السعي لكي نحدد أيضًا ما يعد منافيًا للديمقراطية لتبيان مدى الاقتراب أو الابتعاد عن المعنى المقصود في واقعنا المعيش. في هذا الإطار، ظهرت مجموعة من الأفكار، والاجتهادات، قد لا يكون هذا العرض شاملاً لها جميعًا؛ ولكن من المفيد أن نتأمل أهم تلك الأبعاد، لعلها تساهم في بلورة مطالب محددة ورؤى بديلة.

توسيع المفهوم

جاءت على رأس المقومات المطلوب توافرها تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، مهما كانت انتماءاتهم العرقية، أو الدينية، أو العقائدية، أو الطبقية، أو العمرية، أو الجنسية. وهو المطلب الذي تتضمنه أغلبية الدساتير، ولاسيما الدستور المصري؛ ومع ذلك، يحق التساؤل لو كانت لهذه الديباجة انعكاساتها الفعلية على أرض الواقع، وهو الأمر الذي سنتناوله عند التطرق إلى أوضاع النساء. في مقابل المساواة المطلوب تحقيقها، هناك الأسلوب التراتبي/ البطرياركي، وأشكال من التمييز في عديد من مجالات الحياة - بما فيها القوانين – والتي تعد من الممارسات التي لا يمكن اعتبار أنها تحمل طابعًا ديمقراطيًا بالمعنى المشار إليه سابقاً. إن الأخذ بهذا المكون الأساسي للديمقراطية هو تبني المرادف لانتشار ثقافة التسامح، والتناغم الذي كان ينادي به القدماء، واتساع مفهوم الوطن ذاته؛ مع الابتعاد عن اعتبار أن من هم أقدم، أو أكبر، أو أعلى رتبة، يتمتعون بالضرورة – وفي جميع الأحوال - بحق الكلمة الأخيرة والفاصلة.

ثم جاءت الشفافية في إدارة شئون الحكم، والتي بدون توافرها يستحيل الحديث عن الديمقراطية. هذه الشفافية تتضمن – ضمن أشياء أخرى - إقامة انتخابات نزيهة تحرص على التمثيل الصادق لإرادة الشعب حتى تؤدي نتائجها فعليا إلى حكم الشعب للشعب من خلال ممثليه المنتخبين بطريقة حرة. كما ترتبط الشفافية بالمساءلة والمحاسبية، وتحمل المسئولية، إلخ. أما حينما يتم تشويه رغبات الجمهور، وتنتشر أشكال من الفساد والتزوير، فلا يمكن أن يمثل ذلك الأسلوب الديمقراطي. كذلك، فإن التعتيم، والضبابية، وحجب المعلومات، ومنح الحصانة لفئات معينة بحيث تتصرف كما يحلو لها دون رادع أو رقيب، فهي كلها ممارسات منافية للشفافية. تحتوي كلمة الديمقراطية أيضًا على حقوق مثل الحق في حرية التعبير وحرية التنظيم؛ ويقع ذلك في تعارض مع قمع الحريات العامة والشخصية، وإسكات الأصوات المعارضة، وتحجيم حركة المجتمع المدني، وفرض القوانين الاستثنائية. والواقع أن هناك علاقة حيوية بين حرية التعبير وحرية التنظيم؛ فالأولى ليس لها معنى دون وجود مجتمع حيوي، يتفاعل مع الكلمة الحرة، قادر على تنظيم نفسه والدفاع عن مصالحه؛ بدون توافر هذا الركن، تتحول الكتابات والأفكار ومطالب التغيير إلى مجرد باب للتنفيس لا يقدم ولا يؤخر. ومن ناحية أخرى، يحتاج المجتمع المدني – حتى يصبح قويًا وفعالاً – إلى ارتفاع الأصوات التي تدعمه، وتدفعه إلى مزيد من العطاء والابتكار والإبداع. وهو الأمر الذي ينطبق أيضًا على الحياة السياسية بصفة عامة.

كما أن حكم الشعب للشعب يتطلب المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، وهو ما يعني رفض جميع أشكال الإقصاء والتهميش؛ فالديمقراطية بهذا المعنى يجب أن تكون تضمينية، ومحفزة، وملهمة، ومفجرة للمبادرات. من أجل تحقيق الديمقراطية، لابد أيضًا من تعدد الخيارات والبدائل الحرة أمام الناس، مع إتاحة الفرصة أمام الجميع لتفتح حرية العقل والتفكير والإبداع، وتدفق المعلومات وتداولها، وتوافر القدرة على المفاضلة بين تلك الخيارات والحصول عليها. أما المجتمعات التي تغيب عنها الممارسات الديمقراطية، فإنما يكون البديل هو الإكراه، وسياسات فرض الأمر الواقع، وقمع الفكر النقدي الحر، وتشكيل جيوش من الموظفين المطيعين. كما تتسم تلك المجتمعات بالبلادة الفكرية وبالتالي، بالفقر الإبداعي. في إطار تعدد البدائل، أشير ضمن مكونات الديمقراطية إلى احترام التعددية، والتنوع، والاختلاف، فيما يقابله فرض الرأي أحادي الجانب، وإدانة الخروج عن "المألوف"، ونشر ثقافة التنميط، والإخفاق عن إدارة الاختلاف بطريقة سلمية، واستبعاد شرائح من المجتمع، واعتبار كل ما هو "آخر" مضرًا ومصدرًا للخطر. كذلك يمثل تداول السلطة بطريقة سلمية أحد المكونات المهمة للممارسة الديمقراطية؛ فبدون هذا الملمح، لا بد من سيادة الأساليب الدكتاتورية والقمعية، وصولاً أحيانًا إلى حد البلطجة؛ وهي الخبرة التي تعلمناها من مجتمعات عديدة عبر التاريخ الطويل للإنسانية. يتطلب هذا التداول السلمي للسلطة توافر التكريس الفعلي للمؤسسية وسيادة القانون التي تعم في غيابها البلطجة، والمحسوبية، وتختفي المرجعيات الواضحة التي يمكن أن يحتكم الناس إليها. وحتى

يستطيع أن يحكم الشعب نفسه، ينبغي أن يتمتع بقدرة الحصول على جميع منافع الحياة، وأن تتوافر ضمانات الحفاظ على سلامة الإنسان، وحصوله على العلم والمعرفة، وأساسًا أن يكون الإنسان فاعلاً بدلاً من أن يكون مفعولاً به. هذه المتطلبات تتناقض بالطبع مع مظاهر الإفقار، والتهميش، والتمييز بين المواطنين، وممارسة التعذيب، والقهر، وتعريض المواطنين للانتهاكات الجسدية أو النفسية، وسد أو تحجيم منابع العلم والمعرفة.

النساء والديمقراطية

يعد الجزء السابق مدخلاً لتناول موقع النساء من ممارسة الديمقراطية. من المهم هنا التأكيد على أن قضايا النساء لا تنفصل عن قضايا المجتمع، وإنما تمثل أحد التجليات الأساسية المترتبة على وجود أو غياب الديمقراطية. ولكن هذه القضايا تحتاج إلى مقاربة خاصة لما لها من طابع متفرد وخصوصية ترتبط بفئة من أكثر الفئات تهميشًا داخل مجتمع هو مهمش في حد ذاته. فإذا كانت المحظورات السابقة تنطبق بدرجة أو بأخرى على عموم أبناء هذا الوطن، فإنما تنطبق بصفة خاصة على النساء المصريات، سواء في المجال العام أو الخاص. وإذا ما نظرنا عن قرب إلى أوضاع عموم النساء في مصر، فسوف نجد أنها تتسم بملامح أساسية مشتركة قد نجد لها استثناءً هنا أو هناك، ولكنها لا تمثل القاعدة العامة بأي حال من الأحوال.

حول التمييز في المجالين العام والخاص

سيتم تناول هذه الأوضاع، مع الربط بين البعد العام والبعد الخاص الذي يميل كثيرون إلى الفصل التعسفي بينهما. فعلى سبيل المثال، يحرص الناس في مصر على فض النزاعات التي قد تشب في الشارع بين أي اثنين؛ وهي نزاعات أصبحت تأخذ في السنوات الأخيرة أشكالاً أكثر عنفًا؛ أما ما يحدث في معظم الأحوال عندما نجد رجلاً يعتدي على امرأة في الشارع أو في المجال العام، واعترض الناس على ذلك، ثم قيل لهم إن هذه السيدة زوجته أو ابنته أو شقيقته، ينفض الناس من حول المشهد، لأن المسألة تدخل في إطار ما يسمى بالمجال الخاص؛ وهو مجال ينظر إليه باعتباره يخضع لقواعده الخاصة التي ليس من حق طرف خارجي أن يمسها أو يقترب منها. كان ذلك مجرد مثال لتجسيد الفصل المذكور أعلاه.

وينطبق المنطق نفسه على مجموعة القوانين المنظمة لحياة الناس؛ فعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على المساواة بين البشر، وأن مصر قد وقعت على العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية التي تحمل هذا المعنى، والتي من أهمها بالنسبة للنساء اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فلا تخلو القوانين المصرية من حالة الانفصام تلك بين ما هو عام وما هو خاص، فحينما نرجع بذاكرتنا إلى نصف قرن مضى، نجد أن النظام الجمهوري الذي جاء إلى الحكم آنذاك، لم يمانع دخول النساء في المجال العام، وتجلى ذلك في منح النساء المصريات حق الاقتراع والترشيح عام 1956، وهو تاريخ سابق بالنسبة لعديد من البلدان الأخرى، ولاسيما بعض البلدان الغربية.؛ كما سنت منذ 1954 التشريعات التي منحت المرأة حقوقًا متساوية في مجالي التعليم والعمل – فيها عدا القطاعات غير الرسمية والعاملات في الزراعة، وهي العمالة التي لم تحظ حتى اليوم بأي شكل من أشكال التغطية والحماية القانونية. بناء على ذلك، بدأت تظهر أجيال جديدة من النساء المصريات المندرجات في صفوف الجامعة، واللاتي خضن في مهن لم تكن مفتوحة أمامهن فيما قبل. ولكن، ظلت النساء المصريات عاجزات عن الحصول على التعديلات التي طالما طالبن بها في قوانين الأحوال الشخصية، في ظل غياب التنظيمات المستقلة التي تسمح بالدفاع عن برنامج نسائي أو مطالب نسائية قد تتعدى الحدود التي يرضى بها النظام.

فالمكتسبات عبارة عن منح، تهبط من أعلى على رأس المحكـومين، وقـد تسـحب من أعلى أيضا؛ ولا إرادة يتمتع بها الشعب أو يسمح له بها. ومع الهامش البسيط من حريـة التحرك، نشهد اليوم الأساليب نفسها التي نقرأ عنها في خمسـينيات القـرن العشـرين. ففي عام 1958، سعت مجموعة من النشطات إلى تسجيل جمعية لدى وزارة الشئون الاجتماعية؛ وقوبل هذا الطلب بـالرفض "لأسـباب متعلقـة بـأمن البلـد"؛ والمفارقـة أن الأمر نفسه يحدث في عام 2003 مع مؤسسـة «المـرأة الجديـدة»؛ أي بعـد مـرور مـا يقرب من نصف قرن من الزمن. أما اليوم، حينما نقترب من المجال الخـاص، وبمعـنى أكثر تحديدًا العلاقات الأسرية، نجد الجهات التشريعية تنتفض هلعًا، ولا يختلف في ذلـك أي من الاتجاهات السياسية الموجودة في مصر. وهو ما بدا واضحًا مؤخرًا عند مناقشة مسـودات نصـوص، مثـل الخلـع، والـزواج العـرفي، وسـفر الزوجـة دون إذن، وقـانون الطفل؛ وهي مجرد أمثلة للتدليل وعلى سبيل التذكير.

مع هذه الازدواجية في المعايير، سنجد أن المساواة المكفولة للنساء في المجال العام لا يمكن أن تكـون إلا شـكلية؛ ذلـك أنـه يمكن القـول باختصـار شـديد أن هـذا الفصـل المتعمد يحـدث في حين يمثـل المجـالان امتـدادًا لبعضـهما البعض، وأن مـا يحـدث في الحياة الخاصة يؤثر على الحياة العامة، والعكس صحيح؛ فمع أن القـوانين لا تفـرق بين النساء والرجال من حيث الأجور، هناك عدد من الممارسات التمييزية الـتي تحـدث في أماكن العمل – على سبيل المثال - والـتي تسـاهم في تعميـق فجـوة الـدخل فيمـا بين الإناث والذكور، والتي تؤدي في هذا الإطار إلى عجـز النسـاء عن المشـاركة في اتخـاذ القرارات حيث غالبًا ما يحتل الرجال المراكز القيادية والإشـرافية في أمـاكن العمـل – حـتى تلـك الـتي تعتمـد أساسًـا على عمالـة نسـائية – كمـا هـو معمـول بـه في الإطـار الأسري؛ وهو مـا ينتج عن النظـرة الدونيـة للمـرأة بصـفة عامـة، والشـك في قـدراتها، واعتبارها تابعة للرجل، إلخ.

هناك من ناحية غياب للمشاركة السياسية الفعليـة للنسـاء، ونـذكر على سـبيل المثـال المشاركة الهزيلة للمصريات في انتخابات 2005؛ كما يشهد على ذلـك الواقـع الفعلي لمشاركة النساء في الأحزاب السياسية، وكذلك في المواقـع القياديـة داخـل منظمـات المجتمع المدني، والتشكيلات الأخرى كالنقابات؛ وهو ما ينعكس على تدني مشـاركتهن في الحياة العامة أو في عملية اتخاذ القرار. وهو ما نشهده بصور أخرى داخل مؤسسة الأسرة. كذلك تنخفض المشاركة النسـائية في الأنشـطة الاقتصـادية، مـع تركـزهن في القطاعات الهامشية للاقتصـاد، وارتفـاع معـدلات البطالـة في صـفوفهن؛ وهي جميعهـا عوامل تؤدي إلى تعميق ظاهرة تأنيث الفقـر. وحينمـا تعمـل النسـاء لصـالح الأسـرة – خاصة في مجال الزراعة – فإنما لا يتقاضين أي أجر مقابل ذلك؛ ولا تظهـر مسـاهمتهن الاقتصادية في الإحصائيات الرسمية. وهناك نسـبة كبـيرة من النسـاء يعملن في المهن "المقبولة اجتماعيًا" بالنسـبة إليهن، مثـل التـدريس، وأعمـال السـكرتارية، والتمـريض؛ وهي المهن التي تعد امتدادًا لوظيفتهن الإنجابية والرعائيـة؛ وهن بالتـالي عـاجزات عن المنافسة في سوق العمل في سياق التحديات التي تفرضها العولمة. وعلى الـرغم من أن القوانين لا تفرق بين النساء والرجال من حيث الأجور، هنـاك عـدد من الممارسـات التمييزية (المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وتوظيفهن في كثـير من الأحيـان بـدون عقـود أي بـدون أي مزايـا مثـل الإجـازات مدفوعـة الأجـر أو الحمايـة الصـحية والاجتماعيـة، وتقليص فرص التدريب أمامهن، وبالتالي انسداد فرص الترقي الوظيفي أمامهن، إلخ.) التي تساهم في توسيع الفجوة في الـدخل بين الـذكور والإنـاث. وإلى جـانب ذلـك، مـا زالت قـدرة النسـاء محـدودة في الحصـول على المـوارد الاقتصـادية مثـل القـروض الصغيرة، كما يلاحظ وجود فجوة مهمـة فيمـا بين الجنسـين من حيث ملكيـة الأراضـي، وقدرة الحصول على التدريب المهني، والاستفادة من الإنجازات التكنولوجية. ومع هذا، ترتفع نسبة الأسر التي تعولها نساء في مصر، خاصة في المناطق الريفيـة بالصـعيد؛ إذ تبلـغ حسـب الأرقـام الرسـمية مـا يقـرب من 18% من أسـر مصـر، بينمـا يـرى بعض الباحثين أنها تصل إلى ما لا يقل عن 25%؛ وأغلبيـة هـؤلاء النسـاء أميـات، ممـا يحـول

دون حصولهن على وظائف مربحة؛ وهو عامل إضافي يساهم في تأنيث الفقر. هذا، فيما يتعلق بالمجال العام.

أما فيما يتعلق بالمجال الخاص، فمن الملاحظ أن هناك نسبة مرتفعة من النساء الأميات في مصر، خاصة في المناطق الريفية وفي صفوف العاملات بالزراعة. ومن الظواهر المهمة المرصودة انخفاض نسبة الإناث المندرجات في صفوف التعليم كلما ارتفعت المرحلة التعليمية. ذلك أن الأهل لا يرون فائدة كبيرة في الاستثمار في تعليم الإناث، خاصة أن ثمار هذا الاستثمار سوف يذهب إلى رجل قد يكون غريبًا. وبطبيعة الحال، تزداد الأمور سوءًا كلما كانت الأسرة أشد فقرًا. كما تعاني النساء المصريات – وخاصة تلك اللاتي يعشن في المناطق الريفية والفقيرة – من تدني الصحة الإنجابية مع ارتفاع معدلات الخصوبة؛ ومع إضافة ذلك إلى عدم توافر الخدمات الصحية المناسبة، ترتفع معدلات وفيات الأمهات، مع انتشار واسع للأنيميا في صفوف الحوامل. كما تتعرض النساء المصريات إلى أشكال من العنف منها ختان الإناث، وضرب الزوجات، والاغتصاب، والتحرش الجنسي في الشارع والمنزل ومحل العمل وفي المؤسسات العامة، والتعرض للإهانات المعنوية المتنوعة. والجدير بالذكر أنه لا يوجد في مصر قانون خاص يعاقب على العنف الأسري؛ بل إن هناك بعض القوانين التي تتضمن إجراءات تمييزية لصالح الرجال، مثل قانون الزنا الذي يفرق بين النساء والرجال في العقوبات الواقعة على الطرفين عند اقتراف الجريمة نفسها. ويمكن القول أنه بينما تؤمن القوانين – بصفة عامة – حقوق النساء في المجال العام، فإنها تختصرها إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بالمجال الخاص؛ وفي ظل هذا الوضع، يصبح من الصعب على النساء الاستمتاع بما تمنحه لهن القوانين المتعلقة بالمشاركة العامة؛ فلا يعقل أن تكون المرأة فاعلة بكفاءة في أحد ميادين الحياة العامة، إذا كانت تتعرض داخل أسرتها لأنواع من القهر، والإسكات، والإقصاء. كما أن ما يمارس داخل الأسرة، ينعكس على المجتمع بمعناه الواسع؛ فمن من الرجال يقبل أن ترأسه سيدة، إذا كان هو نفسه يمارس التمييز ضد الإناث المحيطات به؟ وإلى جانب ذلك، تعاني النساء المصريات من الأمية القانونية؛ فحتى القوانين القليلة التي يمكن استعمالها كآليات لحماية النساء لا يتم تفعيلها من قبل طرفين أساسيين هما: عموم النساء من جهة، والقائمون على تطبيق القانون من جهة أخرى، وهناك تحديات اجتماعية وثقافية عديدة تواجه النساء المصريات، وتحد من فرص مشاركتهن في صياغة ثقافة ديمقراطية تضمينية، قائمة على الاعتراف بالآخر، والقبول به، والتحاور معه، والاستماع إليه، واعتباره فردًا كامل الأهلية، وليس تابعًا. كما تساهم التنشئة الاجتماعية في تكريس التوقعات الثقافية لأدوار الجنسين والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى ممارسة التمييز على أساس النوع في مجال التغذية، والحصول على الخدمات التعليمية والصحية، والقدرة على الحركة والانتقال، وتحمل الإناث مزيدًا من الأعباء الأسرية مقارنة بالذكور؛ ومن انعكاسات ذلك الصور التي شاهدناها في الفترة الأخيرة للمواطنين الذين يحملون جراكن المياه، والتي غلبت عليها الوجوه النسائية؛ كما نشير إلى أن معظم ضحايا أنفلونزا الطيور من الإناث، لأن إحدى وظائفهن النمطية تتعلق بتربية الدواجن. وتتم تنشئة الفتيات في أغلبية الأسر على فكرة أن الزواج والإنجاب أهم رسالة لهن في الحياة؛ وبالتالي، تتعرض الإناث أكثر من أقرانهن الذكور إلى الزواج والإنجاب المبكر، والختان، إلخ. كما تلعب المناهج الدراسية دورًا مهما في تكريس تلك الصور النمطية للنساء؛ فبينما يجلس الصبي أمام جهاز الكمبيوتر، تلعب الطفلة بدميتها؛ وهو ما تؤكده مؤشرات التحاق الإناث بالتعليم الجامعي وما بعد الجامعي، خاصة في مجال التخصصات العلمية. ولا يختلف كثيرًا الدور الذي يلعبه الإعلام، سواء المقروء أو المرئي أو المسموع. فهناك عدد من الدراسات التي رصدت هذا الدور على مدى السنوات الأخيرة، ووصلت إلى استنتاج محدودية هذا الدور في القيام بمسئوليته الاجتماعية تجاه نساء مصر اللاتي يشكلن ما يقرب من نصف أفراد المجتمع. بل إن الأغلبية العظمى من وسائل الإعلام تساهم مساهمة فعالة في تكريس النظرة الدونية للنساء، وتنميط أدوارهن، واعتبارهن سلعًا جسدية. وهو ما يبرز عند تناول وسائل الإعلام لقضايا النساء، خاصة حينما تكون قضايا شائكة يرفض المجتمع

المتشرب بالنظرة الذكورية الاعتراف بوجودها، أو الإقرار بمدى القهر الذي تعاني منه النساء.

كما يشكل الخطاب العام هو الآخر المفاهيم المجتمعية؛ فهو يذهب من ناحية إلى تعميق القيم التراتبية وأهمية الانصياع إلى ما يقوله الكبار، أو من هم أعلى في السلم الاجتماعي (فقراء/ أغنياء – نساء/ رجال – أطفال/ كبار - أقلية عرقية/ أغلبية عرقية، إلخ.) والذين يجب علينا جميعًا الالتزام تجاههم بالطاعة العمياء. هذا من جانب؛ فإذا ما نظرنا إلى الخطاب المتعلق بالنساء، سنجده خطابًا يتسم بمزيد من الشفقة، والتفضل، مع التمسك باستعمال المفردات التي تؤكد أن خوض النساء للمجال العام إنما هو مجرد منحة أعطيت لهن وعليهن الامتنان تجاه هذا الكرم. وأخيرًا، تظل آليات إدراج مكون المرأة في السياسات التنموية على قدر كبير من الضعف وعدم الجدية؛ وهو الأمر المنطقي تمامًا في إطار غياب إدراج الإنسان أساسًا في تلك السياسات.

الخلاصة

هكذا نجد أن التحديات التي تواجه النساء المصريات ذات أبعاد اقتصادية، وقانونية، واجتماعية، وثقافية؛ ومع ذلك، تظل تحديات متداخلة، وبينها تأثير متبادل؛ مما يشير إلى أهمية المقاربات ذات الطابع الشامل والمتكامل. فلا يمكن أن ينهض مجتمع بدون نهوض جميع أقطابه، أي رجاله ونسائه، شبابه وشيوخه، جميع الأعراق والأديان التي يتضمنها، فئاته الاجتماعية المختلفة، أفراده الذين يتمتعون بكامل الصحة واللياقة وأولئك الذين يفتقدون بعض المقومات الصحية ولكنهم في أي حال من الأحوال جزء لا ينبغي أن يتجزأ من هذا المجتمع.

وفي محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة في المقدمة من خلال ما تضمنه العرض السابق، يمكن القول أن النساء قادرات على إضفاء أبعاد جديدة لمعاني الديمقراطية، لأنهن – بكل بساطة – مفتقدات لها سواء في الحياة الخاصة أو العامة؛ وبالتالي، من مصلحتهن الأولى المشاركة في إنجاح المسعى الديمقراطي. وعلى الرغم من أهمية القوانين والإطار التشريعي المصاحب لها، فإن المسئولية الكبرى ترتبط فيما يتعلق بالنساء بالإطار الثقافي الاجتماعي؛ وهنا تبرز الأهمية القصوى لتدخل الوسائط المسئولة عن تشكيل ثقافة المجتمع أي بالدرجة الأولى التعليم والإعلام. ذلك أن الديمقراطية ليست فقط عبارة عن مفاهيم، بل هي في المقام الأول ممارسة نحتاج إلى تطويرها بداخلنا، وداخل منازلنا، وفي الشارع، والمؤسسات العامة والخاصة، وفي مواجهتنا لجميع أشكال القمع. وبهذا المعنى، لن تكفي الديمقراطية وحدها لتغيير أحوال النساء، لأنها ما زالت ديمقراطية ذات وجه ذكوري، تحتاج إلى كثير من البلورة والتطوير في اتجاه ديمقراطية شاملة بمشاركة الجانبين، مع التأكيد على أهمية مساهمات الرجال في هذا المجال؛ فالطرف الأكثر تمتعًا بالسلطة هو الذي يتحمل المسئولية الأكبر في إحداث التغيير. ومع ذلك، تستطيع النساء إثراء معاني الديمقراطية بكل ما يحملنه من خبرات إنسانية مشبعة بالآلام ومشاعر الهوان المبنية على معرفتهن للقهر، مما يدفعهن إلى رفضه لأنفسهن، ولكل من حولهن، لأنهن – كما سبق القول – جزء لا يتجزأ من المجتمع. بناء على ما سبق، يمكن القول أن من مصلحة النساء إرساء الديمقراطية؛ ولكننا لا نشير هنا إلى الديمقراطية بالمعنى التقليدي للكلمة، وإنما إلى ديمقراطية تستند إلى بعد ثقافي إنساني قائم على تضمين جميع أطراف وفئات المجتمع.

كيف حدث التغيير؟

عناصر لمقاربة التطور الذي عرفه وضع النساء المغربيات

ربيعة الناصري - أمينة لمريني

مقدمة:

يمكن القيام بعدة قراءات للتطور الذي عرفه وضع النساء المغربيات خلال السنوات الأخيرة في مجالين رئيسيين هما: الفضاء الخاص مع إصلاح مدونة الأحوال الشخصية والفضاء العام مع رفع مشاركة النساء في البرلمان.

نحاول في هذه الورقة تقديم عناصر إجابة عن ثلاثة أسئلة:

- فيما تتجلى التغيرات المشار إليها ؟

- كيف حدثت تلك التغيرات ؟

- ما الحدود والتحديات على المدى القريب والمتوسط؟

نود، منذ البداية، التأكيد على صعوبة المهمة بالنظر لاعتبارين على الأقل. يتمثل الاعتبار الأول في الحاجة إلى تقييم شامل يحلل التطور الحاصل في سياقه، ومن مختلف جوانبه، الأمر إذا لا يخلو من تعقيد. أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالمسافة الضرورية مع الأحداث وذلك لا يتأتى بالكامل بالنظر لموقعنا كطرف في التعبئة التي قادت لتلك التغيرات.

1 - تجليات التغيير

1 - 1- إقرار مدونة الأسرة

في فبراير 2004 أقر البرلمان المغربي مدونة الأسرة محل مدونة الأحوال الشخصية التي أطرت منذ صدورها في نهاية الخمسينيات، غداة استقلال البلاد، لوضع دوني للنساء في إطار العلاقات الأسرية. يمكن اختزال مستجدات القانون الجديد في ثلاثة مكونات:

- اعتاد فلسفة جديدة بإلغاء الولاية في الزواج، والانتقال من مبدأ "الإنفاق مقابل الطاعة" إلى المسئولية المشتركة للزوجين.

- إقرار المساواة بين الرجل والمرأة في عدة مجالات: سن الزواج (18 سنة) والحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين.

- توخي عدل أكبر بتقييد التعدد وجعله شبه مستحيل، وإقرار مسطرة "صيغة" جديدة في مجال حل ميثاق الزوجية لصالح النساء (الطلاق للشقاق)...

- التخلى، على مستوى اللغة، عن تعابير مهينة كتعويض "النكاح" بـ "الزواج" والانتقال من نص لا يفهمه إلا الفقهاء إلى نص مبسط.

1- 2 - دخول البرلمان

قبل ذلك بسنتين، أي في 2002 دخلت 35 امرأة إلى الغرفة الأولى من البرلمان (حوالى 10 بالمائة) بعدما كانت النسبة، منذ عقود، لا تتعدى الصفر إلا ببعض الجزيئات. وقد تم تسجيل هذا التقدم بفضل ما يعرف باللائحة الوطنية التي أتت لوحدها بغالبية البرلمانيات (30 امرأة) ([1])، واللائحة الوطنية ليست كوتا بالمعنى المتعارف بل هي نتاج توافق سياسى - قانوني بحيث سنت اللائحة الوطنية كآلية من آليات نظام الاقتراع (بدون إشارة للنساء)، وتم تخصيصها عمليًا للنساء وفق إرادة عبرت عنها الأحزاب السياسية بعد جدل طويل.

2 - كيف حدثت تلك التغييرات؟

تثير كلمة " تغيير " تعليقا على مستويين: من جهة دلالة الانتقال من وضع لوضع وهو أمر يصعب قياسه بالنظر لخصوصية السياقات، ومن جهة ثانية زمن ذلك الانتقال بحيث من البديهى القول بأنه لا يحدث بين عشية وضحاها بل هو نتاج مسارات طويلة ومعقدة، من المؤكد أن التطور الذي حدث خلال السنوات الأخيرة يمكن أن يشكل موضوعًا لبحث أكاديمي تستعمل فيه المنهجيات والأدوات المتعارفة. مع ذلك يمكن تقديم إضاءات تختزل في نظرنا أهم العوامل التي، في تفاعلها، ساهمت في حدوث التغيير.

2 - 1 - النقاش الاجتماعي

شكل موضوع مدونة الأحوال الشخصية والمشاركة السياسية للنساء مطلبًا ملحًا للحركة النسائية طيلة عقود. وبدون الرجوع إلى الماضى، يمكن اعتبار الحركية التي رافقت وضع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية التي أنجزت خلال السنة الأولى من حكومة التناوب (1998 -1999) ([2]) تطبيقًا لإحدى مقررات مؤتمر بيكين (1995) عنصرًا أساسيًا في الدفع بموضوع المساواة.

من مميزات تلك الخطة – التي وضعتها الحكومة بتشارك مع الجمعيات - كونها شكلت من حيث التصور والإجراءات المقترحة قطيعة مع الماضي الذي كان يختزل حاجيات النساء في المساعدة الاجتماعية ويعزل قضاياهن عن باقي القضايا الجوهرية للمجتمع.

- على المستوى السياسي: تمثلت القطيعة في اعتماد مقاربة شمولية تغطى كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالبلاد، مع إبراز تموقع النساء، كما تم الربط مع المصالح الاستراتيجية للنساء وحاجياتهن العملية من خلال مفهومي القدرات والنوع الاجتماعي.

- على المستوى المنهجي: أتت الوثيقة بمستجدات مقارنة بالتجارب السابقة من حيث المقاربة المعتمدة ومسلسل الإعداد وطبيعة التشخيص والإجراءات المقترحة.

وإذا كانت الحكومة قد تراجعت عنها تحت تأثير المد المحافظ السياسي والديني، فإن الحركة النسائية بادرت لخلق تحالفات واسعة مع جمعيات مدنية في إطار "شبكة دعم الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" التي ضمت ما يزيد على 200 جمعية، وفعاليات سياسية ونقابية في إطار شبكة ثانية تحت اسم "جبهة حقوق المرأة".

صادف هذا السياق الديناميكية الدولية التي واكبت المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف التي انضم إليها المغرب بحيث تشكلت لجنة عريضة التمثيلية قامت بتحضير وتنظيم مسيرة الرباط في 12 مارس 2000 التي عبئت مئات الآلاف من النساء والرجال حول مطلب المساواة، مثيرة رد فعل معارض مؤطر بالإسلام السياسي من خلال ما عرف بمسيرة الدار البيضاء. وعرف المغرب في هذه الفترة نقاشا منقطع النظير على المستويات السياسية والاجتماعية والإعلامية حول موضوع حقوق النساء ورهاناتها المجتمعية.

بين 2000 و2003 خاضت الحركة النسائية معركة على الواجهتين المذكورتين: الأولى، في أفق إجراء الانتخابات التشريعيية لسنة 2002، والثانية إثر تشكيل الملك للجنة مراجعة مدونة الأحوال الشخصية (2001). إن المعركتين مترابطتان بشكل وثيق إذ انطلقت النسويات المغربيات من كون الأحزاب السياسية، وممثليها في البرلمان هم في غالبتهم الساحقة من الرجال، وأن حظوظ تحقيق مطالبهن هي أضعف مما يمكن أن يحدث إذا تواجدت النساء، خاصة المناضلات منهن، في تلك الهيئات. يتعلق الأمر إذن باستراتيجية تهدف إلى ضمان دعم "الأخوات من الداخل".

2 - 2 - القوة الترافعية من أجل توسيع تمثيلية النساء في البرلمان

استفادت الحركة النسائية من السياق المشار اليه ومن النقاش الدولي حول آليات معالجة الخصاص التاريخي في تواجد النساء في مواقع القرار. واستطاعت طرحه وإغناءه وممارسة الضغط على القوى السياسية من أجل اتخاذ تدابير تشجيعية لفائدة النساء سواء على مستوى هيئاتها القيادية أو إبان الانتخابات التشريعية. يمكن اختزال المحطات المهمة في هذه التعبئة فيما يلي:

- تشكيل "مجموعة العشرين من أجل إصلاح القانون الانتخابي"

- إنجاز دراسات، منها دراسات مقارنة، واستطلاع رأى.

- وضع مقترحات لتعديل القانون.

- الترافع لدى المنظمات السياسية والفرق النيابية في البرلمان.

- حشد الدعم الإعلامي.

استهدفت الاستراتيجية الترافعية (المناصرة) للمنظمات النسائية من أجل تقوية المشاركة السياسية للنساء تفعيل هدف أساسي يتعلق بالمشاركة، لكنها توخت أيضًا، كما تم تسجيله أعلاه، تقوية موقعهن داخل المؤسسات السياسية والبرلمانية من خلال حليفات من الداخل. إن هذه الاستراتيجية تحقق عمومًا النتائج المتوخاة منها عندما يتعلق الأمر بخوض المعارك الكبرى التي تمس الإصلاحات التشريعية مثلاً، لكنها ليست شديدة الفعالية عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية للنساء، وذلك بارتباط مع

الصراعات الناتجة عن المنافسة بين الانتماءات الحزبية المختلفة، وأيضًا مع الانضباط الحزبي المفروض على النساء الحزبيات.

مع ذلك، فقد تم تحقيق تقدم تمثل في اعتماد نظام الكوتا داخل الأحزاب السياسية، كما أن قانون الأحزاب نص على ضرورة تمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى أن مراجعة الميثاق الجماعي تضع حاليا مسألة مشاركة النساء في قلب تطوير الحكامة المحلية.

2 - 3 - التعبئة من أجل تغيير مدونة الأحوال الشخصية

في مارس 2001 تشكل تحالف "ربيع المساواة" من 9 جمعيات نسائية (بعد ذلك حوالي 30 جمعية) ممن كانت النواة الصلبة للتحالفين الكبيرين المشار إليهما في المرحلة السالفة الذكر، لبعث ديناميكية جديدة في التعبئة من أجل تشريع أسرى يضمن المساواة بين الجنسين، مستفيدة في ذلك من كل التراكمات التي سبقتها. وتجدر الإشارة إلى كون اختيار تحالف أضيق من سابقيه يرجع لضرورة تكييف التعبئة مع المستجدات المتمثلة في تدخل الملك بتكوين اللجنة المكلفة بمراجعة المدونة وما صار يتطلبه ذلك من ضرورة خوض حملة للتأثير على القرار.

وقد عملت المجموعة خلال ثلاث سنوات تقريبا بشكل ممنهج كقوة اقتراح وترافع وتوعية تجاه اللجنة المكلفة بمراجعة المدونة وتجاه القوى المؤثرة في الدولة والحياة السياسية والرأي العام. في هذا الإطار، تم:

- الانطلاق من تصور مشترك بين منظمات متقاربة من حيث المرجعيات والأهداف الأمر الذي يساعد على تكوين نواة صلبة للتحالفات اللاحقة. مكن التصور المشترك لوضع النساء وآليات إقصائهن من زاوية نظر نسوية من صياغة مذكرة مشتركة شكلت القاسم المشترك بينها.

- بناء برهنة ذات إرساليات قوية استنادا لأربع مرجعيات هي:

تحولات المجتمع المغربي ووضع النساء والمفارقات بين الواقع والقانون وما يرتبط بوظيفة القانون.	المرجعية السوسيولوجية
التناقض بين نصوص قانونية مثل الدستور الذي يساوى بين المواطنين لأمام القانون، والمدونة التي تميز بينهم.	المرجعية القانونية
الالتزامات الناتجة عن التصديق على الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.	المرجعية الحقوقية
المقاصد التي تنص على تكريم الإنسان، والفقه باعتباره تأويلاً بشريًا للقرآن فضلاً عن كونه لا يشكل إطارًا كافيًا لتقديم	المرجعية الفقهية

	أجوبـــة شـــاملة لإشـــكالات ووضـــعيات معقدة،

فضلاً عن هذه البرهنة المتكاملة، تم اختيار مدخلين أساسـيين للحملـة الموجهـة للـرأى العام من خلال الإعلام بصفة خاصة:

- مدخل الواقع والمشاكل اليومية والملموسة الناتجة عن مدونة الأحوال الشخصية كما تعيشها النساء وكما ترد على سائر مراكز الإرشاد القانوني التابعة للجمعيات النسـائية، مع تقديم حالات مؤثرة.

- مـدخل التناقضـات السـائدة في المجتمـع بين التطلـع لبنـاء الديمقراطـة (عشـية الانتخابات) وكون النساء لا يتمتعن بأبسط حقوق المواطنة.

وقـد شـكل الـترافع أمـام اللجنـة لحظـات مهمـة في المسلسـل برمتـه، بحيث دافعت الجمعيات عن مطالبها بشكل فردي لكن بصوت جماعي. وأرفقت ذلك بحملـة إعلاميـة ممتدة في الزمن من خلال الصحافة والإعلان الخـارجي بالمـدن الكـبرى والتليفزيـون. واستغلت مناسبات مثل 8 مارس، وفاتح مايو، و10 ديسمبر، لتنظيم وقفات ومسيرات عكست سواء من حيث رمزيتها أو عدد المساهمات والمساهمين فيها، بالمدن الكـبرى كما الصغرى، صورة إيجابية عن دينامية الحركة النسائية.

بالنظر للقواسم المشـتركة في مجـال التعبئـة الـتي همت المجـالين المـذكورين، على غرار معارك أخرى (التعبئة لتعديل القانون الجنائي، قانون الشغل، قـانون الجنسـية...) يمكن التأكيد على أن أهم نقاط قوة الحركة النسائية تتمثـل في القـدرة على التشـبيك وعلى الجمع بين القوة المطلبية والقوة الاقتراحية/ الترافعية.

إن إبراز هذه السمة الأساسية مبررة على عدة مستويات:

- المستوى الأول يتعلق بكون هذه الحركة الـتي تلتقى عمومـا في أهـدافها، هي حركـة تعددية من حيث مجالات عملها ومقارباتهـا وأشـكال تـدخلها، وإن كـانت هـذه التعدديـة مقبولة ومعترف بها نظريًا، فإنها ليست سهلة التدبير في الميدان خاصـة عنـدما يتعلـق الأمر بـ "القيادة". الأمر الذي يقتضى بـذل مجهـود كبـير من أجـل الحفـاظ على وحـدة المجموعة.

- المستوى الثاني يهم م طبيعة وحجم العمل المطلوب ليكون للحركة وقـع فعلى على الأحداث والأطراف المعنية، يكفي الإحالة على ما يتطلبـه مسلسـل الـترافع من قـدرة على التفاعل الذكي مع المحيط السياسـي والاجتمـاعي وعلى تصـور وتنفيـذ مجموعـة من العمليات المنهجية للتأثير بشكل ناجع وفعال في الاتجاه المرغوب فيه.

- المستوى الثالث يستدعى الإشارة لكون الجمعيـات المعنيـة تعمـل بشـكل كبـير بنـاء على التطوع، أي أن قدراتها المؤسساتية غالبًا ما تكـون متواضـعة مقارنـة بمـا يتطلبـه الترافع من مهنية عالية خاصة عندما يمتد في الزمن.

وبغض النظر عن مضمون الإصلاحات الـتي تمت، يمكن اسـتخلاص بعض الـدروس من التجربتين:

- المسارات التي تم إرساؤها والديناميات الاجتماعية التي رافقت هذه الإصلاحات كانت جد إيجابية وأثرها يتجاوز أحيانًا الإصلاحات التشريعية في حد ذاتها (النقاش الواسع، رفع الوعي...). يمكن توضيح تلك الأهمية من خلال ما لاحظناه غداة صدور مدونة الأسرة مثلاً من جهة، من معرفة الجمهور الواسع بالإصلاح (دون الدخول طبعا في التفاصيل) ومن جهة ثانية توجه العديد من الفاعلين " لتملك الإصلاح وتبنيه باعتباره نتاجًا لمساهمتهم، الأمر الذي لا يخلو من إيجابية.

- مسلسل إصلاح المدونة كما جرى في المغرب كان مفيدًا على المستوى البيداجوجي لكونه برهن على أن للقوانين دورًا مهمًا في التغيير الاجتماعي وأنها ليست فحسب انعكاسًا لمجتمع بل يمكن أن تشكل محركًا لتغيير العقليات. فعلى سبيل المثال، ومباشرة بعد اعتماد البرلمان للمدونة طورت مواقف القطاعات الحكومية وصارت تسعى لإنجاز مشاريع في مجال النهوض بأوضاع النساء ومناهضة العنف وإدراج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية ووضع ميزانية الدولة، والانفتاح على إدراج مفاهيم الإنصاف والمساواة في البرامج التعليمية إلخ. إن الوضع الراهن ليس مثاليًا على هذه المستويات لكن الإصلاح والمسار الذي رافقه مكنا من زعزعة المقاومات وإخراج حقوق النساء من العزلة التي كانت فيها قبل نهاية التسعينيات حيث كانت تعالج بشكل مطلق في إطار " الشئون الاجتماعية".

- التعبئة لفائدة المساواة القانونية فتح المجال أمام أوراش جديدة وديناميات تمس قضايا ظلت طويلاً من قبيل التابو، أو المسكوت عنه، مثل المساواة في الإرث وحرية النساء في التصرف في جسدهن (موضوع الإجهاض) والنفاذ لملكية الأرض (أراضي الجموع) في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- مسلسل الإصلاح أفرز أيضًا ضمن النتائج النوعية المباشرة تطور الحركة النسائية مع بروز جيل ثانٍ من الجمعيات النسوية وتنوع هذه الجمعيات وتخصصها في مجالات عدة وتغطيتها الجغرافية لمجموع التراب الوطني. قبل عقد من الزمن، كانت الجمعيات العاملة في مجال النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء تعد على رؤوس الأصابع وتتمركز بين مدينتين كبيرتين هما الرباط والدار البيضاء. منذ سنة 2000 نما وتزايد عدد الجمعيات في المراكز المتوسطة والصغيرة. وبالنظر للنقاش والتعبئة من أجل إصلاح مدونة الأحوال الشخصية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية ([3]) صارت جمعيات تنموية تدرج أكثر فأكثر مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجياتها ومشاريعها.

- من الآثار الإيجابية للإصلاحات، والتي لا تقل أهمية عما سبق، أداة بروز وعى نسائي أو بعبارة أخرى رأى نسائي مستقل لفائدة النهوض بحقوق النساء، ما هو جد مهم، بالنظر لآفاق المستقبل، يتمثل في كون آراء النساء تختلف في الغالب وبصفة دالة عن آراء الرجال حول قضايا تمس وضعهن وحقوقهن في الفضاء الخاص والفضاء العام على السواء. ففي بحث للمندوبية السامية للتخطيط، وبصدد التأكيد التالي " يجب على المرأة طاعة زوجها" عبر 65.5 بالمائة من الرجال عن موافقتهم في حين لم تتعد النسبة 26.9 بالمائة من النساء ([4]). وفي دراسة حول التمثلات والمارسات القضائية عبر 37.44 بالمائة من الرجال عن قبول الاقتسام الكلى للمسئوليات والمهام في حين بلغت النسبة عند النساء 62.56 بالمائة ([5]).

3 - الحدود والتحديات

تقدم التجربة المغربية في المجالات المذكورة باعتبارها تجربة رائدة، لكن هذه الريادة نسبية لأن المقارنة تتم، في الزمن، بالنسبة لفترة سابقة، وفي المجال بالنسبة لبلدان

أخرى بالمنطقـة الجغرافيـة الـتي ينتمى إليهـا المغـرب، إن التطـور الـذي حـدث يظـل محدودًا ويشهد على ذلك ما يلي:

- قانون الأسرة الجديد لم يسـجل قطيعـة مـع التصـور الأبـوي. ويكفي للاسـتدلال على ذلـك ملاحظـة أن النص الجديـد، بـالرغم من مسـتجداته، أبقى مثلاً على مبـدأ تعـدد الزوجات وعلى التمييز في الإرث وفى الولاية القانونية على الأبناء... لصالح الرجال.

- دخول النساء إلى البرلمان لم يتم بناء على سياسة إراديـة للدولـة من خلال مأسسـة إجراءات تأكيدية، كما تنص على ذلك اتفاقيـة القضـاء على جميـع أشـكال التميـيز ضـد المرأة (سيداو) إذ عاد المغـرب خلال الانتخابـات الجماعيـة (المحليـة) الـتي جـرت في السنة الموالية لاعتماد اللائحة الوطنية في البرلمان إلى النسبة نفسـها الـتي تقـل عن واحد في المائة.

- لقد حصل تقدم؛ ما في ذلك شك. لكن هذا التقدم ظـل مراقبًـا ومـؤطرًا ليعكس في نهاية المطاف كون المغرب يتجاذبه توجهان:

- توجه يسعى لترسيخ صورة بلد يسير بشكل حثيث نحو الديمقراطية ومـا تقتضـيه من قيم الحداثة بما في ذلك قيم المساواة،

- توجـه يـدعو لحمايـة الهويـة من المـؤثرات الخارجيـة، ويعتـبر مطلب المسـاواة بين الجنسين خطرًا على القيم الأسرية وعلى المرأة، "حامية الهوية".

إن المكتسبات تظل هشة في إطار هذا الوضع، الأمر الذي يستدعى المزيـد من الجهـد من الحركة النسوية لمواصلة فعلهـا في اتجـاهين مـترابطين: الـدفع بمطلب المسـاواة مستفيدة من تراكماتها واحتلال موقعها كطرف أساسي في معركة البناء الديمقراطي.

الهوامش:

(1) الخمسة الباقيات فزن من خلال الاقتراع المباشر في دوائرهن.

(2) إشارة لوصول أحزاب يسار ووسط إلى الحكومة بقيادة عبـد الرحمـان اليوسـفي، كوزير أول، في إطار توافق بين المعارضة السابقة والملك.

(3) تعبئة حالية في إطار " الحركة من أجل الثلث في أفـق المناصـفة" الـتي تضـم مـا يقـرب من 1000 جمعيـة على الصـعيد الوطـني من أجـل رفـع تمثيليـة النسـاء في المجالس المنتخبة محليًا استعدادًا لانتخابات يونيو 2009.

(4) بحث المندوبية السامية للتخطيط: المرأة المغربية في محيطها الاجتمـاعي 2006 – انظر التقرير التركيبي للبحث حول القيم في " المغرب الممكن" تقرير 50 سـنة من التنمية البشرية وآفاق 2025.

(5) دراسـة مؤسسـة فريـدريك ابـرت، مدونـة الأسـرة: تمثلات وممارسـات قضـائية، 2007.

النساء والديمقراطية: الكويت نموذجًا

هيلين ريزو (*)

ترجمة: سماح إمام

بعد نهاية الحرب الباردة، بدا أن الديمقراطية قد فازت بالمعركة وأنها رسخت أقدامها كأفضل شكل من أشكال الحكم. بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت الفترة ما بين عامي 1974 -1995 فتره ظهور الموجة الثالثة للديمقراطية – ارتفاع عدد الدول التي حققت الحد الأدنى من معايير النظام الديمقراطي طبقاً لمؤسسة الحريات (فريدوم هاوس) من 39 إلى 117 دولة. ومنذ عام 1995، تعرض زخم عملية التحول الديمقراطي لعملية توقف مفاجئة حيث تراوح عدد الدول التي حققت الحد الأدنى من الديمقراطية ما بين 117 إلى 123 دولة ([1]). هذا وقد غابت الموجة الثالثة للديمقراطية عن مناطق عديدة في العالم، خاصة في العالم الإسلامي، وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط ([2]).

وعند دراسة أسباب "غياب" الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي عن الشرق الأوسط، زعم بعض الباحثين أن مبادئ الدين الإسلامي تمثل عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي نتيجة لقصور التركيز على الفردية وصعوبة الفصل بين الدين والسياسة في الإسلام ([3])، بينما زعم آخرون أن التفسيرات السياسية وليست الدينية ضرورية لإدراك أسباب غياب الديمقراطية في العالم العربي ([4]). وتقترح المجموعة الأخيرة من الباحثين أن الاقتصاديات العاطلة والإرث الاستعماري، بالإضافة إلى التدخلات الأوروبية الحالية سياسياً واقتصادياً في المنطقة، وأنظمة الحكم العربية،ومعارضة العلمانيين، ومخاوف دعاة حقوق المرأة من الإسلام الراديكالي، وقصور التنمية البشرية، وغياب الانفتاح في الكيان السياسي، وخاصة فيما يتعلق بأحزاب المعارضة، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي تسبب في ارتفاع معدلات الإنفاق على التسليح في المنطقة، جميعها تمثل عقبات أمام عملية التحول الديمقراطي. كل هذه العوامل من شأنها تعزيز قوة نظم الحكم الشمولية على حساب عملية التحول الديمقراطي.

إلا أن دراسة استطلاعات الرأي العام وأنشطة المجتمع المدني كشفت عن وجود دلائل عديدة عن رغبة كثير من مواطني المنطقة في تحقيق عملية التحول الديمقراطي. وعلى الرغم من وجود أنظمة حكم غير ديمقراطية في كثير من دول العالم الإسلامي، فإن الباحثين الذين استخدموا إحصائية القيم العالمية ([5])، وأيضًا الذين استخدموا الإحصائية الوطنية لسكان الكويت ([6]) قد وجدوا تأييداً واضحاً للديمقراطية كأفضل نظام سياسي بين المواطنين الذين يتسمون بدرجة عالية من التدين في دول إسلامية مثل: (مصر، والأردن، والجزائر، والمغرب، وتركيا، وبنجلاديش، والسعودية، والكويت). ولا يبدو أن تعزيز الفردية في الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية يمثلان عائقاً على الإطلاق أمام الرغبة في وجود حكومة ديمقراطية – على الأقل نظرياً.

ويناقش الباحثون حالياً مدى توافق الحضارة الإسلامية من عدمه مع تحرير المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، وهو ما يعد جانباً أساسياً في عملية التحول الديمقراطي في العالم. وكما يوضح كل من انجلهارت ونوريس وويلزل، فإن الارتباط الإيجابي بين دعم المساواة في النوع والحكم الديمقراطي كان كاسحاً في الخمس وخمسين دولة التي شملتها إحصائية القيم العالمية ([7]) وقد انتهوا إلى نتيجة مؤداها أنه من الناحية التاريخية فإن المؤسسات الديمقراطية، في حد ذاتها، لا تضمن تحقيق

المساواة في النوع، ولكنها تؤدي عملها بأسلوب شملتها آخر وهو: هل يمكن لتزايد التركيز على المساواة في النوع من تحسين فرص ظهور ونمو المؤسسات الديمقراطية؟ ويبدو أن الإجابة هي نعم.... فإنه في الواقع، في كل مجتمع سلطوي، تعتقد أغلبية الشعب أن الرجال كقادة سياسيين أفضل من النساء. أما في كل دولة مستقرة ديمقراطياً، فإن الأغلبية ترفض هذا الاعتقاد... ([8])

وقد قامت عالمة الاجتماع فالنيتن موجادم، بتوسيع نطاق المناقشة بقولها: يمثل تحرير المرأة وإرساء مبدأ المساواة في النوع ركناً أساسياً في عملية الديمقراطية. فالديمقراطية معنية بحقوق المواطنة والمشاركة في الحياة العامة والسياسية مثلما هي معنية بالأحزاب السياسية والانتخابات وأساليب الإشراف على سير الإعمال السياسية. إن قيمة الديمقراطية لا تتحدد فقط من خلال المؤسسات، ولكن أيضًا من خلال مدى مشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة في تلك المؤسسات. وفي هذا الشأن فإن قضية " النوع " في الديمقراطية لها أهمية كبرى.. إن غياب المرأة عن الحياة السياسية يؤدي إلى عملية تحول ديمقراطي ذكوري "ديمقراطية ذكورية " – وهي شكل من أشكال الديمقراطية يفتقر إلى الكمال والحياد ([9]). ويعتقد البعض أنه في العالم الإسلامي تحديداً، يعد غياب المساواة في النوع، ومكانة المرأة المتدنية، وشيوع المواقف المعادية لحقوق المرأة وتحريرها عامل آخر يضاف إلى باقي العوامل التي تجعل من عملية التحول الديمقراطي أمر في غاية الصعوبة في هذه المنطقة من العالم ([10]).

ولكن هل للمعتقدات والممارسات الدينية علاقة بحرمان الأفراد من دعم المساواة في النوع؟

من الممكن استخدام تفسير تعاليم الإسلام في تبرير الأدوار والمفاهيم الذكورية فيما يتعلق بمسألة النوع بالقدر نفسه في مسألة دعم حرية المرأة ومشاركتها في المجتمع. فالمرأة نفسها (سواء كانت علمانية أو متدينة، أو مناصرة للجماعة الإسلامية) في إيران، ومصر، والكويت، على سبيل المثال، تستخدم المبادئ الإسلامية مثل تعاليم القرآن الكريم التي تنص على أن الجميع سواسية أمام الله سبحانه وتعالى، وأن الرجال والنساء سواء في مسؤولياتهم عن خطاياهم، لتبرير المساواة بين المرأة والرجل، والاتصال والمشاركة من جانب المرأة في الحياة الاجتماعية ([11]) ويتناول البحث الذي قمت بإعداده عن الكويت دراسة التأثير المعقد للدين على وضع المرأة هناك من خلال بحث تأثير المنظمات النسائية وتفسيرها للإسلام على المشاركة السياسية للعضوات، ووجهات النظر الخاصة بشأن توسيع نطاق الحقوق السياسية الرسمية للمرأة. ووقت إعداد هذا البحث، لم يكن للمرأة حق التصويت أو ترشيح نفسها لمنصب برلماني.

ومن خلال هذا البحث، قمت بدراسة الجمعيات التطوعية النسائية – وهي تمثل قاعدة هامة لمشاركة المرأة الاجتماعية وانخراطها في الحياة السياسية. فقد قمت بضم مجموعة من الجمعيات النسائية – عشر في مجموعها، وعقد لقاءات شاملة مع رئيسات الجمعيات، بالإضافة إلى دراسة عينة من 125 عضوة من تلك الجمعيات في الفترة ما بين يناير إلى مارس 1998. وقد تم تحديد رئيسات الجمعيات من خلال أسلوب كرة الثلج بدأ مع الزميلات وناقلي المعلومات الرئيسيين بجامعة الكويت ثم قامت تلك الرئيسات بتوزيع استمارات البحث على عضوات الجمعيات النشطات. وقد قامت رئيسات الجمعيات بإمدادي بمعلومات حول خلفية، وأهداف، وهيكل، وأنشطة منظماتهن، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية. وقد قمت بسؤال كل من الرئيسات والعضوات حول مفهومهن فيما يتعلق بمشاكل المرأة وتوصيفهن لأنشطتهن ونظم مشاركتهن السياسية، ومواقفهن فيما يتعلق بتوسيع نطاق المرأة بشكل أكثر في المجتمع الكويتي والسياسة الكويتية.

وقد قمت بتصنيف الجماعات النسائية الكويتية إلى قسـمين أساسـيين طبقـاً للأهـداف والاستراتيجيات التنظيمية ([12]). وقد تبين أن سـبع مجموعـات من اللاتي تمت دراسـتها كان لها أهداف خدمية، وهو مثال للمنظمات النسائية التقليدية. كان لاثنين منها أهـداف مهنية. أما الأخيرة فقد بدأت كجمعية مهنية، ولكنهـا تحـولت مـع مـرور الـوقت إلى نـاد رياضي. وقد قمت بعقد لقاءات مع ما بين واحـدة إلى ثلاث من رئيسـات كـل منظمـة، والتالي هو وصف تحليلي للمنظمات العشرة، يضعها في إطار أوسـع من المجتمـع من خلال تنظيم وإظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بين مفاهيمها ووظائفها، مع تحليل إمكانيــة قيام تلك الجماعات بالعمل على توسيع نطاق عمل المرأة.

المنظمات الخدمية

تمثل المنظمات الخدمية القسم الأول الـذي شـملته الدراسـة. وهي تهـدف إلى تنميـة رخاء المجتمع من خلال الأنشطة الخيرية، على الرغم من أن بعضها لها أهـداف تتعلـق بالمساواة ومكافحة الفقر وتحرير المرأة.

وينتقد دعاة حقوق المرأة المنظمات الخدمية والمنظمات الأهلية لكونها تـدار بواسـطة نساء ينتمين إلى الطبقة الوسطى وطبقة الصفوة وبسـبب تعـاملهن بأسـلوب متفضـل تجاه النساء المعسرات التي أقيمت تلك الجمعيـات أساسـاً لخـدمتهن. إلا أن عضـوات تلك المنظمات يقدمن خدمات تتعلق بمجالات التعليم والصحة وتنظيم الأسـرة وغيرهـا من الأنشطة (13). وهنـاك قطـاع من المنظمـات الخدميـة في الكـويت تـديرها نسـاء ينتمين إلى الجماعات الإسلامية تميزن بالنشاط في حركات إحياء الدين منذ بدايتها في نهاية السبعينيات.

جمعية لجنة المرأة للإصلاح الاجتماعي

تأسست عام 1983 وهي لجنة عاملة من خلال منظمة أهليه ذكوريـة لا تهـدف للـربح، ذات مجال قومي.

وتعـد هـذه الجماعـة جـزءاً من حركـة الإخـوان المسـلمين الـتي بـدأت في مصـر في الخمسـينيات. وأصـبحت مسـجلة رسـمية من خلال الحكومـة الكويتيـة بعـد اسـتقلال الكـويت عـام 1961. وتمثلت الأهـداف الأساسـية للحركـة في دعم كـل من القوميـة العربية والإسلام. كما تدعو الجمعية إلى خلق شـكل سياسـي للإسـلام يعمـل من أجـل التغيير على المستويين الاجتماعي والسياسي.

وتهدف لجنة المرأة إلى تحقيق هدف اجتماعي أكثر منه سياسي وهو مساعدة النســاء على أن يصـبحن أفـرادا منتجين في المجتمـع من خلال دعم مجـالات عملهن. وتتـولى اللجنة إدارة مراكز تدريبية للنساء في مرحلة ما قبل الدراسة، لتعلميهن مهارات تقنيـة وإدارية، إلى جانب مهارات التطريـز والحياكـة. بالإضـافة إلي ذلـك، فهي تقـوم بتنظيم نـواد ومعسـكرات صـيفية للصـغار وعقـد نـدوات حـول مكانـة المـرأة في المجتمـع، والمواطنة، والأمومة، والمشاكل التي تواجه الكويت الحديثة. وتقوم من خلال أنشطتها الخيرية داخل وخارج الكويت بمديـد العـون إلى طلبـة المنح الدراسـية، ولاجـئي حـرب الخليج، وذوي الحاجة (المعسرين) من أبناء الشعوب العربية المختلفة.

وتؤيد جماعة الإخوان المسلمين حق المرأة في التصويت بسبب دعم المرأة للحركـات الإسلامية الداعية لإحياء الدين وتزعم العضوات بأنـه على الـرغم من أن الإسـلام يمنـع المرأة من تولي الحكم إلا أنـه لا يلغي وجودهـا من الحيـاة السياسـية نهائيـاً، وفي أحـد

اللقاءات صرحت إحدى رئيسات لجنة المرأة بأن حصول المرأة على حقوقها السياسية لم يكن يمثل أولوية أولى بالنسبة للجنة لأن ذلك لن يكون وسيلة فعالة تساهم في حل مشاكل المرأة.

فعلى سبيل المثال، حصلت المرأة على حقوقها السياسية في كل من مصر وسوريا ولكن لم يكن لهذا أي تأثير واضح على تغيير وضع المرأة في هاتين الدولتين، وقد فضلت تلك العضوة اتخاذ موقف من شأنه تركيز جهود الجماعة على أنشطة فعالة من شأنها الإرتقاء بوضع المرأة. وصرحت باعتقادها أن المرأة ستحصل على حقوقها في النهاية لأن كل من الإسلام والشريعة لا يمنعان المرأة من المشاركة في الحياة السياسية. ولكنها أعربت عن رأيها بأنه لابد لعملية التحول الديمقراطي أن تحدث علي مراحل. ولابد للتجربة الديمقراطية المحدودة في الكويت من أن يتسع نطاقها، قبل تحقيق هدف حصول المرأة على حقوقها السياسية.

وعلى أية حال، فقد أشارت إلى أن المرأة في الولايات المتحدة لم تحصل على حقوقها السياسية دفعة واحدة. وفي الوقت الحالي، فإن المرأة في حاجة إلى زيادة وعيها السياسي وأن تصبح أكثر علماً وكفاءة، وفي النهاية، فقد أشارت تلك العضوة إلى الموقف السياسي في الخليج، ففي تلك المنطقة من العالم، حيث معظم الرجال محرومون من حقهم السياسي في التصويت والترشيح لمناصب سياسية مثلما هو الحال في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة، فإن منح المرأة في الكويت حقوقها السياسية، كما زعمت، يمكن أن يؤدي إلى خلق حالة من البلبلة (عدم الاستقرار) في منطقة الخليج.

جمعية التراث الإسلامي

تأسست في عام 1981 وهي منظمة أهلية تابعة لحركة السلفية تهدف للعودة الى جذور الإسلام من خلال اتباع سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم كما وردت في الحديث الشريف، وتحددت من خلال الشريعة الإسلامية ومن خلال تفسير القرآن حرفياً دون اعتبار لظروف العصر الحديث. ولا يحق سوى للمسلمين الذين على استعداد لاتباع مبادئ ونظام الحياة التابعة لهذا الفكر المتشدد إلي حد ما الإنضمام لهذه الجماعة. وعلى الرغم من أن تلك الجمعية كانت دائماً ذات دور هامشي أكثر من جمعية الإصلاح السياسي إلا أن شهرتها زادت خلال فترة الثمانينيات وأصبحت أكثر تغلغلاً في السياسة. ونتيجة لذلك، فقد نشب الصراع بين جمعية التراث الإسلامي ذات الاتجاه المحافظ والتقليدي من ناحية، وجمعية الإصلاح السياسي ذات الاتجاه المرن والانتقادي. ويقوم قطاع المرأة بإلقاء دروس ومحاضرات في شتى أنحاء الكويت عن حياة المسلمين الأوائل كما أنه يتولى القيام بالأعمال الخيرية والاجتماعية والإشراف على عديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، في جامعة الكويت في بعض الأحيان، ومع بعض المنظمات التطوعية في أحيان أخرى.

جماعة الأمل

هي جمعية أهلية تطوعية غير رسمية شيعية تأسست عام 1973، وهي تمثل جزءًا من شبكة النشطاء في منطقة الخليج، في العراق وسوريا، تعمل من أجل التأسيس السلمي للدول الإسلامية في العالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن الكثير من نشاطات تلك الجماعات موجهة نحو تلك الغاية السياسية، فإن قطاع المرأة في تلك الجمعية يقوم أيضًا بأعمال خيرية وثقافية وتعريف المرأة بقضايا إجتماعية تواجه الكويت وباقي العالم العربي من نشرات ومحاضرات.

وكبديل لجمعيات الحركات الإسلامية فقد قامت الحكومة الكويتية بدعم المنظمات الخدمية الدينية للمرأة. وفي عام 1994، قامت ثلاث جمعيات من تلك الجمعيات وهي: بيادر السلام وجمعية الرعاية الإسلامية وجمعية المرأة التطوعية الكويتية لخدمة المجتمع بتكوين الاتحاد العام لجمعيات المرأة الكويتية ([i])[يعد نادي الفتاة أيضًا جزءًا من الاتحاد العام لجمعيات المرأة الكويتية، ولكن نظرًا لاختلاف أهدافه وأنشطته تمامًا عن باقي تلك المنظمات الخدمية، فقد قمت بتصنيفه كأحد المنظمات المهنية ومناقشته في جزء تال من هذا البحث] للعمل معاً في سبيل تحيق الاهداف المشتركة، خاصة فيما يتعلق بمجال خدمة المجتمع. وقد اعترفت الحكومة الكويتية بهذا الاتحاد على أساس أنه الممثل الوحيد لجمعيات المرأة الكويتية في الخارج، مع منحه كامل الحق أن يكون المتحدث الرسمي فيما يخص مصالح المرأة الكويتية ([14]).

جمعية بيادر السلام

تأسست عام 1981 وكانت أول جمعية دينية نسائية في الكويت ذات اتجاه قومي ويماثل كيانها التأسيسي النظام الصوفي من حيث أن لها زعيم روحي (شيخ) يدين جميع الأعضاء له بالولاء والاحترام، ويتصل هنا الزعيم بمؤسس النظام من خلال "روابط الغفران". وتتركز مبادئ تلك الجمعية حول الروابط الأخوية والثقة المتبادلة حيث الجميع سواسية. ويتلخص دور الشيخ في أن يرشد الطالب إلى الطريق الروحي ليصل إلى الاتحاد مع الله. وإذا حقق أحد الطلبة نجاحاً في رحلته الروحية فيمكن السماح له بأن يصبح زعيماً روحياً ويرشد الآخرين.

كما تشجع تلك الجمعية النظام والأخوة والزي الإسلامي البسيط (العباءة والحجاب) سواء بين عضوات الجماعة أو العضوات الجديدات. ومن الجدير بالذكر أن نشاط تلك الجمعية يتركز على تعليم الإسلام. ولهذة المنظمة مدرسة صوفية تقدم على مدار العام للنساء والأطفال ندوات دينية ومناهج دراسية تتعلق بقراءة القرآن وحلقات دراسية حول السيرة النبوية. وتولى جمعية بيادر السلام عناية خاصة لتعاليم الدين للأطفال لأنهم "بذور اليوم وأشجار الغد ". ([15]) وقد أضافت الجمعية في عام 1987 لجنة خيرية مخصصة لتقديم العون للنساء الأميات والمعسرات إلا أن أهداف تلك الجمعية تتركز حول القيام بالأعمال الخيرية مع رفع درجة الوعي بالإسلام من خلال التعليم ([16]). وفي عام 1982، قامت الشيخة لطيفة فهد السالم الصباح، زوجة ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، بتأسيس جمعية الرعاية الإسلامية وهي أيضًا منظمة محلية وطبقاً لرئيسات الجمعية، فقد كان الهدف الأساسي هو تعليم النساء القرآن الكريم. كما أنها أضافت جمعية دينية بديلة لمواجة الشعبية المتزايدة لجمعيتي بيادر السلام وجمعية الإصلاح الاجتماعي، واللتان كانتا تركزان على الولاء والطاعة الله وحده وهو ما رأت فيه الحكومة يمثل تهديداً لتنمية الشعور بالهوية الوطنية الكويتية.

وقد منح تأسيس جمعية الرعاية الإسلامية الحكومة الفرصة لدعم برامج الدعوة الإسلامية من خلال الروح الوطنية. ومع مرور الوقت اتسع نطاق أهداف الجمعية ليشمل توفير الخدمات الاجتماعية كوسيلة لإظهار الاهتمام بالآخرين "والإسلام الحقيقي" بالإضافة إلى الإشراف على الأنشطة الاجتماعية والثقافية لكل من العضوات والمجتمع الكويتي ومن الجدير بالذكر أن الجمعية معنية تماماً بتحقيق أهداف وطنية ودينية وترى زعيمات وعضوات الجمعية أنهن يمارسن نمطاً معتدلاً من أسلوب الحياة الإسلامية وليس متشدداً على الاطلاق مثل (جمعيتي بيادر السلام والجماعة الإسلامية) ولكنه في الوقت ذاته ليس شديد التحرر مثل (الجمعيتين المهنيتين: جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية، ونادي الفتاة). وبدلاً من ذلك، فإن ممثلات تلك المنظمة صرحن في لقاءاتهن معي وفي بحث سابق ([17]) أنهن يرغبن في "إحياء الدور التقليدي للمرأة وتشجيع نموذج المرأة السافرة" المؤمنة في غير تشدد والمقدرة للحياة العصرية ولكنها في الوقت ذاته ليست مقلدة لنموذج المرأة الغربية.

أمـا بالنسـبة لقطـاع شـئون المـرأة في لجنـة العـرض الإسـلامي وهي منظمـة محليـة تأسست في عـام 1989 فلهـا أهـداف دينيـة واجتماعيـة من خلال عملهـا على معاونـة النساء غير الناطقات باللغة العربية لاكتسـاب المعرفـة عن الإسـلام والكـويت. وتقـوم العضوات بزيارة السفارات والمستشفيات والمراكز التجارية والسجون وغيرهـا لإلقـاء محاضرات عن الإسلام كما أنهن يقدمن العون للنساء اللاتي يرغبن في اعتناق الإسلام من خلال إعطـاء من دروسـاً في اللغـة العربيـة والقـرآن والإسـلام والتقاليـد الكويتيـة بالإضافة إلى توفير مساعدات قانونية ومادية والقيام بأنشطة اجتماعية.

كما قامت الشيخة لطيفة أيضًا بتأسـيس جمعيـة محليـة وهي جمعيـة المـرأة الكويتيـة التطوعية لخدمة المجتمع التي تأسسـت عـام 1991 لتشـجيع النسـاء المعتـدلات على التطوع في مجالات التعليم والأدب والثقافة والخدمة الاجتماعية، وإعادة بنـاء الكـويت، فيمـا يتعلـق بالإسـعافات الأوليـة والـدفاع المـدني والعنايـة بـذوي الاحتياجـات الخاصـة وتهدف الجمعية إلى تقوية روابط المجتمع وزيادة وعي المواطنين بالقضايا الاجتماعيــة المهمــة وتركــز اللجــان الفرعيــة على مجــالات الوقايــة من مخــاطر الإدمــان وأســرى الحرب، (الرجال الكويتيين المفترض أنهم أسرى منذ حرب الخليج ما بين عامي 1990 ـ 1991)، ورعاية المسنين، وعقد محاضرات واجتماعات ثقافية، وتنمية روح المجتمع، وإقامة العروض والمعـارض التقنيـة، كمـا تقـوم الجمعيـة بتنظيم نـدوات حـول الصـحة والأمومة ودور الحضـانة والنـوادي الترفيهيـة والتعليميـة ومسـاعدة الأمهـات العـاملات وتعليم الأطفال وإصدار مجلة معنية بالمرأة الكويتية.

وقد أوضحت اللقاءات التي قمت بإجرائهـا مـع رئيسـات تلـك المنظمـة أن المنظمـات الخيرية في الكويت بينهـا الكثـير من الامـور المشـتركة. فكـل الجمعيـات تشـجع نمـط الحياة الإسلامية والأعمال الخيرية، ولا تعتقد تلك الجمعيات أن المرأة بحاجـة للحصـول على حقوقها السياسية الرسمية.

وكما أن هناك الكثير من نقاط الاتفاق، فهنـاك الكثـير من الاختلافـات الجوهريـة أيضًـا. فبينما نجد أن الجماعات الإسلامية الإصلاحية لها توجهـات اشـتراكية ومعنيـة بالطبقـات الدنيا، إلا أن الاتحاد العام للمرأة الكويتية يولى عنايته لنسـاء طبقـتي الصـفوة والعليـا. فالجماعات الإسلامية الإصلاحية وجمعية بيادر السلام هي جمعيات دينية محافظة، بينما كل من جمعية الرعايه الإسلامية وجمعية المرأة الكويتية التطوعية تريان أنفسهما أكثر اعتدالاً.

المنظمات المهنية

أما القسم الثاني الذي قمت بدراسته فهو المنظمات المهنيـة الـتي تتطلـع إلى تحقيـق مسـاواة المــرأة في الوظـائف والمجتمــع الأكـبر، والمشـاركة في الأعمــال الخيريــة والخدمات التي تهدف إلى إصلاح الأحـوال المعيشـية، وتقـديم نمـاذج تحتـذي للفتيـات والشابات، ومقاومة الآراء الذكورية فيما يتعلق بصورة المـرأة. وغالبـاً مـا يوجـه أفـراد طبقة العمال والطبقة الدنيا الانتقادات لتلـك المنظمـات المهنيـة لكونهـا معينـة بطبقـة الصفوة ([18]).

جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية

تأسست عـام 1963 على المسـتوى المحلى وهي أقـدم جمعيـة نسـائية في الكـويت. وكان الهدف الرئيسي لتلك الجمعية هو تعريف المرأة فيما يتعلق بأدوارهـا في الأسـرة والترويج للأعمال الخيرية. وعندما تكونت تلك الجمعية، كان المجتمع الكويـتي متطلعـاً

للتحـديث، ولكنـه لم يكن مسـتعداً لتقبـل تغيـيرات جذريـة فيمـا يخص علاقـات النـوع الاجتماعي. وتكونت تلك الجمعيـة من نسـاء ينتمين إلى طبقـة التجـار والصـفوة اللاتي سافرن ودرسن بالخارج وانضممن إلى القـوة العاملـة الرسـمية. وخلال فـترة احتفـال الأمم المتحدة بعيد المرأة، في الفترة مابين عـامي 1976 ـ 1985، قـامت الجمعيـة بإرسال وفودها إلى اجتماعات مختلفة مثل اجتماعات الأمم المتحـدة واجتماعـات عـبر الدول العربية حول المرأة.

وقد إعترفت الحكومة الكويتية بتلك الجمعية على أساس أنهـا تمثـل الصـوت الرسـمي للمرأة الكويتية وبالمثل، فإن الجمعية لطالما أظهـرت صـورة الكـويت بالخـارج كدولـة حديثة وديمقراطية، حيث تعمل النساء إلى جانب الرجال من أجل تنمية الأمة ([19]).

وعندما بدأ عمل الاتحـاد العـام لجمعيـات المـرأة الكويتيـة عـام 1994، لم تنضـم إليـه جمعيـة المـرأة الثقافيـة والاجتماعيـة بسـبب الاختلاف في وجهـات النظـر والأهـداف والأنشطة. ونتيجة لذلك، فقد حل الاتحاد العام لجمعيات المرأة الكويتية كل من جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية حيث أصبح بدلاً منها الممثل الرسـمي والمصـدق عليـه من الحكومه للمرأة الكويتية، مما أدى إلى تقليص سلطتها القوميـة إلى حـد كبـير ([20])، إلا أن الجمعية تطلعت إلى تأييد حلفاء جدد من المنظمات الأخرى في داخل الكويت مثـل جمعية الخريجين، وجمعية الاقتصاديين، وجمعية المحامين. وقد قـامت تلـك الجمعيـات من خلال أعضاءها من الرجال والنساء معاً بالعمـل على دعم جهـود تلـك الجمعيـة في سبيل معركتها من أجل الحصول على الحقوق السياسية للمرأة.

وبعد حرب الخليج (1990 ـ 1991)، اتسع نطاق أنشطه الجمعية لزيادة وعي المرأة بحقوقهـا وواجباتهـا كمواطنـة مـع محاولـة اجتـذاب عـدد أكـبر من النسـاء من الطبقـة المتوسطة والعاملة. وقد شـملت الأهـداف الرئيسـية للجـان الفرعيـة مـا يلي: حصـول المـرأة على حقوقهـا في العمـل وعنـد الطلاق، والاهتمـام بحصـول النسـاء الكويتيـات المتزوجات بغير الكويتيين على حقوقهن، والرعايـة الأسـرية. هـذا وقـد أصبح لحصـول المرأة على حقوقها السياسية الأولوية القصـوى في فـترة مـا بعـد الحـرب. وفي عـام 1995 قامت جمعية المرأة الثقافيـة والاجتماعيـة بتكـوين "لجنـة قضـايا المـرأة" الـتي ضمت ممثلات من أربعة عشرة جمعيـة تحرريـة أخـرى. حيث قـامت بتحريـر خطابـات وحشد أعضاء من البرلمان الكويتي بهدف حصول المرأة على حقوقها السياسية.

نادي الفتاة

تأسس عام 1947 وهو منظمـة مهنيـة محليـة بـدأت بعضـوية نسـاء ينتمين إلى طبقـة التجار اللاتي قمن بحملات تهدف إلى حصول المرأة على حقوقها السياسية في أوائـل السبعينيات، ثم تحولت بعد ذلك إلى ناد رياضي. ويقوم نادي الفتاة بدعم سـفر المـرأة الى الخارج في فرق رياضية، كمـا يقـوم بتقـديم محاضـرات وورش عمـل حـول صحة المرأة. كما يعمل النادي على تحقيق هدف حصول المرأة على حقوقهـا السياسـية من خلال الإشراف على مناقشات غير رسمية وجلسـات تتنـاول زيـادة الـوعي السياسـي. وقد صرحت رئيسة النادي بأن المرأة الكويتية تواجه مشـكلتين: الأولى هي أنهـا تفتقـد للمعلومات اللازمة لكيفية الحصول على حقوقها السياسية، والثانية هي أنه ليس هنـاك اتفاق بين النساء الكويتيات فيما يتعلق بهذه القضية.

ويعزى سبب وجود عائق أمام اتحاد كل من جمعيه المرأة الثقافيـة والأجتماعيـة ونـادي الفتاة معاً إلى تاريخ كل منهما. ففي السـيتينيات والسـبعينيات كـانت هنـاك منظمتنـان نسائيتان رئيسيتان في الكويت – وهمـا جمعيـة المـرأة الاجتماعيـة والثقافيـة، وجميعـة تنمية المرأة العربية التي تم حلها في عام 1980. وكانت العلاقة بين الجماعتين تتسـم

بعدم الثقة المتبادلة والغيرة والمنافسة والعـداء. إلا أنـه في أوائـل السـبعينيات، وعنـد مناقشة "وثيقة المساواة في الحقوق" في البرلمان الكويـتي، اتحـدت الجماعتـان معـاً وكونتا اتحاد المرأة الكويتية في عام 1974 للمطالبة بحقوق المرأة.

ولم يتفق مجلس إدارة الاتحاد الجديد على برنامج عمل مشترك. ونتيجة للشعور بخيبة الأمل قامت جمعية تنمية المرأة العربية بتأسيس جمعية نسائية ثالثة للخروج من ه هذا المأزق مع جمعية المرأة الثقافية والاجتماعية وكان ذلك في نادي الفتاة. وسـرعان مـا أصبح نادي الفتاة بعد منح الترخيص له عام 1976، عضـواً في اتحـاد المـرأة الكويتيـة. وبعد ذلك تقلص دور جمعية المرأة الثقافية والاجتماعيـة ليصـبح هامشـياً حـتى تـوقفت عضويتها. وتم حل اتحاد المرأة الكويتية بعد ذلـك بفـترة وجـيزة. ونتيجـة لـذلك لم يعـد نادي الفتاة أو جمعيـة المـرأة الثقافيـة والاجتماعيـة يعملان معـاً في حملاتهـا للمطالبـة بحقوق المـرأة في التسـعينيات ([21]). بالإضـافة إلى ذلـك فقـد انضـم نـادي الفتـاة إلى الاتحاد العام لجمعيـات المـرأة الكويتيـة في عـام 1994 بينمـا رفضـت جمعيـة المـرأة الثقافية والاجتماعية العضوية ([22]) مما ساهم في زيادة حدة التوتر بينهما. وقد صـرحت رئيسة النادي في ذلك الوقت أنها تتمنى في المستقبل القريب أن يتحقق توحيد جهـود المنظمات النسائية المختلفة في هدف مشترك من أجل حصـول المـرأة على حقوقهـا السياسية.

جمعية المرأة الشيعية الثقافية والاجتماعية

وهي جماعـة غـير رسـمية من النسـاء العـاملات على المسـتوى المحلي، وقـد كـانت الجمعية الثقافية والاجتماعية فيما مضى منظمة رسمية، حيث قـامت النسـاء بتأسـيس القسم الخاص بهن في عام 1971، بعد بضع سـنوات فقـط من تأسـيس الرجـال لهـا. وقد تكـون أعضـاء المنظمـة الرسـمية من فئـة متمـيزة من المجتمـع الشـيعي، الـذين يمثلـون مـا بين 20% إلى 30% من المواطنـيين الكويتـيين. وقـد تم تسـييس هـذة الجماعة خلال الثمانينيات نتيجة للثورة الإيرانية التي اجتاحت أفكارها العالم الإسلامي.

ومع مرور الوقت أصبحت هذة الجمعية أكثر تأسلماً وأهمية للمجتمع الشـيعي من خلال القيام بأنشطة دينية وتعليمية واجتماعية، كما أنهـا كـانت أداة للحشـد السياسـي مثـل: دعم المرشحين الشـيعيين في البرلمـان، واسـتنكار التميـيز ضـد الشـيعة. وقـد قـامت الحكومة بحل تلك الجمعية عام 1989، ولكن النساء واصلن عملهن بشكل غير رسمي من خلال المساجد والشبكات القريبة، وكان الهدف الأساسي هو مساعدة المرأة على التطور فكرياً وأخلاقياً - من خلال المحاضرات والفصول الدراسية – ليصـبحن زعيمـات ومواطنات مسئولات.

وفي النهايـة يوجـد انقسـام واضـح بين المنظمـات الخدميـة ذات الأعـداد المتزايـدة والجماعات النسائية المهنية، وقد أيدت زعيمـات الجمعيـات المهنيـة فكـرة أن حصـول المرأة على حقوقهـا السياسـية يمثـل هـدفاً رئيسـياً. بينمـا كـانت زعيمـات المنظمـات الخدمية أكثر اهتماماً بالأنشطة الدينية والخدمة الأجتماعية أكثر من الأهتمام بالحصـول على حقوق المرأة السياسية. وقلة من تلك الجمعيات خاصة بين الجمعيـات الإسـلامية الخدمية، كانت تعارض بشدة منح مثل تلك الحقـوق السياسـية على أسـاس تفسـيرات دينية تزعم بأن الإسلام يمنع المرأة من تولى الحكم.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك انقسامات بين الجماعات المهنية منعتها من العمل فيما بينهما للحصول على حقوق المرأة السياسـية، جـزء منهـا يرجـع إلى الاختلاف في وجهات النظر الدينية. وقد اتسمت اثنتان من هـاتين المنظمـتين بوجهـة نظـر علمانيـة، بينمـا كـانت الثالثـة تابعـه للجماعـة الإسـلامية. وبشـكل أكـثر تحديـداً فـإن المهنـيين

الإسلاميين لم يرغبوا في فصل الدين عن السياسة، خاصة فيما يتعلق بحقـوق المـرأة، ويزعم هذا الفريق أن الإسلام يحترم المرأة وأن الله منح المرأة حقوقها السياسية من خلال القرآن والسنة. ولذلك فإن المجتمع الكويـتي كـان مجتمعـاً غـير إسـلامي بسـبب رفضه منح المـرأة تلـك الحقـوق. ومن ناحيـة أخـرى، فـإن الجماعـات العلمانيـة كـانت تفضل أن يبقى الإسلام خارج نطاق الخلاف حول حقـوق المـرأة، على الـرغم من أنهم كانوا غـير متـدينين إلا أنهم اتفقـوا مـع الإسـلاميين في أن للمـرأة مكانتهـا وقـدرها في الإسلام. وفي لقاءات منفصلة مع زعيمـات تلـك الجماعـات أعـربن عن شـعورهن بـأن بعض الرجال يسيئون تفسير أو اسـتخدام الإسـلام لتـبرير إبعـاد المـرأة عن السياسـة. وبدلاً من ذلك فقد فضلن استخدام حجة أكـثر علمانيـة، لأن من حـق النسـاء الحصـول على حقوقهن السياسية الرسمية لأنهن مواطنات ينتمين لمجتمع ديمقراطي وليد.

وعند دراسة وجهات نظر ومفاهيم العضوات وجدت أن الإسلام في الأساس يتفـق مـع دعم المسـاواة في النـوع ومشـاركة المـرأة في الحيـاة العامـة. ولم تكن المعتقـدات والممارسات الدينية تمثل عائقاً لعضـوات كلا نـوعي المنظمـات سـواء في مشـاركتهن السياسـية أو في دعمهن لحقـوق مواطنـة المـرأة وبـدلاً من ذلـك فـإن التمسـك بالمعتقدات الإسلامية القوية (التمسك بصحيح الدين) كان متفقاً مع دعم توسيع نطـاق حقـوق المـرأة السياسـية بعـد التحكم في عوامـل أخـرى. لـذلك فـإن العلمانيـة على المستوى الفردي ليست شرطاً ضرورياً لدعم حقوق المرأة والمشاركة السياسية كمـا يشهد على ذلك تزايد التيار الديني الداعي لحقوق المرأة.

وعلى الرغم من أن زعيمات المنظمات الخدميـة الدينيـة في الكـويت فسـرن الإسـلام بأساليب لم تكن في صالح دعم بعض الجوانب الخاصة بتحرير المـرأة والمشـاركة في الحياة العامة، إلا أن معظم عضوات الجماعات الخدمية اللاتى شـملتهن الدراسـة رأين ضرورة تعليم المرأة، وطالبن بمنح المرأة حقوقاً أكـثر في حالـة الطلاق، كمـا اعـترفن بأن المرأة تواجة مشاكل في التوفيـق بين مسـؤلياتهن في العمـل والأسـرة. بالإضـافة إلى ذلك فإن بعض عضوات المنظمات الخدمية قد اتفقن أيضًا مع عضـوات الجمعيـات المهنية أن غياب حقوق المـرأة السياسـية يمثـل مشـكلة، وأن المـرأة على الأقـل في حاجة إلى أن يكون لها الحق في التصويت لتشعر بالمواطنـة الكاملـة ومـع الوضـع في الأعتبـار أن معظم هـولاء النسـاء شـديدات التـدين، فـإن هـذا يعـد دليلاً آخـر على أن العلمانية على المستوى الفردي على الأقـل لا تمثـل أمـراً ضـرورياً فيمـا يتعلـق بـدعم حقوق المرأة كجزء من عملية التحول الديمقراطي.

تطورات حديثة

وبناءاً على النتائج التي توصلت إليها في عام 1998، شعرت بالتشاؤم إلى حـد مـا من إمكانيـة أن تجتمـع تلـك المنظمـات المتعـددة معـاً للعمـل على القيـام بحملـة موحـدة للمطالبـة بحقـوق المـرأة السياسـية. إلا أنـه في عـام 1999، وقعت بعض الأحـداث المؤثرة التي حفزت حركة المطالبة بحقوق المـرأة السياسـية، ففي مـايو 1999، منح الأمير المرأة الكويتية حق التصويت والترشيح للبرلمان. ولكن البرلمان رفض توجيهات الأمـير مـرتين في اقـتراع سـري في نوفمـبر 1999. إلا أن صـدور مرسـوم الأمـيرة وهزيمتـة في البرلمـان قـد أدى في النهايـة إلى توحيـد الأفكـار المتعـددة للنشـطاء المطالبين بحقـوق المـرأة ([23]). وقـد قـام اتحـاد جمعيـات المـرأة الكويتيـة المحافـظ، المصـرح بـه من خلال الحكومـة بتغيـير مواقفـه في التسـعينيات وهى أن الحقـوق السياسية للمـرأة لا تتفـق مـع القـانون الإسـلامي ([24])، كمـا أعـاد عمـل لجنـة المـرأة السياسية بانضمامها إلى الأمير في دعمه لحقوق المرأة السياسية. وقـد قـامت نوريـة السداني الرئيسة السابقة لأحدى الجمعيات التحررية السابقة، بتأسيس جمعيـة المـرأة الكويتية في القرن الحادي والعشرين لحشد المؤيـدين لحقـوق المـرأة السياسـية على

مسـتوى الطبقـات الـدنيا. أمـا المنظمـات التحرريـة الأخـرى فقـد اسـتمرت حملاتهـا للمطالبة بحقوق المرأة السياسية ([25]).

والأمر الأكثر أهمية فإنه بالإضافة إلى النسـاء الإسـلاميات من عضـوات جمعيـة المـرأة الثقافية والاجتماعية الشيعية فـإن النسـاء الإسـلاميات المسـتقلات في كـل من السـنة والشيعة، بدأن في المطالبة بحقوق المرأة السياسـية الرسـمية وانضـممن إلى قـوات النشطاء التحرريين بعد المرسوم الأميري. وقد ظهرت النساء الإسـلاميات المسـتقلات في التليفزيون الحكـومي مـع نشـطاء المـرأة التحـرريين سـريعاً بعـد إعلان المرسـوم الأميري، مشيرات إلى تعبيرهن عن امتنانهن للأمير وولي العهد لدعهما لحقـوق المـرأة السياسية ([26]). كما قام كل من النشطاء الإسـلاميين والليبراليـين (التحـرريين) بتكـوين "جماعة العمل التطوعية" لتوحيد جهود كل الجماعات العاملة من أجـل حقـوق المـرأة السياسية ([27]).

ومن بين الجماعات المنظمه داخل الحركات السنية الإسلامية استمرت جمعية الإصلاح الاجتماعي ملتزمة بدعمها لحق المرأة في التصويت وليس الترشيح لمناصب سياسـية. وبذلك فلم تلعب تلك الجمعية دوراً في الحملة المطالبة بحقوق المرأة السياسية. ومن المثير للطرافة أكثر هو ما حدث في جماعة السلفية من تزايد الانقسامات حول حقوق المرأة السياسية منذ التسعينيات.

بينما بقيت جمعية التراث الإسـلامي ثابتـة على موقفهـا في معارضـتها لحقـوق المـرأة السياسـية ([28])، انفصـلت مجموعـة من الشـباب من أعضـاء السـلفية عن الجماعـة الكبرى، وقاموا بتأسيس حزب الأمة الذي دعم وأيد حقوق المرأة السياسية. وفي هـذا الصدد، توضح عالمة السياسة الكويتية هالة المخيمي بقولها ([29]):

بعد أن أعلن حـزب الأمـة عن موقفـه، ضـعفت السـلطة القانونيـة الـتي على أساسـها أقامت القوى الدينية معارضتها لتوسيع نطاق حقـوق المـرأة السياسـية. وقـد أدى هـذا إلى وجود مناخ يمهد للحكومة إمكانية التحرك نحو إجـازة التعـديلات المقترحـة لقـانون الانتخابات ([30]).

وبذلك فقد قام البرلمان الكويتي المحافظ والذي يسيطر عليـه الإسـلاميون بالتصـويت يوم السـادس عشـر من مـايو 2005 على منح المـرأة الحـق في التصـويت والترشـيح للمناصب السياسية في الانتخابـات البرلمانيـة التاليـة. وبعـد مـرور حـوالي شـهر، وفي الثاني عشر من يونيـه 2005 قـام الأمـير بتعـيين أول امـرأة في مجلس الـوزراء وهي "مسومة المبارك " بالإضـافة إلى تعـيين أول امـرأتين في المجلس المحلي في أوائـل يونيه. ومنذ حصول المرأة على حقوقها السياسـية شـهدت الكـويت انتخابـات برلمانيـة مرتين، الأولى عام 2006 والثانية عام 2008، حيث قام الأمير بالدعوة لإجـراء كليهمـا بسبب الإضرابات في عام 2006 والتي طالبة بالإصلاحات البرلمانية بشأن إعادة توزيع الدوائر الانتخابية (ii)،[ما بين عامي 2003 إلى 2006، كـانت هنـاك ضـغوطا متزايـدة من المعارضة على البرلمان لإعادة توزيع الدوائر الانتخابيـة وخفض عـددها من خمسـه وعشرين إلى خمسه فقط بهدف الإقلال من إمكانية عمليـة شـراء الأصـوات والفسـاد بالإضافة إلى زيادة إمكانية التصويت على أساس المصلحة وليس على أساس الانتمـاء العرقي أو القبلي من خلال وجود دوائر انتخابيـة أكـبر حجمًـا. وقـد وقعت المظـاهرات المطالبة بهذا الإصلاح (التعديل) في أبريل ومـايو 2006، أدى في النهايـة إلى الضـغط على الأمير في الحادي والعشرين من مـايو 2006 إلى الـدعوة إلى انتخابـات برلمانيـة مبكرة، تمت بعدها بستة أسابيع في التاسع والعشرين 2006 وقد مثلت تلك الانتخابات المفاجئـة – الـتي تمت بنـاء على قـرار متعجـل من الأمـير لخفض مـدة السـتين يومًـا المسموح بها بين حل البرلمان وانتخاب برلمان جديد إلى ستة أسابيع فقـط – مشـاكل

لا مثيل لها بالنسبة للسيدات اللاتي كن يخططن لخوض الانتخابات التي كان مقررًا لها يوليو 2007. وفي انتخابات 2006، رشحت ثمان وعشرون سيدة نفسها لخوض الانتخابات، ولكن عددًا قليلاً منهن – ممن يتمتعن بحضور سياسي بارز - قررن خوض سباق الانتخابات بالرغم من الإعلان عنه قبلها بفترة قصيرة. وفي عام 2008، قامت سبع وعشرون سيدة بترشيح أنفسهن لخوض الانتخابات البرلمانية.] ونتيجة لطبيعة البرلمانيين السابقين من حيث اتخاذهما أسلوب الفرقة والمواجهة والتشدد تجاه أعضاء الحكومة [وقد تم حل البرلمان المنتخب في عام 2006، بعد استقالة مجلس الوزراء (المعين من قبل الأمير) احتجاجًا على الصعوبات الشديدة التي واجهته في التعامل مع البرلمان فيما يتعلق بإجازة القوانين والتشريعات، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي. ويعزي جزء من هذا الإحباط من جانب مجلس الوزراء إلى ممارسات البرلمان المتكررة من حيث "إحراق" أعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين، حيث يقوم البرلمان بإجراء جلسات استجواب علنية لأعضاء مجلس الوزراء، بهدف إحراج الوزير المختص أو إجباره على الاستقالة. وقد ساهم كل من (إحراق) وزير الدفاع والتهديد بإجراء جلسة استجواب علنية لرئيس الوزراء في دفع الأمير لاتخاذ قرار حل البرلمان المنتخب في عام 2006. كما أدى ذلك إلى شعور بعض الكويتيين بأن المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان تتسبب في تعطيل الإصلاحات المنشودة لتحقيق تنمية البلاد].

وفي كلا الانتخابات تقدمت نساء للانتخابات ولكنهن لم يحققن نجاحاً. إلا أن المرشحات من السيدات قمن بحملات محترمة في عامي 2006 و 2008 واجتذبن أصواتا من الرجال والنساء. بالرغم من ذلك فإن أقوى المرشحات من النساء كانت على وشك خسارة الانتخابات في عام 2008 وفي دولة تقام فيها لجان انتخابية لأول مرة، حيث تم منح المرأة الحق في التصويت والترشيح للمناصب السياسية يعود إلى عام سابق في عام 2006، وحصلت على حقوقها قبل ثلاثة أعوام مضت، فإن هذه النتائج هي أسباب تدعو للتفاؤل بأن المرشحات النساء - في المستقبل - سيتمكن من تحقيق الفوز.

وربما أكثر ما يميز انتخابات عام 2006 فيما يخص حقوق المرأة هو أن النساء الكويتيات كن على أهبة الاستعداد وفي قمة الحماس لاستخدام حقوقهن المكتسبة حديثاً والمشاركة النشطة في السياسة. وقد أجريت الانتخابات البرلمانية المبكرة نفسها من خلال مجهود المواطنين حيث عمل كلاً من الشابات والشباب معاً وقاموا بقيادة مظاهرات ضد فساد الحكومة. وقد عملت النساء اللاتي أدلين بأصواتهن في الحملات الانتخابية على أن يتحلين بالمسؤولية والعلم. وبناء على ذلك، فقد تابعن الحملات الانتخابية عن قرب وقمن باستجواب وتحدي كل المرشحين ([31]).

وبناء على ذلك فقد مثلت النساء قطاعاً انتخابياً هاماً حيث اضطر المرشحين حتى المحافظين والمتشددين منهم إلى توجيه حملاتهم الانتخابية إلى النساء مباشرة من خلال جعل مناهجهم الحزبية ومواقفهم السياسية مثيرة للاهتمام بالنسبة للمرأة، بالإضافة إلى تناول قضايا هامة من وجهة نظر (المرأة الناخبة) ([32]). وربما من عجائب القدر أن المرأة الكويتية قد تمكنت من الحصول على حقوقها السياسية في ذات الوقت الذي تواجه فيه الكويت الكشف عن بعض الحقائق المتعلقة بمؤسساتها الديمقراطية أو عمليات ممارسة الديمقراطية نفسها. وقد شهدت تلك الانتخابات الأخيرة توجيه عدد أكبر من المواطنين الكويتيين لاستجوابات وانتقادات للديمقراطية في بلدهم بسبب الصراع القائم بين مجلس الوزراء والبرلمان خلال السنوات الأخيرة، والذي تسبب في إرجاء عمليتي الإصلاح الاقتصادي والخصخصة واللتان يعقد الكثيرون الآمال عليهما في اجتذاب استثمارات أجنبية ستؤدي إلى خلق نمط جديد لاقتصاد ما زال يعتمد على البترول بشكل كبير. وقد أدت تلك الأزمة الحادة بين الحكومة والبرلمان ببعض الكويتيين إلى التوصل إلى نتيجة مؤداها أن الديمقراطية تعطلهم عن

تنفيذ الإصلاح الاقتصادي المنشود. يأتي هذا في الوقت الذي يجـدون فيـه جـيرانهم في منطقة الخليج والذين بدأت مسـيرتهم الديمقراطيـة منـذ فـتره قصـيرة في دبي، وأبـو ظبي، والبحرين، وقطر، قد تقدمت من خلال تحقيق طفرة اقتصادية حيث تحولت تلـك الدول إلى مراكز تجارية وسياحية.

بل أن هناك اعتقادًا بأن تلك الأزمة ستمنح الأسـرة الحاكمـة الذريعـة الـتي هي بحاجـة إليها لزيادة قوة السلطة التنفيذية ربما أكثر من خلال حل الانتخابات والبرلمـان بشـكل دائم من خلال تعديل الدستور ([33]).

إلا أنـه يبـدو أن معظم الكويتـيين ليسـوا على اسـتعداد لأن يقايضـوا على حقـوقهم السياسية في سبيل الحصول على فرصة اقتصـادية، ومـازالوا فخـورين بتقاليـد بلادهم الديمقراطية (34).

وعلي الـرغم من أن العلاقـة بين الـدين وعمليـة التحـول الـديمقراطي وخاصـة تحريـر المرأة ما زالت معقدة فإن الكويت تقدم نموذجًا لدولة مسـلمة سـكانها من المتـدينين يمكنها القيام بعمليـة الإصـلاح الـديمقراطي من خلال زيـادة الحقـوق المتاحـة للمـرأة، والتوجه بشكل أكبر نحو عمليـة التحـول الـديمقراطي الكامـل، وتحقيـق المسـاواة في النوع.

الهوامش:

(*) وهذا المقال قائم في جزء منه على أساس كتابها بعنوان:

Islam, Democracy and the Status of Women: The Case of Kuwait, Routledge Press, 2005.

1.Freedom House, Freedom in the World: 1973-2008; http://www.freedomhouse.org\lemplate.cfm?Paee=15. Accessed August 24, 2008.

2. ليزا اندرسون
"Politics in the Middle East: Opportunities and Limits in the Quest for Theory. ". in Area Studies and Social Science: Strategies for Understanding Middle East Politics, wd. Mark Tessier with Jodi Nachtwey and Anne Banda, (Bloomington: Indiana University Press, 1999), 1-10; Samuel. P. Huntington, : Democracy's Third Wave," in The Global Resurgence of Democracy, eds. Larry Diamond and Mare E. Plattner (Baltimore, Md: Johns Hopkins University Press, 1993), 3-25; Adrian karatnyckt, :Muslim' Electoral Gap.: Journal of Democracy 13 (2002): 99-112; Alfred Stepan with Graeme B. Robertson. : An ;Arab; More Than' Muslim' Electoral Gap.: Journal of Democracy 14 (2003): 30-44: Mohamed Talbi, :A Record of Failure." Journal of Democracy 11(2000):58-68.

3. هانتنجتون
"Democracy's Third Wave." 3-25; Seymour martin Lipset, 'The Sooial Requisites of Democracy Revisited.:j American Sociological Review 59 (19940: 1-22.

4. فارس البريزات
Muslims and Democracy: An Empirical Critique of Fukuyama's Culturalisst Approach.: International Journal of Comparative Sociology 43 (200): 269-299; Daniel Brymberg,Islamists and the Politics of Conseneus," Journal of Democrcy 13 (2002): 109-115; Deborah J. Gerner, "Middle Eastern Politics, : in Understanding the Contempirary Middle East, 2" wdition, eds. Deborah J. Gemet and (Boykder, Co: Lynne Riennir Publisherd, 2004) Helen Rizzo , Hamid Abdelatif and Katherine Meyet, :The Rekatuibsguo between Gender Equality and Democracy; A Comparisoof Arab versus non-Arab Muslin Societies, " Sociology 41 (2007): 1151-1170; Stepan with Robertson, " An 'Arab' More Than "Muslim' Ele'ctoral Gap, : 30-44.
5. انظر البريزات في
"Muslims and Democracy.' 269-299. Mansoor Moaddel,"Prospects for Change in Saudi Arabia,: Footnotes 32 (2004). 1. 8-9.
Mark Tessler, "Do Islamic Orientations Influence Attitudes toward Democracy in the Arab World'! Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria,"International Journaf of Comparative Sociology 43 (2002): 229-249; Mark Tessler and Ebru Altinogly, "Political Culture in Turkey: Connentions Among Attitude's Toward Democracy, the Military and Islam,"Democrtization I 1 (2004): 22-51.
6. كاثرين مير ,هيلين ريزو ويوسف علي
Changed Political Attitudes m the Middle East Following Westorn Intervention: The Case of Kuwait," International Sociology 22 (2007).289-324.
7. رونالد انجلهارت، بيبا نوريس وكرستيان ويلزيل
(Gender Equality and Democracy, Comparative sociology 1 (2002): 321-324.
8. نفس المرجع 330- 329
9.فالنتين م. موجادم
"The Gender of Democracy: The Link Between Women's Rights and Democratization in the Middle East, "Arab Reform Bulletin 2 (2004)2-3
10. م.ستيفن فيش
"Islan and Authoritarianism, " W'orld Politics 55 (2002) 4-3, Ronald Inglehart and Pippa Norris, "The True Clash of Civilizations," Foreign Policy, 135 (March\April 2003). 63-70.
11. شرين حافظ
"The Terms of Empowerment: Islamic Women Activists in Egypt," Cairo Papers in Social Science 24 (2001): 1-114; Haya al-Mughni, "Women's Movements and the Autonomy of Civil Society in Kuwait," in Feminist Approaches to, Social Movements, Community, and Power, Volume One: Conscious Acts and the Politics of Social Change, ed. R.L. Teske and Mary Ann Tetreault (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 2000), 170-187; Nayereh Tohidi and Jame H. Baynes, "Ivomes Redefining Modernity and Religion in the Globalized Context," in Globalization, Gender and Religion: The Polities of Women's Rights tn Catholic and Muslin Contexts, ed.

Jane H, Baynes and Nayereh Tohidi (New York: Palgrave, 2001), 17-60.

12. ديبرا س.مينكوف
"From Service Provision to Institutional Advocacy: The Shifting Legitimacy of Organizational Forms," Social Forces, 72 (1994): 943-969; Valentine M. Moghadam, Women, Work and Economic Reform in the Middle East and North Africa, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 199).

13. فالنتين م. موجادم
Women, work and Economic Reform in the Middle East and North Africa (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

14. هيا المغني
Fron Gender Equality to Female Subjugation: The Changing Agenda of Women's Groups in Kuwait," in Organizing Women: Formal and Informal Women's Groups in the Middle East, eds. Dawn Chatty and Annnika Rabo (New York: Berg, 1997), 195-209.

15. نفس المرجع
P., 95

16. نفس المرجع
P, 97.

17. هيا المغني
Women on Kuwait: The Politics of Gender (London: Ski Books, 1993), 103.

18. فالنتين م. موجادم في
Women, Work and Economic Reform in the Middle East and North Africa (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

19. هيا المغني
Women in Kuwait: The Politics of Gender (London: Saqi Books, 1993.

20. هيا المغني
"Women's Movements and the Autonomy of Civil Society in Kuwait," in Feminist Approaches to Social Movements, Community, and Power, Volume One: Conscious Acts and the Politics of Social Change, ed. By R.L. Teske and Mary Ann Tetreault (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 2000), 170-187.

21. هيا المغني
Haya al-Mughni, Women in Kuwait: The Politics of Gender (London: Saqi Books, 1993).

22. هيا المغني
"From Gender Equality to Female Subjugarion: The Changing Agenda of Women's Groups in Kuwait," in Organizing Women: Formal and Informal Women's Groups in the Middle East, eds. Dawn Chatty and Annika Rabo (New Work: Berg, 1997), 195-209.

23. ماري ان تيتروليت
Kuwait's Parliament Considers Women's Political Rights, Again,' Middle East Report Online (September 2, 2004), http://www.merip.org\mero\mero090204.htmLAccessedSeptember3,2008.

24. المغني

“From Gender Equality to Female Subjugation”, 205.

25. ماري ان تيترولت

“Kuwait’s Parliament Considers Women’s Political Rights, Again,” Middle East Report Online (September 2. 2004), http://www.merip.org\mero\mero090204.htmLAccessedSeptember3,2008.

26. هيا المغني

Women’s Movements and the Autonomy of Civil Society in Kuwait,” 170-187.

27. ماري ان تيترولت

“Kuwait’s Parliament Considers Women’s Political Rights. Again,” Middle East Report Online (September 2, 2004), http://www.merip.org\mero\mero090204.htmLAccessedSeptember3,2008.

28. حسين القطري

“Elections 2008 guide,” Kuwait Times Website (May 17, 2008), http://www.kuwaittimes.net\read_news.php?newsid=OTE4MzA3MDE4AccessedSeptember4.2008.

29. هاله المخيمي

“Kuwaiti Women’s Tepid Political Awakening,” Arab Insight (2007)53-60.

30. نفس المرجع 58.

31. ماري ان تيترولت

“Kuwaiti Women’s Annus Mirabilis,” Middle East Report Online (September 7, 2006), http://www.menp.org\mero\mero090706.htmLAccessedAugust29,2008.

32.

“Kuwait’s 2008 Parliamentary Elections, A Setback for Democratic Islamism? “ Carnegie Endowment for International Peace Middle East Program Web Commentary May (2008):1-9.

33. نفس المرجع,.8

34. وربرت ف. ورث

“In Democracy Kuwait Trusts, But Not Much “.-New York Times (May 6, 200K), www.nytimes.Com.AccessedAugust26,2008.

المنظمات السياسية النسائية في مرحلة الانتقال للديمقراطية:

تقديم للحالتين الإسبانية والإيطالية

آنا براتا بربيرا

ترجمة: سونيا فريد

التعريفات الضيقة للديمقراطية والسياسة والمواطنة ذات فائدة ضئيلة في فهم وضع الجندر في العملية الديمقراطية. الاهتمام بدراسة الحركات الاجتماعية الناشئة في جنوب أوروبا قبل الانتقال للديمقراطية وليس أثناءها أو بعدها يفيد كثيرًا في فهم دور المرأة في العمليات الديمقراطية في تلك المنطقة. رغم أن المرأة كانت جزءًا من الأحزاب السياسية والمؤسسات والحركات الاجتماعية قبل الإطاحة بالأنظمة غير الديمقراطية وأثناء نشأة الديمقراطية فإن وجودها لم يحظ باهتمام في التحليلات الأكاديمية. رغم أن وجود المرأة في المجال السياسي كان غير إداري بشكل كبير لكن مظالم المرأة كانت جزءًا من الخطاب والجدل الجاريين أثناء التحول للديمقراطية. أحدثت مشاركة المرأة فارقًا كبيرًا في نشأة الديمقراطية في جنوب أوروبا.

ستتم المقارنة بين إيطاليا وإسبانيا وهما دولتان في جنوب أوروبا حكمتهما أنظمة سلطوية والغالبية العظمى فيهما تدين بالكاثوليكية لكن نشأة الديمقراطية في كل منهما كانت في لحظة تاريخية مختلفة وسياق سياسي مختلف. شرعت إيطاليا في الديمقراطية في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية بينما اضطرت إسبانيا أن تنتظر حتى وصلت الموجة الديمقراطية الثالثة والتي نشأت في البرتغال على الجانب الآخر من شبه جزيرة أيبريا عام 1975([1]). فارق توقيت العملية الديمقراطية في البلدين مهم جداً لفهم التجربة المنفردة لكل منهما فيما يتعلق بالطريق للديمقراطية ودور المرأة في العملية الديمقراطية. بالطبع الفروق في الاختلاط السياسي بين الرجل والمرأة في هذين البلدين هي نتيجة لعمليات الاختلاط العامة والتي كان للمدرسة والعمل والكنيسة دور حيوى فيها بصفتها مجالات اختلاط محورية قامت بتشكيل حدود ذلك التباين وحدود التفرقة بين الجنسين في ذلك الوقت في كل من المصلحة والوصول العالم السياسة. لكن سيتم التركيز هنا على التنظيم الجندري والسياسي في لحظتين مختلفتين في التحول للديمقراطية.

أريد التأكيد على أن التناقضات في التوقيت والأشكال التنظيمية والسياق السياسي المحلى والدولى تساعد على تفسير السمات المختلفة للتحول للديمقراطية ومشاركة المرأة في الحالتين. تم تشكيل السياق السياسي للانتقال الديمقراطي في إيطاليا بواسطة التكتل السياسي والسياق الدولى لأوروبا بعد الحرب والضغوط الدولية الواقعة عليها للتحول للديمقراطية، على عكس ذلك عاشت الحركة الديمقراطية في إسبانيا في خوف دائم من انقلاب عكسي مما دفع منظمات المرأة للعمل عن قرب مع الأحزاب السياسية التي كانت ديمقراطية لكن ليست نسوية بشكل معلن. ثلاثة عوامل تاريخية وتنظيمية كانت ذات فعالية: المراحل المختلفة للنسوية الدولية في لحظة الانتقال والراديكالية وهي المحرك الأكبر للحركة الإيطالية بسبب استراتيجيتها المعارضة والجدل في إسبانيا بشأن مسألة الإنتماء المزدوج.

المناخ في إيطاليا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار القوات الديمقراطية على القهر الشمولي أدى لتفضيل انتشار حقوق الأفراد. كما أشارت تيزيانا أجناتا "دفعت المرأة ضريبة الحرب والمقاومة ضد الفاشية لكنها استفادت جزئياً فقط".([2]) لقد

أعطى الدستور الجديد المرأة حقوق مواطنـة كاملـة لكن "القـانون الخـاص" أثبت أنـه أكثر مقاومة للضغوط الديمقراطية. على الرغم من ذلك شـمل حـق التصـويت المـرأة في 31 يناير 1945 وتم استقباله كشيء لا مفر منه فلم يـؤد لأي جـدل شـعبي وحـتى الحملة المحيطة به لم تكن ذات تأثير قوى ([3]).

إن بدت التغيـرات في مجـال الحقـوق السياسـية في صـالح المـرأة في فـترة مـا بعـد الحرب فلا يمكن تطبيق هذا على المجالات الأخرى. وفقاً لليزلي كالدويل فـإن روايـات المقاتلات في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات والتي تم جمعها في مطلع الموجـة النسوية الثانيـة كـانت قـد "بـدأت تلقى بضـوه مختلـف على الفشـل الواضـح في تحـدٍ منظور وضع المرأة في الأسرة وطبيعـة عمـل المـرأة في الأحـزاب أثنـاء تلـك العقـود العصيبة ([4])". على سبيل المثـال في النصـف الثـاني من الخمسـينيات لعبت منظمـات مثل اتحاد المرأة الإيطالية واتحاد العمال المسيحى الإيطالي دورًا أساسـيًا بالنيابـة عن النساء العاملات. في مجالات الصراع من أجل مشاركة المرأة للرجل والمساواة بينهما أمام القانون وفتح باب سوق العمل والتعليم أمامهن وحقوقهن في التملـك وحقـوقهن الرسـمية على أولادهن، ظهـرت بعض الاقتراحـات في السـتينيات وإن كـانت القـوانين المتعلقة بهذه الأمور تم سنها في السبعينيات ([5]).

الصفة المميزة للنسوية الإيطالية والتي ظهرت كحركة اجتماعيـة في السـبيعينيات قـد ترجع في أساسها لسرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في العقدين السـابقين رغم أن بعض التطرف في الحركة قد يعود لـ "التخلف" النسبي لوضع المـرأة الإيطاليـة في بعض المجالات قبل السبعينيات مثل المعدلات المنخفضة للمشاركة في القوى العاملة الحديثة والقانون الجنـائي الـذي ظـل يعـرف الإجهـاض على أنـه "جريمـة ضـد الجنس البشرى على سبيل المثال([6])." أحد العوامل الأخرى الحيوية في نمو الحركـة النسـوية كان اليسار المعارض حيث بدأ تشكيل الحركة وحيث اكتسبت المقاتلات فيها المهارات التنظيمية والثقة بالنفس ([7]).

حين ننتقل للحالة الإسبانية نجـد أنـه على الـرغم من بعض أوجـه التشـابه بين الحركـة النسوية الإسبانية والحركات الأخرى في أوروبا والولايات المتحدة فإن ظروف سياسية واجتماعية خاصة بإسبانيا ولدت بعض الصعوبات. من ناحية، كان على الحركة النســوية الناشـئة في إسـبانيا التعامـل مـع الواقـع السياسـي والقـانوني والثقـافي غـير المحبب والتقليدي السائد خلال حكم فرانكو. من ناحية أخرى، ساعد الوضـع على خلـق شـعور بالظلم المشترك والذي جعل النساء في منظمات المرأة يتحدن مع المنظمات الأخرى المناهضة للحكم الاستبدادي.

شهد عام 1975 نهاية ديكتاتورية فرانكو واحتفال الأمم المتحدة بعام المـرأة العـالمي. في ذلك العام، تم إنشـاء العديـد من الجماعـات النسـائية وأتـاح عـام المـرأة العـالمي الفرصـة للتعبئـة في مواجهـة المظـالم الموجـودة بالفعـل والمتعلقـة بمشـكلة عـدم المساواة في فرص العمل ([8]). في ظل وجود فـرص سياسـية إيجابيـة على المسـتوى العالمي، بدأت المنظمات النسائية في إسبانيا تترجم إنجازات المرأة في غـرب أوروبـا لمطالب. لكن نظراً لنشأة حركات المرأة والمنظمات النسـوية في إسـبانيا في سـياق مناهضة الاسـتبداد والتحـول للديمقراطيـة تم اعتبـار العديـد من مظـالم المـرأة "أقـل إلحاحاً." حتى بعد انتهاء نظام فرانكـو السياسـي شـعرت المـرأة في إسـبانيا بضـغوط شديدة للتعاون في الصراع السياسي العـام من أجـل الديمقراطيـة حيث إن هـذا كـان شرطًا أساسيًا لاستمرار الحركة النسوية ([9]). رأى المطالبون بالعملية الديمقراطيـة أن بدون الحصول على حقوق ديمقراطية أساسية محددة مثل تقـنين الأحـزاب السياسـية وحرية الانتماء للمؤسسات والاتحادات النقابية الحرة والانتخابات لن تتمكن المنظمـات النسوية من مجرد التفكير في خططها النسوية الخاصة بها.

أثناء الفترة الانتقالية، كانت الأحزاب السياسية محور السياسـة الإسـبانية. لـذا بالنسـبة لمناصرات حقوق المرأة أصبحت مسألة الانتماء المـزدوج (أي المطالبـة بالديمقراطيـة وحرية المرأة في الوقت نفسه) والعلاقة مع الأحـزاب أكـثر حيويـة في إسـبانيا من أي بلد آخر. أنشأ حزبا اليسار (الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي) قسـمًا للمـرأة حيث تتمكن النساء النشطات سياسـيا من (أو يحـاولن) اسـتخدام الحـزب كوسـيلة لتحقيـق خططهن النسـوية ([10]). لكن ظلت عـدة مؤسسـات نسـوية مسـتقلة بـذاتها وأصـبحت إحدى نقاط الخلاف المركزية بين ناشـطات الحركـات النسـائية في إسـبانيا هي مـا إذا كـانت العضـوية في المؤسسـات النسـوية حصـرية أم أن يمكن السـياح بالعضـوية في منظمات سياسية أخرى مثل اتحادات العمال أو الأحزاب السياسية ([11]).

أحد المعالم المهمة للعملية الديمقراطية الإسبانية هي فكرة "سياسـة الإجمـاع " وهي نظريـة سياسـية تتلخص في أن الاعتـدال هـو الوسـيلة الوحيـدة للانتقـال النـاجح في إسبانيا. تأثرت الطموحات النسوية بهذه الظـروف الخاصـة بمرحلـة الانتقـال لكن هـذا أيضًا أدى لتزايـد الإحبـاط فيهـا يتعلـق بـالأحزاب السياسـية. الخـوف الـدائم من وقـوع انقلاب جعل الأحزاب المتصارعة تهمش مظالمها المتعلقة بالتغير الاجتمـاعي من أجـل تحقيــق هــدفها المباشــر وهــو الديمقراطيــة ([12]). مســألة الأولويــات - النســوية أم الديمقراطية - ومسألة الاستراتيجية أدت إلى تفكك وحدة الحركة النسوية والتي كـانت هشة بالفعل، وقد ظهرت الأزمة بشكل واضح في استفتاء دستور عـام 1978، واجهت ناشطات حقوق المرأة أزمة استراتيجية محددة: التصويت لدستور سيعزز الديمقراطية أو التصويت ضد دستور لم يذكر بشـكل خـاص. مطـالب نسـوية محـددة مثـل الحقـوق الإنجابية. لكن ظل نشاط المرأة مهمًا في أثناء حركـة التحـول الـديمقراطي. تم وضـع معظم المظالم المتعلقة بشئون المرأة في إطار المنظمات النسوية المسـتقلة والـتي من خلالها أصبحت هذه المظالم جزءًا من الأجندة السياسية، لكن لا يجب التغاضى عن عمل الناشطات النسويات المستقلات والنسـاء المنتميـات للأحـزاب السياسـية خاصـة فيما يتعلق بوضع الحركة النسوية في إطار مؤسسى ([13]).

في كل من إسبانيا وإيطاليا، بمجرد بدء الانتقال وإعادة تكوين الأحزاب السياسية ابتعـد تركيز الناشطين عن المنظمات النسائية والحركات الاجتماعية بشكل عام واتجــه أكـثر للأشــكال التقليديــة للسياســة المؤسســية. لكن بعض الأزمــات الــتي تعــاملت معهــا المنظمات النسوية الإيطالية والإسبانية في فترة التحـول الـديمقراطي تتعلـق بالأزمـة النسوية السياسية الدائمة وهي "الاستقلالية في مواجهة التبعية". في المجتمعات التي مــرت بانتقــال ديمقــراطي، إلى أى مــدى يجب أن تعمــل حركــات المــرأة في إطــار السياسة المؤسسـية والأحـزاب السياسـية وتعـرض نفسـها لمجازفـة التبعيـة وفقـدان الاسـتقلالية؟ أم يجب أن تبقى خارجيـة وتحافـظ على اسـتقلالها لكنهـا تعـرض نفسـها لمجازفة التهميش وفقدان التأثير في ظل انتقال السلطة للأحزاب السياسية؟

الهوامش:

1.لمقدمة عامه عن هذه الحقبة في التحول الديموقراطي، راجع
Samuel Huntington, The Third Wave of Democratization in the Twentieth Century. (Norman: University of Oklahoma Press , 1992).
2. Tizians Agmati. Politica al Femminile (Milamo: Guerini e Associate, 2001), 43.
3. لتحليل التوسع في حق الاقتراع في فتره ما بعد الحرب راجع
Miriam Mafai. L’apprendistato della Politica: La donne italiane nel doPoguerra (Rome: Esitori Rinuti, 1979). 60 خاصه صفحة

4. Leslie Caldwell, “Reproducers of the Nation: Women and the Family in Fascist Policy,” in Rethinking Italian Fascism: Capitalism, Populism, and Culture ed. David Forgacs (London: Lawrence and Wishart, 1986), 100.

5. المرجع السابق, ص 105

6. Grant Amyot, “Non-Parliamentary Opposition in Italy: The New Social Movements,” in Opposition in Western Europe ed. Eva Kolinsky (New York: St. Martin’s Press. 1997), 249.

7. المرجع السابق ص364-365

8. Francis Gardiner, “La Union Europea? Hada Madrina para las Mujeres?” in Mujeres en Politica es. Edurne Uriarte and Arantxa Elizondo (Barcelona: Editora (Ariel S.A., 1997), 249.

9. Gareldine M. Scanlon, “El Movimiento Fenimista en Espans . 1900-1985: Logros Y Dificuldades, “ in Participacion Politica de las mujeres CSI 109 ed. Judith Astelarra (Madrid: Siglo XXI de Espana Editores, 1990), 96.

10. Krestin Hamann. “Spain: Changing Party-Group Relations in a New Democracy.” In Political {arties and Interest Groups ed. Clive S, Thomas (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2001), 175-91.

11. المرجع السابق ص 181

12. Scanlon, “El Movimiento Feminista en Espans, 1900-1985,” 97.

13. احد ابرز الأمثلة علي النسوية في إطار مؤسسي هو إنشاء
“Instituto de la Mujer”
وهو فرع من وزاره الثقافة في عام 1983.

النساء في البرلمانات الأفريقية:

تحول قارى ؟

جريتشين بوير وحنا بريتون

ترجمة: حسن أبو بكر

لقد ظلت دول في شهر أكتوبر سنة 2003، وبعد أقل من عقد على مذابح الإبادة الجماعية الرهيبة التي حصدت أرواح ما يقرب من مليون من البشر في غضون أشهر قليلة، انتخب المواطنون في دولة رواندا الصغيرة الواقعة شرقي أفريقيا تسع وثلاثين امرأة في مجلس النواب البالغ عدد مقاعده ثمانون مقعدًا. وبين عشية وضحاها احتلت رواندا المكانة التي كانت تحتلها السويد بوصفها البلد صاحب أعلى نسبة من النساء في مجلسه التشريعي الوطني ([1]) لقد ظلت دول اسكندينافيا وشمال أوروبا - لعقود طويلة تتقدم دول العالم في نسب تمثيل النساء في البرلمانات، تراوحت هذه النسب بين 35 إلى 45 % بنهاية العقد الأخير من القرن العشرين. كانت هذه النسب العالية تمثل زيادة بطيئة ومطردة بمرور الوقت، وقد نجمت عن تضافر مجموعة من العوامل، منها علمنة المجتمع، وتطور دولة رفاهية ممتدة الخدمات، وتزايد تعليم النساء، وزيادة مشاركتهن في قوة العمل، والضغوط التي مارستها المنظمات النسائية على أحزاب سياسية اجتماعية ديمقراطية استجابت لهذه الضغوط، والاستخدام الاختياري (الانتقائي) لنظم انتخابية بعينها، وتخصيص "حصص" للنساء في الأحزاب (Dahlerup 2004). وعلى عكس كل ذلك، وفي مسار انتخابات وحيدة، قفزت نسبة المقاعد التي فازت بها النساء في برلمان رواندا إلى 48.8%.

ورواندا ليست الدولة الوحيدة في أفريقيا جنوبي الصحراء، فعبر السنوات العشر الماضية تحركت دول أفريقية عديدة من القاع إلى القمة – بمعنى الكلمة- في قائمة الدول من حيث تمثيل النساء في المجالس التشريعية. لقد مهدت جنوب أفريقيا وموزمبيق الطريق في انتخابات 1994 التي شهدت عددًا معتبرًا من النساء (25 بالمائة) ينتخبن في برلمان كل منهما. وفى انتخابات 2004 حققت كلتا الدولتين إنجازًا أفضل، حيث ارتفعت نسبة مقاعد النساء إلى 32 % في مجلسيها التشريعيين. وفي بدايات عام 2005 شهدت ثلاث دول أفريقية أخرى - هي: سيشيل، وناميبيا، وأوغنده - حصول النساء على ما لا يقل عن 24% من مقاعد برلماناتها الأدنى أو ذات المجلس الواحد. وفي دول أفريقية أخرى انشغلت الناشطات والسياسيات من النساء في تعبئة منظمات المجتمع المدني والضغط على الأحزاب السياسية كي تحذو حذو الدول المجاورة. وهذا تطور جدير بالذكر في عالم تتراوح فيه المتوسطات الإقليمية لتمثيل النساء في البرلمانات بين 6 % في الدول العربية إلى 18 % فقط في الأمريكتين (تصل النسبة إلى 40% فقط في دول الشمال السابق ذكرها)([2]). كما يعد ذلك أيضًا إنجازاً رائعاً في قارة لا تزال النساء فيها متأخرات حتى عن نظرائهن في الدول النامية في أي رقم من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، ولا تتفوق أفريقيا إلا في معدلات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)([3]).

في هذه الدراسة نتناول بالفحص التمثيل السياسي الوطني للنساء في ست دول أفريقية. ونوضح كيف أمكن في خمس من هذه الدول- هي موزمبيق وناميبيا ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغنده - تحقيق تقدم مهم في مجال التمثيل السياسي للنساء على الرغم من انتشار عدم المساواة بين الجنسين والعلاقات الاجتماعية الأبوية (البطريركية) والسيادة التاريخية للذكور في المجال السياسي. وفي حالة أخرى مدروسة في هذا المقال - هي السنغال - لم تحقق النساء المكاسب نفسها، ونسعى

هنا لمعرفة لماذا لم يحـدث ذلـك! وبالإضـافة إلى مـا سـبق، نقـدم تقييمـاً أوليـاً لتـأثير وخبرات البرلمانيات الأفريقيات اللاتي فزن بمقاعـدهن. لقـد اخترنـا موزمـبيق وناميبيـا ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغنده، لأنهـا تمثـل الـدول الأفريقيـة الخمس القاريـة من بين أعلى 25 دولـة على مسـتوى العـالم من حيث تمثيـل النسـاء في المجـالس النيابيـة الوطنية. وتقدم السنغال، ذات مستوى التمثيل الأقل ولكن النامي، حالة نقيضـة مثـيرة للاهتمام من غرب أفريقيا (4). وتقدم الدول الست معاً عينـة من الـدول الأفريقيـة من الأقاليم الشرقية والغربية والجنوبية للقارة، كما أنها عينـة ممثلـة للتقاليـد الأنجلوفونيـة والفرانكوفونية واللوزوفونية.

على الرغم من أن البرلمانيات (النساء عضوات البرلمان) من خارج أفريقيا قـد جـذبن اهتمـام كثـير من الدارسـين (على سـبيل المثـال: (2002)(2005)،Tremblay Ross))، لم يكن نصيب البرلمانيات الأفريقيـات من الاهتمـام كمجموعـة، ممـاثلاً (5). في السنوات الأخيرة ظهر عدد قليل من الدراسات التي بحثت عضـوات البرلمـان في دولـة أفريقيـة واحـدة. (2004 Bauer, 2005 Britton،2000 Geisler, 1999 Tamale)ـ (6). وبالإضـافة إلى ذلـك ثمـة ثلاث دراسـات كميـة (2004 Lindberg 2004.2001 Yoon) قامت بفحص تأثير سلسلة من المتغيرات النوعية على التمثيل البرلماني للنساء في أفريقيا. كان لكلا النهجين مواطن ضعفهما. ونحن نسعي في هذه الدراسة أن نخطو إلى ما هـو أبعـد من دراسـات الحالـة الوحيـدة والمقتربـات الكمية الضيقة، لكي نقدم دراسة مقارنة لعضوات البرلمـان الأفريقيـات، اعتمـاداً على بيانـات كيفية (وصفية) جُمعت أثناء بحث ميـداني ممتـد في عديـد من الأقطـار الأفريقيـة. إننـا بذلك نأمل في سد فجوة واسعة في الأدبيات المقارنة المتعلقـة بالمشـاركة السياسـية للنساء وتمثيلهن السياسي عبر العالم أجمع.

لماذا ننتخب مزيدًا من النساء للبرلمان؟

تساق عديدة لزيادة مستوى التمثيل السياسي للنسـاء في المجـالس المنتخبـة. تعـرف آن فيليبس (228 – 1998) Ann Phillips أربع مجموعات من الحجج: "هناك حجج تركز على القدوة التي تقدمها السياسات الناجحات، وهناك مجموعة تـدعو إلى مبـادئ العدالة بين الجنسين، وهنـاك مـا يركـز على أن إعطـاء اهتمـام خـاص بالنسـاء خشـية نسـيانهن، وهنـاك مـا يشـير نحـو إعـادة إحيـاء ديمقراطيـة تعـبر الفجـوة بين التمثيـل والمشاركة". تؤيد فيليبس (1998،ـ 228 -ـ 238) ثلاثاً من هذه الحجج الأربع، مؤكـدة على أن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في التمثيل السياسي أمـر ضـروري، لأن احتكار الرجال للتمثيل "ظلم بين وشائه"، ولأن تغيير تركيبة المجالس المنتخبـة سـوف يساعد على زيادة وتعزيـز الديمقراطيـة، ولأنـه بـدون هـذا التغيـير لن يمكن الاسـتجابة لاحتياجات النساء ومصالحهن وهمومهن بشـكل كـافٍ، وعلى الـرغم من أن فيليبس لم تحبذ حجة "القدوة"، أشار باحثون آخرون إلى الأثر الإيجابي القوى لانتخـاب أول امـرأة (أو أول مجموعة من النساء) للمجالس السياسية – على الانتخابات الـتي سـتجرى في المستقبل (2004 Lindberg, 1999 Reynolds, 1988 Dahlerup).

ولكن، هل يمكن افتراض أن مصالح النساء سوف تمثـل تمـثيلاً أفضـل بمجـرد انتخـاب المزيد منهن في المجـالس التشـريعية الوطنيـة؟ بصـفة عامـة تشـير الدراسـات حـول تمثيـل النسـاء في المجـالس النيابيـة إلى أهميـة التميـيز بين التمثيـل "الوصـفى" (أو الديموجرافي) والتمثيل "الجوهرى- الحقيقي" (أو الاستراتيجي). تنظر آن مارى جوتـيز وشيرين حاسم (2003،ـ 5) إلى هذه المسألة كالفرق بين "وجـود أنثـوى" و "نشـاطية نسوية" في السياسة. ويرى ريتشارد ماتلاند وميشـيل تيلـور (1997،ـ 201) أن درجـة التمثيل الوصفي في كيان تشريعي أمر مهم لثلاثة أسباب:

أولاً، بمقدار استبعاد مجموعة من المجتمع بسبب بعض الخصائص الوصفية (اللون، الجنس)، لن يستفيد النظام الحاكم من مواهب هذا الجزء المستبعد من السكان. وبمقدار إنكار حق النساء من الوصول إلى البرلمان، يفقد المجتمع إسهامات خمسين في المائة من أكثر سكانه موهبة... ثانياً، بمقدار ما يكون للجماعات التي لا تحظى بالتمثيل الملائم وجهات نظر مختلفة تجاه القضايا العامة، يؤدى حرمانهم إلى إفقار الجدل العام حول هذه القضايا... ثالثاً، بمقدار ما لهذه الجماعات من أولويات سياسية مختلفة، سوف يعني حرمانهم من التمثيل أن أولويات المجلس المنتخب لن تكون ممثلة للجمهور كله.

ترى جونيز وحاسم (2003، 5) أن التفريق بين التمثيل الوصفي والتمثيل الجوهري (المادي) قد يكون مبالغاً فيه، ومن وجهة نظرهما يريان أنه قد يكون أكثر فائدة اعتبار التمثيل الوصفى "خطوة أولى ضرورية نحو تحول مؤسسى لابد منه للوصول إلى التمثيل الجوهري".

والتأكيد على فكرة التمثيل الجوهري، يفترض أن هناك مجموعة من القضايا أو الاهتمامات قد تعتبر قضايا أو اهتمامات نسائية، وأن النساء بمجرد وصولهن إلى البرلمان سوف يشرعن في العمل عليها، تقول چونى لوفيندوسكى (1997، 718) أنه إذا كانت النساء البرلمانيات يردن أن يصنعن فرقاً "فمن الضروري عليهن أن يمتلكن وجهات نظر محدودة ومميزة إزاء قضايا المرأة، وأن يحملن وجهة نظر النساء إلى صنع القرار السياسي، أو أن يجلبن أسلوبًا مختلفًا ومنظومة من توقعات الأدوار إلى حلبة السياسة". ثمة كتابات كثيرة، تعتمد أساساً على خبرات نساء برلمانيات في الدول المتقدمة، تشير إلى أن الساسة من النساء على المستويات المحلية والوطنية يحدثن فرقاً من حيث السياسة والتنفيذ. إنهن، بالفعل، يمثلن مصالح النساء واهتماماتهن (انظر Matland &،1997 Hyland Byrne, 1991 Thomas 2004 Sainsbury،2000 Bochel and Briggs،1997 Taylor) فى بريطانيا، على سبيل المثال، يرى لوفيندوسكي وبيبانوريس (2003، 100) أن النساء في جميع الأحزاب الكبيرة "يجلبن معهن، فعلاً، مجموعة مختلفة من القيم إلى القضايا التي تؤثر على مساواة النساء، في أماكن العمل، في المنزل، وفي الفضاء العام"، وتخلص الكاتبتان أنه مع مرور الوقت "سيكون لدخول مزيد من النساء إلى وستمنستر القدرة على فعل ما هو أكثر من مجرد اختلاف رمزي على وجه الديمقراطية التمثيلية البريطانية".

مع وجود 45 % من أعضاء البرلمان في السويد من النساء الآن، استطاعت النساء في السويد تحقيق تقدمين مهمين سيكون لهما تأثيرات بالغة الأهمية على النساء المنتخبات في كل مكان. أولاً، طبقاً لديان سينسبري (Dian Sainsbury ،2004 (65 لقد أعدن تعريف بوصفها مطالب من أجل المساواة في النوع الاجتماعي". وبالتالي "لقد حولن قضايا النساء. قضايا النساء، التي كان ينظر إليها من قبل على أنها تخص النساء اللائي كن أقلية خاصة، إلى قضايا رئيسية على جدول أعمال الأحزاب. والحقيقة أن هذا التغيير يعيد صياغة الظروف من أجل التمثيل الجوهري". ثانيًا، نجحت النساء في "چندرة - إضفاء النوع الاجتماعي على - المطلب من أجل ديمقراطية أكبر. إن تأطير قضية تمثيل النساء بهذه الطريقة قد حول النساء السياسيات استراتيجيًا من أقلية داخل كل حزب من الأحزاب إلى أغلبية من المواطنين - تحسن من فرص التمثيل الوصفى".

وفى النهاية، لقد كان يحتج بأن ترجمة التمثيل الوصفي للنساء إلى تمثيل جوهري فعال تتطلب انتخاب كتلة حرجة من النساء - 30% على الأقل - في كيان تشريعي بعينه. إن تطبيق مفهوم الكتلة الحرجة على تمثيل النساء في السياسة، قد ظهر للمرة

الأولى في أعمـــال درود دالـــيروب Drude Dahlerup ســـنة 1988. وتشـــير لوفيندوســكي وعــزة كــرم (2002،ــ 2) إلى أن دراســات Dahlerup عن النســاء البرلمانيات في السويد أظهرت تأثير الكتلة الحرجة: "عملت النســاء السياســيات على حشد نساء أخريات، وطورن تشريعًا جديـدًا ومؤسسـات جديـدة لمصلحة النسـاء ومـع زيادة أعدادهن صار من الأسهل على المرأة أن تصبح امـرأة سياسـية، وتغـيرت نظـرة الجمهور إلى النساء السياسيات". وفي الوقت ذاته، رأى آخـرون أن حـتى وجـود كتلـة حرجة من النساء البرلمانيات قد لا يكون كافياً (8). باسـتعراض حـالات كينيـا وأوغنـده وجنوب أفريقيا، ترى حنا بريتون Hannah Britton (2005، 18) أن عوامل كثـيرة أخرى قد تؤثر في قدرة النساء على النجاح للوصول إلى البرلمان، بمـا فيهـا سياسـات الرعاية Patronage policies، والأعراف الأبوية للمجتمع، والسلطوية الاجتماعية. إن تحقيق الكتلة الحرجة ليس دواءً ناجعًا لعلاج اختلالات عدم المسـاواة المجتمعيـة للنـوع الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، كما سوف توضح هذه الدراسة، يبدو جليًا أن هناك فوائــد يمكن جديدة لمصلحة النساء. ومع التعرف عليها من وجود عدد كبير نسـبيًا من النسـاء في المجلس المنتخب.

في يونيو (حزيران) سنة 2000، أطلقت منظمة النساء للبيئة والتنمية، ومقرهـا مدينـة نيويورك، حملة 50/50، سعياً إلى رفع مسـتوى مشـاركة النسـاء في السياسـة وصـنع القـرار إلى 50 % في كـل أنحـاء العـالم. وعنـد بـدء الحملـة أعلن منظموهـا أسـبابهم للانضمام إلى الكفاح من أجل زيادة التمثيل السياسي للنساء: "إننا نعـترف أن الأعـداد شرط ضروري لكنه ليس كافيًـا من أجـل مشـاركة نسـائية كاملـة، ومتسـاوية، وفعالـة وقائمــة على الدرايــة بالمعلومــات، في صــنع القــرارات الاقتصــادية والاجتماعيــة والسياسية. بيد أنه توجد شواهد على أنه عندما تدخل النسـاء بأعـداد كبـيرة إلى دوائـر صنع القرار، سيكون من الأرجح ان تصبح قضايا مثل رعاية الأطفال والعنف ضد النساء والعمل غير المدفوع الأجر - ذات أولوية أكبر لدى صانعى السياسات". (WEDO بدون تاريخ). قامت أكثر من 12 دولة بإطلاق حملات وطنية رافعة شعار 50 /ـ 50، بمـا في ذلك ناميبيا، وجنوب أفريقيا، وأوغنده. وفي هـذه الـدول ركـزت الناشـطات من النسـاء ليس فقـط على الحاجـة إلى مزيـد من النسـاء في السياسـة، ولكن أيضًـا على كيفيـة إدخالهن إلى هذا المجال.

كيف ننتخب نساء أكثر للبرلمان؟

بـافتراض أن النسـاء والرجـال ينبغي أن يمثلـوا تمـثيلاً متسـاوياً على كـل مسـتويات السياسة وصنع القرار، يظل السؤال: كيف ينبغي الوصول إلى هذا التمثيل المتسـاوي؟ البحث الراهن يعرف عدداً من العوامل الرئيسية التي ساعدت على المجيء بمزيد من النسـاء إلى مجـالس تشـريعية وطنيـة. هـذه العوامـل تشـمل تطويـع النظم الانتخابيـة (استخدام أنمـاط بعينهـا من النظم الانتخابيـة والحصـص الانتخابيـة القائمـة على النـوع الاجتماعي)، التوجهات الأيديولوجية للأحزاب السياسية الرئيسية والضغط الذي يمارس عليها من قبل الحركات النسائية الوطنية، والاتجاهات الاجتماعيـة والثقافيـة على مـدار الوقت. ويجب أيضًا أن تكـون هنـاك نسـاء مرشـحات مسـتعدات لخـوض غمـار دخـول المؤسسات السياسية الوطنية.

النظم الانتخابية

في هـذه الـدول الـتي حققت - تاريخيـاً- أعلى تمثيـل للنسـاء في مجالسـها التشـريعية الوطنية – السويد والنرويج وفنلنده والدنمارك (بنسب وصلت إلى 45.3 %، 38.2 %، 37.5%،ـ 36.9 % - على الترتيب في بداية سنة 2005) - اسـتخدمت جميعهـا نظامًـا انتخابيًـا يقـوم على التمثيـل النسـبي، بالإضـافة إلى (باسـتثناء فنلنـده) شـكل مـا من

الحصص الطوعية التي تتبناها الأحـزاب، الآن وفي الماضـي (بـالنجتون - Ballington 125 .2005)). ويعتبر نمـط النظـام الانتخـابي واسـتخدام الحصـص الانتخابيـة أمـرين مهمين على وجه الخصـوص، لأنـه " بخلاف الاسـتراتيجيات الأخـرى الهادفـة إلى زيـادة مسـتوى التمثيـل النيـابي للنسـاء، مثـل تغيـير الثقافـة السياسـية ومسـتوى التنميـة الاقتصادية... من الأسهل نسبيًا تغيير البـنى المؤسسـية" (جـراى 55 .2003 Gray). وكما يلاحظ ماتلاند (5 .2002) Matland: "تغيير النظام الانتخابي غالباً ما يمثل هدفاً أكثر واقعية بكثير من تغيير نظرة الثقافة إلى المرأة تغييرًا جذريًا".

النظم الانتخابية مسألة رئيسية، لأن اختيـار النظـام "يعظم أو يقلـل من قـدة الأحـزاب السياسية على تطويع قائمة المرشحين" (التعامل مع قائمة المرشـحين)" (Meintjes & Simons 2002، 167). وبصفة عامة تعتبر نظم التمثيل النسبي أفضل للنساء من نظم التعددية - الأغلبية أو نظم التمثيل شبه النسبي (9). تقرر چولى بالنجتون للنسـاء (Julie Ballington (2004، 125 أنه في سنة 2004 استخدمت كل الدول الخمس عشرة - باستثناء دولتين- ذات المعدلات الأعلى في تمثيل النساء على مسـتوى العـالم - استخدمت نظامًا انتخابيًا يعتمـد على التمثيـل النسـبي (بينمـا اسـتخدمت الـدول ذات المعدلات الأقل نظمًا تعتمد على التعددية – الأغلبية، وكان متوسـط تمثيـل النسـاء في مجالسها التشريعية 1%).

باستخدام منظومة بيانات من 127 حالة انتخابـات أفريقيـة جـرت بين عـامي 1989 و 2003 توصلت ستافان لندبرج (Staffan Lindberg (2004, 35 إلى نتيجة عامة مؤداها أن "كلما كانت الانتخابـات نسـبية، زادت نسـبة المقاعـد الـتي يمكن أن تحتلهـا النساء في المجلس التشـريعي". لقـد قـدمت أسـباب عديـدة لتفضـيل النسـاء خـوض الانتخابات بموجب نظام القائمة النسـبية (التمثيـل النسـبي) مقارنـة بنظـام التعدديـة - الأغلبية الانتخابي. وربما كان أهم هذه الأسباب حقيقة أنه من الأسهل كثيرًا تنفيذ نظـام الحصص في ظل التمثيل النسبي مقارنة بنظام الأغلبية (بالنجتون 2004، 126). وثمة سبب آخر هو أن "العدوى" – بمعنى أن أحزاباً تتبـنى سياسـات أحـزاب أخـرى - تكـون أكثر احتمالاً في نظم التمثيل النسبي منها في نظم الأغلبية (ماتلاند 2002، 7).

وفي الوقت ذاته، ليست كل نظم التمثيـل النسـبي الانتخابيـة متماثلـة، وهنـاك عوامـل محددة تسـاعد على مزيـد من تحسـين تمثيـل النسـاء (ماتلانـد 2002،ـ 8 -9). وهـذه العوامل تشمل القوائم الحزبية المغلقة، زيادة حجم الدائرة الانتخابية، وارتفاع الحـــدود (العتبات) الانتخابية. في نظام التمثيل النسـبي المعتمـد على القائمـة المغلقـة (بعكس القائمة المفتوحة)، يقرر الحزب ترتيب وضع المرشحين على قائمـة الحـزب، ولا يمكن إزالـة أسـماء النسـاء من القائمـة أو تحريـك أسـمائهن إلى أسـفل القائمـة بواسـطة المصوتين خلال الانتخابات، الأمر الذي أظهرته الخـبرات مـع نظـام القائمـة المفتوحـة. وحجم الدائرة يشير إلى عدد المقاعد المخصصة لكل دائـرة. "كلمـا زاد عـدد المقاعـد المخصصة للدائرة، سوف تزيد الأحزاب عدد المرشحين على قوائمها (لأن ذلـك معنـاه الفوز بمزيد من المقاعد)، كما أن مزيدًا من الأحزاب سوف يكـون لهـا أكـثر من عضـو (من المفترض أن يكون منهم مزيد من النساء) مرشح". والنظام الأكثر تفضيلاً للنسـاء هو النظام الذي يكون فيه البلد بأكمله دائرة انتخابية واحدة. وأخيرًا، ينظـر إلى الحـدود الحرجة الانتخابيـة الأعلى على أنهـا من مصـلحة النسـاء. فالحـدود الحرجـة المنخفضـة طبقاً لـ ماتلاند، تشجع على خلق (ظهور) الكثير من الأحزاب الصغيرة التي لا يتـاح لهـا غالبًا سوى إدخـال ممثـل واحـد أو ممثلين اثـنين إلى البرلمـان. والغالبيـة من الأحـزاب تنحو إلى أن يكون قادتها من الذكور، وعـادة مـا يحتـل قـادة الأحـزاب الأمـاكن القليلـة الأولى على القائمة".

الحصص الانتخابية القائمة على النوع الاجتماعي

(الحصص المخصصة للنساء - الكوتا)

تهدف الحصص الانتخابية القائمة على النوع الاجتماعي إلى جلب المزيد من النساء إلى ساحة السياسة، وهذا النظام قد يتخذ أشكالاً عديدة. وعلى الرغم من أن "البعض قد يعتبر الحصص نوعًا من التمييز، وانتهاكًا لمبدأ العدالة... يراها آخرون تعويضًا عن الحواجز الهيكلية (البنيوية) التي تحول دون المنافسة العادلة" (داليروب 2004، 17) واليوم- كما تقول (داليروب 2004، 1)، يهدف نظام الحصص إلى ضمان أن تشكل النساء على الأقل أقلية حرجة تتكون من30- 40 % وعادة ما تطبق الحصص كإجراء مؤقت لحين زوال الحواجز التي تعوق دخول النساء إلى السياسة. والحصص قد تكون دستورية، كما هو الحال في أوغنده ورواندا، أو تشريعية، كما هو الحال في أجزاء عديدة من أمريكا اللاتينية، أو متبناة من احزاب سياسية، كما في جنوب أفريقيا وموزمبيق (دالبروب 2004، 18). يقدم دستور أوغنده لسنة 1995 "مقاعد محجوزة" للنساء - هناك مقعد برلماني في كل دائرة من دوائر البلاد محجوز لامرأة. وفي الدستور مواد أيضًا لمقاعد أخرى محجوزة لاعتبارات ليست ذات صلة بالنوع الاجتماعي. ومن حق النساء الترشح لهذه المقاعد وغيرها من المقاعد البرلمانية الأخرى العادية في أوغنده، وهذا ما حدث بنجاح، وفي أمريكا اللاتينية في التسعينيات (من القرن العشرين) وافقت إحدى عشرة دولة على قوانين وطنية تتطلب أن يكون 20- 40 في المائة على الأقل من المرشحين في الانتخابات الوطنية من النساء. وكانت الأرجنتين الأكثر نجاحاً بين هذه الدول، حيث طبقت حصة مقدارها 30 % جنبًا إلى جنب نظام القائمة المغلقة للتمثيل النسبي، فحققت بذلك نسبة قدرها 31% من تمثيل النساء في البرلمان (جراى 2003).

استخدمت الحصص المعتمدة على الحزب السياسي (أي الحصص التي يتبناها الحزب السياسي) بواسطة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في بعض الدول الاسكندنافية. في سنة 1983 قرر حزب العمال النرويجي أنه "في جميع الانتخابات والترشيحات يجب تمثيل كلا الجنسين بنسبة 40 % على الأقل". وفي سنة 1994 اتخذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد الخطوة الأكثر درامية بإدخاله مبدأ "كل ثاني اسم على القائمة يكون امرأة" في قوائمه الحزبية (داليروب 2002، 4). ولقد تبنت أحزاب الجنوب الأفريقي هذه القوائم "قوائم الحمار الوحشي" – أي أن الرجال والنساء يتبادلون المواقع كالأشرطة السوداء والبيضاء على جسم الحمار الوحشي. وكثير من المراقبين يعزون النسبة العالية لتمثيل النساء في الدول الاسكندنافية، منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى استخدام الحصص. بيد أن داليروب تلاحظ أن الحصص الاسكندنافية لم ينص عليها أبدًا في القوانين، وأنه تم تبنيها فقط على مستوى الأحزاب السياسية (وليست كل الأحزاب السياسية تستخدمها). وفضلاً عن ذلك، لم تقدم هذه الحصص المعتمدة على الحزب السياسي إلا بعد أن كسبت النساء بالفعل نحو 25 % من مقاعد البرلمان نتيجة للتطورات الاقتصادية الاجتماعية على مدار الزمن. لهذا السبب تحذر داليروب (2004، 18) من أن "التجربة الاسكندنافية لا يمكن اعتبارها نموذجاً للقرن الحادي والعشرين، لأن الأمر استغرق 80 عاماً للوصول إلى هذا الوضع". واليوم، على العكس من ذلك، "لا تريد نساء العالم الانتظار كل هذه المدة"، لهذا السبب يزداد انتشار الحصص الانتخابية القائمة على النوع الاجتماعي بمعدلات أعلى.

الأحزاب السياسية والحركات النسائية

الأحزاب السياسية هي حارسة مشاركة النساء في السياسة، لأن دخول النساء إلى المجالس النيابية مرهون بترشيح الأحزاب لهن (ماتلاند 2002). يصف بالنجتون (2002، 77) الأحزاب بأنها "المحدد النهائي لوجود النساء أو غيابهن في المؤسسات السياسية، ومن ثم، في المجال العام". والأكثر من ذلك، وجدت ميكى كول - في

دراستها التي أجريت في نهاية التسعينيات عن 12 دولة صناعية متقدمة – أن بعض خصائص الأحزاب السياسية تحسن من احتمالية زيادة التمثيل السياسي للنساء. تقول كول (1999، 94) إن "المستويات العليا من المأسسة، والمستوى المحلى من ترشيح وتسمية النساء، مع سيادة القيم اليسارية وما بعد المادية، كلها مكنت الأحزاب من زيادة تمثيل النساء". وهي تضيف أيضًا أن "المستويات العليا من عمل النساء في المكاتب الداخلية للحزب، ووجود قواعد رسمية مصممة لزيادة عدد النساء الأعضاء في البرلمان، ساهما معاً في دفع تمثيل النساء". وتؤكد كول أهمية نشاطية النساء في الحزب في زيادة التمثيل السياسي لهن. وهي ترى أن هذه النشاطية مسألة حاسمة في تبنى قواعد انتخابية ونظم حصص من شأنها تيسير مشاركة سياسية أعظم للنساء.

والحقيقة أن أهمية الحركات النسائية المعبأة والضغط الذي تمارسه على الأحزاب السياسية قد لوحظت مرارًا وتكرارًا. ففى اسكنديناڤيا، وفقاً لداليروب (2004، 4)، كان الضغط المتواصل من مجموعات النساء داخل الاحزاب السياسية والحركات النسائية هو الذي أدى إلى تبنى نظام الحصص من قبل العديد من الأحزاب السياسية، يرى ستيفن ساكسونبرج (2000،154، 155) أن غياب حركات نسائية قوية في دول أوروبا الشرقية ما بعد الانتقالية (يقصد ما بعد الانتقال من الانخراط في المنظومة السوفيتية)، كان يعني أن نمط النظام الانتخابي كان له أثر ضئيل على تمثيل النساء، إنه بدون القدرة على ممارسة ضغوط على الأحزاب السياسية لتسمية مزيد من النساء للترشح إلى مقاعد يمكن الفوز بها، لن يكون أمام المنظمات النسائية سوى فرصة ضئيلة لزيادة تمثيل النساء في البرلمانات. وقد اتضح أن مساندة الحركات النسائية كانت حاسمة في ضمان قيام البرلمانات بالترويج لأجندة سياسية تبرز فيها قضايا النساء (بيستيدزنسكى 1992، كارول 1992). وفضلاً عن ذلك، كما تشير سليفيا تاميل (2000، 14)، يحتل وجود حركة نسائية قوية أهمية خاصة للتأكد من أن البرلمانيات الإناث على وعى بالحاجة القوية إلى "إعادة تشييد البنى السياسية طبقاً للمبادئ النسوية"

انتخاب النساء للبرلمانات في أفريقيا

في كل الحالات التي توردها هذه الدراسة، حيث حصلت النساء على تمثيل سياسي ذي شأن على امتداد العقد المنصرم، كان المشهد السياسي المشترك هو انتقال سياسي حدث في أعقاب فترة من الصراع الطويل المدى. ففي أوغنده 1986، بعد حرب عصابات طويلة، تمكنت حركة المقاومة الوطنية من الإطاحة بآخر ديكتاتور ضمن سلسلة من الدكتاتوريين، وتملكت زمام الحكم. وفى 1990، وبعد كفاح مسلح دام خمسة وعشرين عاماً قادته من المنفى منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو)، حصلت ناميبيا على استقلالها بعد خمسة وسبعين عامًا من الحكم الاستعماري الجنوب أفريقي. وفي موزمبيق سنة 1992، أسفرت المفاوضات – التي تمت بمساعدة وسطاء خارجيين - في النهاية عن وضع حد لحرب أهلية وحشية استمرت سبع عشرة سنة، وفي سنة 1994 أجريت أول انتخابات متعددة الأحزاب، وأعادت حزب جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) إلى السلطة. وفي جنوب أفريقيا، سنة 1994، فاز "حزب المؤتمر الأفريقي" المحترم في أول انتخابات تجرى في البلاد وفق المعايير العالمية، راسمًا بذلك النهاية الرسمية لعقود من حكم الفصل العنصري والكفاح الوطني المسلح الذي دام عشرات السنين. وفي سنة 1994 أيضًا أعلنت "الجبهة الوطنية الرواندية" عن تشكيل حكومة جديدة بعد هزيمة حكومة "الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية" التي كان مؤيدوها قد أشعلوا نار الإبادة الجماعية التي حصدت أرواح ما يقرب من مليون رواندي. وفي السنغال حدث تحول سياسي أقل درامية بكثير، ولم يكن في أعقاب نزاع طويل الأمد- ففي سنة 2000 أقصى الحزب الاشتراكي الحاكم عن السلطة، بعد أن ظل في الحكم منذ

اسـتقلال البلاد سـنة 1960، وذلـك عـبر صـناديق الانتخابـات، وفي سـنة 2001 تبـنى السنغاليون دستورًا جديدًا.

هـذه الأمثلـة من التحـولات في سـت دول أفريقيـة هي جـزء من مجموعـة أكـبر من التحولات التي شهدتها أفريقيا – خلال الثمانينيات والتسـعينيات من القـرن العشـرين - من بعض أشـكال الحكم التسـلطي إلى أشـكال من الحكم الأكـثر ديمقراطيـة. هـذه الموجة من التحولات- التي هي جزء مما يسمى الموجه الثالثـة للديمقراطيـة - وصـفها البعض بأنها التحرر الثاني لأفريقيا، على اعتبـار أن فـترة الاسـتقلال كـانت هي التحـرر الأول لأفريقيا. والواقع أنه في الستينيات من القرن العشرين، وبعد ما يقرب من قـرن من الحكم الأوروبي الاســتعماري، حققت معظم الـــدول الأفريقيـــة التحـــول المهم بحصـولها على اسـتقلالها السياسـي. وفي معظم الحـالات كـان انتقـال السـلطة من الحاكم الأوروبي الاستعماري إلى البلد الأفريقي المستقل حديثاً انتقـالاً سـلمياً إلى حـد نسبي. كانت الاستثناءات قد حدثت في حـالات الاسـتعمار الاسـتيطاني، كمـا هـو حـال الجزائر، حيث كان لزاماً خوض حرب مدمرة لكسب الاستقلال، أو كما في حالة العديد من دول الجنـوب الأفـريقي الـتي لم تنـل اسـتقلالها إلا في السـبعينيات والثمانينيـات والتسعينيات من القرن العشرين، بعد عقود من النضال الدبلوماسي والمسلح. بالنسبة لعدد قليل من هذه البلدان، كان التحرر الثاني لأفريقيا هو تحررهم الأول.

في السـتينيات من القـرن العشـرين، كـان النظـام السياسـي للسـلطة الاسـتعمارية الراحلـة هـو بالضـبط وبالإجمـال مـا تبنـاه البلـد الأفـريقي حـديث الاسـتقلال. ففي المستعمرات الإنجليزية السابقة (الأنجلوفون) طبق نموذج وستمنسـتر البرلمـاني، مـع وجود رئيس وزراء مع سلطات تنفيذية وتشريعية مندمجة. أما المسـتعمرات الفرنسـية السابقة (الفرانكوفون)، فقد احتضـنت النمـوذج الفرنسـي المتمثـل في نظـام مركـزه رئيس الجمهورية، حيث ينفصل الفرعان التنفيذي والتشريعي من السلطة. جـاءت أول دورة من الانتخابات التي أجريت وفق النظم العالمية المعروفة بالحركات القوميـة إلى السـلطة، وملأ ممثلوهـا المتحمسـون مقاعـد المجـالس الوطنيـة التشـريعية. في كـل البلدان الأفريقية المستقلة أعطيت النساء حق التصويت، جنبـاً إلى جنب الرجـال، عنـد الاستقلال. وفي كثير من الدول كوفئت النساء على مشاركتهن في الحركـات القوميـة بإنشاء آليات وطنية للنساء ومنظمات وطنية نسائية. لكن الآمال في مزيـد من التقـدم سرعان ما أطيح بها. بحلول عام 1964 كان نحو ثلثي الـدول الأفريقيـة المسـتقلة قـد صار دولاً يحكمها حزب واحد. وبحلول 1970 كان نحو سبعين انقلابًا أو محاولـة انقلاب قد حدثت في أفريقيا جنوبي الصحراء، وسقط نحو نصف الدول المستقلة آنــذاك تحت الحكم هي العسـكري. وفي التحـول إلى حكم الحــزب الوحيـد أو الحكم العسـكري، هجـرت الدسـاتير وحظـرت الأحـزاب السياسـية (مـا عـدا الأحـزاب الحاكمـة)، ومنعت منظمات المجتمع المدني. سقطت معظم البرلمانات فريسة الصمت أو صارت مجــرد كيانات للتصديق والموافقة تابعة للحزب الـذي في السـلطة، وبالنسـبة للنسـاء، كـانت الفرصة الوحيدة للتنظيم تلك التي تتاح داخل جناح رسمي في الحزب الحاكم أو داخـل الرابطة النسائية الوطنية، التي دائما ما ترأسها زوجة الرئيس ([10]). لم يخـل الأمـر من بضـع نسـاء قـد يحتللن مقعـداً مؤقتـاً في البرلمـان أو الحكومـة على سـبيل الرمـز أو المظهر، لكن الدور الأكثر شيوعًا لنساء الحزب كـان غنـاء أغـاني المـديح والـرقص في المناسبات والاحتفالات الرسمية.

ما الذي يميز إذن بين الفيض الراهن من التحولات، التي يبدو أن النساء الأفريقيات قـد جنين منه الكثير، وتلك التحولات التي حدثت عشية الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي؟ ثمة عدد من العوامل يمكن التعرف عليها في حالات البلدان الـتي سـنتناولها لاحقاً. أولاً، وكما أشرنا من قبل، أن أهم التقدمات قد حدثت في دول خرجت لتوها من صراعات. والحقيقة أنه يبدو أن اضطراب العلاقات بين الرجال والنساء (علاقات النـوع الاجتماعي) الذي حدث بسبب الصـراع الطويـل، ربمـا وفـر فرصـا لإعـادة تصـور هـذه

العلاقات في مرحلة ما بعد الصراع. وبالإضافة إلى ذلـك، يبـدو أن الصـراعات الطويلـة قد أنتجت عاملاً ثانياً، وهو الانتخابات بالتحديد كـادر من النسـاء القـادرات اللاتي لـديهن العزيمة والمقدرة على خوض من أجل البرلمان. إن كثيرًا من هؤلاء النساء قاتلن جنبًـا إلى جنب مع نظرائهن من الرجال خلال حروب التحرير و/ أو حصـلن على تعليم ممـيز أو فرص للتدريب عبر البحار أثناء سنوات حياتهن في المنفى. ثمة نساء أخريات صـرن ناشـطات في الـوطن يناضـلن ضـد حكم قمعى أو ديكتـاتوري. ثالثـاً، تجـرأت النسـاء ومنظماتهن، بفضل خـبراتهن في النضـال وتعليمهن في الـوطن وفي الخـارج، فـدفعن أنفسهن إلى غمار عمليات صياغة دساتير جديدة وتقديم مسودات قوانين جديـدة أثنـاء التحولات السياسية. وقدمت الدسـاتير والقـوانين الجديـدة، من ناحيـة أخـرى، الأسـس القانونيـة والأطـر السياسـية للمؤسسـات والآليـات الـتي تجلب مزيـدًا من النسـاء إلى المجالس النيابية. كان العامل الرابع هو الأكثر حسمًا بين هـذه العوامـل بالنسـبة لهـذه العملية، إنه بالتحديد منظمات النساء والحركات النسائية والضغوط التي مارستها على الأحزاب السياسية لتبنى الاستراتيجيات والآليات التي أدت إلى زيادة تمثيل النسـاء في الأنشطة السياسية. خامسًا، لعبت حركة عالمية نسائية، تعرفت عليها نسـاء أفريقيـات كثيرات في مسار الصـراع، دورًا كبـيرًا. شـاركت النسـاء الأفريقيـات بنشـاط في هـذه الحركة، وكن متأثرات بقوة بمنتديات دولية مثل مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة (11).

دول ما بعد الصراعات

في السنوات الأخيرة كان يحتج بأن الصراع العنيف، الـذي يـؤدي إلى اختلالات رئيسـية في علاقات النوع الاجتماعي، يمكنـه أيضًـا تقـديم "فـرص جديـدة لعقـد منـاظرة حـول سياسات النوع الاجتمـاعي، وأيضًـا حـول رغبـة النسـاء الأفـراد في أن يعشـن بطريقـة مختلفة". هذا يمكن اعتباره حقيقياً عندما كانت حركات التحرر جـزءًا من ذلـك الصـراع (بانخورست 2002،ـ 127). بالإشارة إلى مثال أوغنده وبعض دول الجنـوب الأفـريقي، ترى دونا بانخورست) أن الصراع العنيف قـد قـدم فرصًـا مهمـة لتغيـير علاقـات النـوع الاجتماعي في عدد من الدول الأفريقيـة. وسـواء كـانت النسـاء قـد حملن السـلاح من خـارج الـوطن أو قمن بـأدوار الرجـال في الـداخل بينمـا كـان الرجـال "يناضـلون في السـجون، أو يلقـون حتفهم"، فقـد نتج عن ذلـك تغـيرات عميقـة في علاقـات النـوع الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية حيث بدأ النـاس يتسـاءلون عن الحاجـة إلى أدوار جامـدة. وعلى الـرغم من احتمـال حـدوث حركـات ارتداديـة خلال فـترة مـا بعـد الصراعات، ترى بانخورست (2002، 124) أنه حيثما جاءت إلى السلطة حركات تحرر تحمل معها بعض الالتزامات (التعهدات) السابقة المعلنة عن مساواة النـوع الاجتمـاعي (المساواة بين الرجال والنسـاء)، اتسـع الفضـاء السياسـي الـذي يمكن أن تعمـل فيـه النساء. والواقع أن بانخورست ترى أن فرص الوصـول إلى هـذا الفضـاء، مترافقـة مـع "الأنماط الجديدة نسبيًا من الديمقراطية التي أدخلت خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي"، قد أتاحت للنساء الدخول إلى السياسة الرسـمية بأعـداد متزايـدة وبفاعليـة متزايـدة أيضًـا. إن دراسـات الحالـة الـواردة في هـذه الدراسـة تؤكـد إلى حـد كبـير ملاحظات بانخورست حول وجود رابطـة بين دول مـا بعـد الصـراعات والتحسـنات في التمثيل السياسي للنساء.

نساء مرشحات مستعدات للعمل

يبدو أن مواقف الصراع التي مرت بها عديـد من الـدول الـتي ننـاقش أحوالهـا في هـذا العمل قد نتج عنها ظهور كوادر من النساء اللاتي كن منخرطات في السياسة بطريقــة أو بأخرى لعقـود من الـزمن. والواقـع أن النسـاء في كثـير من هـذه الـدول قـد مـررن بخبرات وفرص ليست مطابقة لما حدث للغالبيـة من النسـاء الأفريقيـات. ففي ناميبيـا وجنوب أفريقيا، على سـبيل المثـال، قضـى جـزء كبـير من النسـاء الأعضـاء حاليـاً في البرلمان، سنوات كثيرة من حياتهن في المنفى كأعضـاء في سـوابو أو حـزب المـؤتمر

الأفـريقي. وفي المنفى حصـلت النسـاء الناميبيـات والجنـوب أفريقيـات على تـدريب وتعليم ما كن ليحصـلن عليـه في ديـارهن أبـدًا. ونتيجـة لـذلك صـار كثـير من عضـوات البرلمان ذوات خبرات عالية وتعليم راقٍ. وفي الوقت ذاتـه، ثمـة عضـوات كثـيرات في برلماني ناميبيا وجنوب أفريقيـا ممن شـاركن في النضـال من أجـل تنظيم المجتمعـات المحلية والكفاح ضد نظام الفصل العنصري داخل الوطن. هؤلاء النسـاء أيضًـا قـد جئن إلى السياسة الوطنية ومعهن مجموعة نادرة وقيمة من المهارات الـتي اكتسـبنها أثنـاء سنوات العمل المباشر مع الناس، وفي موزمبيق، بالمثل، شـاركت النسـاء كمحاربـات وبأدوار أخرى في القتال المسـلح ضـد البرتغـاليين الـذي كـان ضـروريًا للحصـول على الاستقلال. إن حركة "فريليمو" الماركسية - اللينينية قد أشركت النساء بصـور مختلفـة في النضال التحرري، وضمنت تحرير النساء ضمن أهدافها المعلنة. لكن ذلك لم يترجم في مرحلة ما بعـد الاسـتقلال في صـورة مكاسـب برلمانيـة للنسـاء. ولكن، كمـا تـرى چينيفر ديزني في هذا الكتاب، كـان بعض من قـوة الـدفع من أجـل مكاسـب تشـريعية للنساء بعد انتهاء الحرب في 1992 نابعًا من تراث فترة حرب الاستقلال.

في روانـدا سـاهمت النسـاء في خلـق مجتمـع مـدنى بـازغ ومزدهـر في الثمانينيـات والتسعينيات من القرن العشـرين. لقـد نظمن مجتمعـاتهن كاسـتجابة لتـدهور الأوضـاع الاقتصادية وما نجم عن ذلك من تنامي الحاجات الاجتماعيـة. ونتيجـة للإبـادة الجماعيـة التي حـدثت سـنة 1994، وفقـاً لمـا ذكـره تيمـوثي لونجمـان، تعـرض الكثـير من هـذه المنظمات النسائية للخراب عندما قتل قادتها أو أجبرن على الخروج إلى المنفى. وفي ذات الوقت، وبالأهمية نفسها، أدت المشكلات الكثيفة التي واجهت النساء في فترة ما بعد الصراع إلى إلهـام كثـير من تلـك المنظمـات النسـائية ذاتهـا إلى الاضـطلاع بـأدوار اجتماعية مهمة. فما أدى إلى تنامي النفوذ العام لهـذه المجموعـات، وتـرجم بعـد ذلـك إلى قوة سياسية واضحة المعالم. لقد تحركت النساء مباشرة من مواقع في منظمـات المجتمع المدني إلى مواقع في الحكومة. ومن هناك قمن بالترويج لأهميـة ومشـروعية دخول النساء إلى البرلمان.

النظم الانتخابية والحصص المعتمدة على النوع الاجتماعي

أتيحت إحدى أهم الفرص لتغيـير علاقـات النـوع الاجتمـاعي وزيـادة تمثيـل النسـاء في المجالس التشريعية أثنـاء فـترة مـا بعـد الانتقـال عنـدما كـانت تكتب دسـاتير وقـوانين جديدة وعندما كانت تنشأ مؤسسـات جديـدة. والحقيقـة أن كـل بلـد من البلـدان الـتي ناقشـها في هـذا الكتـاب قـد تبنت دسـتورًا جديـدًا منـذ 1985، على الـرغم من أن المكاسب الأبرز التي جنتها النساء كانت قد تحققت في الدول ما بعد الصراعات. تقدم جنوب افريقيا المثال الأكـثر وضـوحًا لنسـاء يجتمعن معًـا بغـرض معلن هـو التـأثير في الدستور وفي الإطار السياسـي والقـانوني لمرحلـة مـا بعـد الانتقـال. في سـنة 1991 انضمت النساء العائدات من المنفى والنساء العاملات في المجموعات النسائية داخـل الوطن وأسسن "التحالف الوطني للنساء"، وهو تحـالف ضـم أكـثر من مائـة مجموعـة نسائية، بما في ذلك ممثلات عن كل الأحزاب السياسية الكبرى. بعد ذلك صاغ التحالف "ميثـاق النسـاء"، الـذي كـان من أهم أهدافـه الـدفع بمسـاواة النسـاء في الدسـتور. وبالإضافة إلى ذلك، ضغط التحالف الوطني للنسـاء من أجـل إنشـاء "لجنـة استشـارية للنوع الاجتماعي" داخل الهيئة (المكونـة كلهـا من ذكـور) الـتي كـانت تنـاقش الانتقـال والدستور الجديد. وبسبب هذه الجهود من جهة، كما يرى بريتون، يتميز دسـتور جنـوب أفريقيا بأنه أفضل دستور يتضمن أوسع وأشمل مفاتيح المساواة الدستورية في العالم كلـه. وبالمثـل، في ناميبيـا سـنة 1989، عملت النسـاء السـت الأعضـاء في "الجمعيـة التأسيسية" بجد من أجل صياغة دستور تقدمي للبلاد، دستور يمنع التمييز على أسـاس الجنس (وعلى أسس عديدة أخرى)، ويشير إلى التمييز الخاص الذي عانت منه النسـاء في الماضي والحاجة إلى مواجهته بفعـل مؤكـد، ويقـرر أن القـانون العـرفي قـد يظـل ساري المفعول فقط عندما لا يتناقض مع الدستور أو غيره من القوانين.

ربم كان الأكثر أهمية من انتخاب النساء إلى البرلمان هو اختيار النظام الانتخابي واستخدام الحصص المعتمدة على النوع الاجتماعي. إن هذه الدول: موزمبيق وناميبيا ورواندا وجنوب أفريقيا، تستخدم نظامًا انتخابيًا يقوم على القائمة المغلقة والتمثيل النسبي في انتخاباتهم البرلمانية. وفضلاً عن ذلك، في كل حالة يستخدم نظام التمثيل النسبي متلازمًا مع شكل ما من أشكال الحصة القائمة على النوع الاجتماعي، سواء كان ذلك طوعيًا أو إلزاميًا. إن أوغنده تستخدم نظام الأغلبية التصويتية "الأول يحصل على المقعد". مع وجود مقاعد محجوزة للنساء. وفي جنوب أفريقيا، مرة أخرى وتحت ضغط من "التحالف الوطني للنساء"، قرر لمؤتمر الوطني الأفريقي تخصيص حصة مقدارها 30 % للمرشحات من النساء على قائمته الحزبية في عام 1994، وفى انتخابات سنة 1999 و 2004 خطا الحزب نحو نظام جديد، يجرى بمقتضاه احتلال كل ثالث موقع في قائمته مرشحي الحزب بواسطة امرأة. عملت الأحزاب الأخرى أيضًا على زيادة تمثيل النساء على قوائمها. في موزمبيق منذ 1999 تتطلب سياسة فريليمو أن تشكل النساء 30 % من مرشحي الحزب إلى المجلس التشريعي الوطني. وتلتزم سياسة الحزب أيضًا (رغم أنها لا تتطلب) بأن يقوم الحزب بموازنة توزيع النساء عبر القائمة، لا جمعهن كلهن في نهاية القائمة. وعلى عكس ذلك، ليس لدى الحزب المعارض (رينامو) حصة للنساء وليس له جناح نسائي. وفي ناميبيا دعت الناشطات النسائيات الأحزاب السياسية إلى استخدام قوائم "الحمار الوحشي" في الانتخابات الوطنية التشريعية. وفى انتخابات 1999 و 2004 كانت النساء تشكل ما يقرب من 30 % من أسماء المرشحين على قوائم الأحزاب الرئيسية لانتخابات الجمعية الوطنية. وعلى المستوى المحلى في ناميبيا تعتبر هذه الحصص إلزامية بحكم القانون.

تستخدم رواندا وأوغنده نظامًا مختلفًا إلى حد ما، ولكن بتأثير مماثل. في هذين البلدين أدخل نظام المقاعد المحجوزة للنساء في المجلس التشريعي الوطني، في أوغنده سنة 1989 وفى رواندا سنة 2003. ففي أوغنده ثمة مقعد محجوز لامرأة في كل دائرة من الدوائر الست والخمسين في البلاد. وفي رواندا 30 بالمائة من مقاعد مجلس النواب محجوزة للنساء، وهي مخصصة بطريقة تضمن إرسال امرأتين من كل مقاطعة واثنتين من مدينة كيجالي. وفي كلتا الحالتين كانت النساء ينتخبن، فضلاً عن ذلك، من أكثر من مجرد المقاعد المحجوزة. في أوغنده سنة 2001، فازت 56 امرأة بالمقاعد المحجوزة للنساء في الدوائر بالإضافة إلى 13 امرأة فزن بمقاعد من مقاعد الدوائر المفتوحة، وفازت 6 نساء بمقاعد محجوزة للشباب والعمال والمعاقين. وفي رواندا سنة 2003، انتخبت نساء للمقاعد الأربعة والعشرين المحجوزة بالإضافة إلى 15 مقعداً أخرى (من بين 80 مقعداً). لم يحدث في أي من الدولتين إذن أن مثلت المقاعد المحجوزة حداً أقصى لعدد النساء المنتخبات إلى البرلمان. بل أكثر من ذلك، كما يشير "تريب ولونجان"، كانت النساء في البلدين ينتخبن ويخترن لهيئات أخرى كثيرة، كالقضاء والقضاء الجزئي.

في السنغال، ومع وجود 19% من النساء في جمعيتها الوطنية منذ 2001، يستخدم نظام انتخابى مختلط للانتخابات التشريعية الوطنية، حيث نسبة مقاعد التمثيل النسبي مقابل مقاعد التعددية تتغير من انتخابات لأخرى. تستنتج لوسي كريفي أن نظام التمثيل النسبي أفضل للنساء إلى حد كبير من النظام التعددي. وفضلاً عن ذلك، قام العديد من الأحزاب السياسية في السنغال منذ سنة 2002 بالموافقة على تخصيص حصة قدرها 30 % للنساء على القوائم الحزبية للترشيح في الانتخابات، وذلك على الرغم من أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي لا يستخدم حصة تقوم على النوع الاجتماعي.

الضغط من المنظمات النسائية الوطنية على الأحزاب السياسية

كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، تلعب الأحزاب السياسية ومنظمـات النسـاء دورًا هائلاً في انتخاب النساء إلى الهيئات السياسية الوطنية في أفريقيـا. يقـول جوتـيز وحاسم (2003،ـ 10) إنه على الرغم من "النفور النسوى من الأحزاب" في كثـير من الدول النامية، لم يكن هناك سوى قليل من الاختيار أمام الحركات النسائية للعمـل مـع الأحزاب السياسية، خصوصًا في أفريقيا. كان ثمة عاملان، عمومًا، يشكلان تحديًا لنجاح النساء في التفاعل مع الأحزاب السياسية في أفريقيا. أولهما، في الحالات التي صارت فيها الحركات القوميـة أو التحرريـة أحزابًـا حاكمـة، حيث المكانـة الثانويـة الـتي كـانت للنساء في هذه الحركات تكـررت مـرة أخـرى في الأحـزاب. والأكـثر من ذلـك، قـامت الأحزاب السائدة أيضًا بخنق نشاط المجتمع المدني الـذي كـان بإمكانـه تقـديم طريـق بديل للنساء ومنظماتهن. ثانيًا، لأن كثـيرًا جـدًا من الأحـزاب يعـاني من فقـر مأسسـته، ويفتقر إلى لوائح وإجراءات قوية، صار تحدى الممارسات الحزبيـة أمـرًا صـعبًا (جوتـيز وحاسم 3 200، 10- 11).

حسـنت التحـولات السياسـية في أفريقيـا، خلال الثمانينيـات والتسـعينيات من القـرن العشرين، إلى حد ما، آفاق تعامل النساء مع الأحزاب السياسية، والحقيقة أن الحـالات الواردة في هذه الدراسـة تشـير إلى أن دور الأحـزاب يظـل بـالغ الأهميـة في انتخـاب النساء إلى المجالس التشريعية الوطنية، لا سيما في تلـك الـدول الـتي تسـتخدم نظم التمثيل النسبي الانتخابية. ففي ناميبيا وجنوب أفريقيا وموزمـبيق، على سـبيل المثـال، كان تبـنى نظـام الحصـص من جـانب الأحـزاب السياسـية وليس ملزمًـا بحكم القـانون الوطني. والواقع أن الأحزاب السياسية كـانت هـدفًا للناشـطات النسـائية والمنظمـات النسائية التي حرصت على زيادة تمثيل النساء. وفي رواندا وأوغنده قامت الأحـزاب أو الحركـات الحاكمـة بمأسسـة المقاعـد المحجـوزة للنسـاء، رغم أنـه كـان واضـحًا أنهـا خضعت لضغوط من الجماعات النسائية لكي تفعل ذلك.

ويمكن القـول أن كـل الأحـزاب الخمسـة هي ذات توجـه يسـارى، ممـا يوضـح تأكيـد الكثـيرين على أن مثـل هـذه الأحـزاب، كمـا هـو الحـال في اسـكندينافيا، أقـرب إلى المساعدة في رفع المشاركة السياسية للنساء. وأخـيرًا، كـان يفـترض أنـه كلمـا زادت نسبة التصـويت للحـزب السياسـي الرئيسـي، زادت معهـا أعـداد النسـاء في المجلس التشريعى (ماتلاند و تيلور 1997)، والحالات التي نعرضها هنا تؤيد هذه الفرضية.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما في أماكن أخـرى، كـان للضـغوط الـتي مارسـتها المنظمـات والحركات النسائية على الأحزاب السياسية والقادة السياسيين أثـر حاسـم على زيـادة تمثيل النساء، في دراسة مبكرة حددت آيلي مارى تريب Aili Mari Tripp (2001 - أ) بزوغ المنظمات النسائية المسـتقلة في أفريقيـا كواحـد من العوامـل المسـئولة عن زيادة ظهور النسـاء كقـوى سياسـية مسـتقلة عـبر القـارة في التسـعينيات من القـرن العشرين. وفي الفصل الخاص بأوغنده تشير "تريب" إلى أن قيادات الحركـة النسـائية الأوغندية قد قمن بزيارة يورى موسيفيني بعد فـترة قصـيرة من تـولى حزبـه السـلطة سنة 1986، وذلك للضغط من أجل تمثيل أكبر للنساء في قيادة الحكومة، مـع تحقيـق نجاح فوري. ومع فتح الفضاء السياسي في أوغنده في منتصف الثمانينيـات، كـان ثمـة نمو غير عادي في نفوذ الحركات النسائية، وساعد على ذلك زيادة فـرص التعليم أمـام النساء مما أدى إلى نمو قيادة نسـائية أقـوى. إن المجموعـات النسـائية المعبـأة حـول مجموعة من القضايا والتي تضغط من أجل تحسين مهارات القيـادة، تشـجع الانخـراط في السياسـة، وتـدعو إلى القيـادة السياسـية، وإلى مزيـد من التقـدم للنسـاء. تشـير لونجمان أنه في رواندا خطت منظمات النسـاء نحـو ملء فـراغ اجتمـاعي في أعقـاب فترة الإبادة الجماعية. كـانت هنـاك مجموعـة بعينهـا على وجـه التحديـد، هي المنظمـة المظلة "بروفام" هي التي تولت زمام القيادة في الضـغط على الحكومـة بشـأن عـدد من القضـايا النسـائية، وحـازت على امتيـازات من التنفيـذيين والتشـريعيين. تشـير

لونجمان إلى أن هذا الانخـراط الكـثيف للنسـاء الروانـديات في المجتمـع المـدني أدى مباشرة إلى زيادة وجودهن في المجلس التشريعي الوطني.

في ناميبيا وجنوب أفريقيا تحتل المنظمات النسـائية اليـوم مكانـة مركزيـة فيمـا يخص وجود النساء في السياسة. لقد أشـرنا إلى دور التحـالف الوطـني للنسـاء في تأسـيس دستور وإطار عمل انتخـابي مواتـيين للنسـاء في جنـوب أفريقيـا. وفي ناميبيـا اتحـدت النساء ومنظماتهن حول هدف زيادة التمثيل الوطني السياسـي للنسـاء. والحقيقـة أنـه بعـد عقـود من الانقسـامات الحزبيـة السياسـية، والعرقيـة، والاجتماعيـة الاقتصـادية والريفية/ الحضرية، احتشدت النساء حول هذه القضية. والأكـثر من ذلـك، ثمـة تفاعـل مهم بين المنظمات النسائية والنساء اللاتي انتخبن في البرلمـان. وكمـا تلاحـظ ديـزني في موزمـبيق، إنهن غالبـاً النسـاء نفسـهن اللاتي يتحـركن من وإلى أدوار القيـادة في الحكومة والمجتمع المدني.

في السنغال، حيث النساء عضوات البرلمان متأخرات عن نظيراتهن في شرق وجنوب القـارة، لا تحتـل مسـألة زيـادة التمثيـل التشـريعي للنسـاء مكانًـا متقـدمًا على أجنـدة المجموعات النسائية، وذلك في رأى "كريفي". والأحرى، أن النساء مهمومـات بقضـايا من قبيل العنف الأسرى، وختان الإناث، والمساواة في الفرص الاقتصادية. والأكـثر من ذلك، طالما ظلت الجمعية الوطنية ليسـت إلا "جمهـور مسـتمعين" لقـرارات السـلطة التنفيذية، فلن تكون لها أولوية كبيرة لدى النساء السنغاليات، كما تقول كريفي.

تأثير الحركة النسائية العالمية

على الرغم من أهمية الاعتراف بتنوع النسوية الأفريقية وطرق اختلافها عن غيرهـا من الحركـات النسـوية (ميكيـل 1997، أويـومي 1997،ـ 2003)، لكن يبقى أن المنظـات والحركات النسائية في أفريقيا قد تـأثرت تـأثرًا عميقًـا بالحركـة النسـائية العالميـة. إن عقودًا من الحياة في المنفى قد أتاحت لبعض الناشطات الناميبيات والجنوب أفريقيات التعرف على تنويعة واسعة من المنظمات والمطبوعات والأفكـار والأنشـطة النسـوية. وعنـدما عـدن إلى ناميبيـا وجنـوب أفريقيـا سـنة 1989 وأوائـل التسـعينيات، جئن من المنفى ومعهن هذه التأثيرات. تلاحظ بريتون أهمية التعلم السياسي. إنها تربـط الصـلة بين ذاك وبين أن النسـاء الناشـطات في الأحـزاب السياسـية في جنـوب أفريقيـا وهن يفكـرن في إطـار عمـل انتخـابي من أجـل جنـوب أفريقيـا الجديـدة، كن في الحقيقـة واعيات بما نفع وبما لم ينفع للنساء في السياسة في أمـاكن أخـرى من القـارة. وكمـا تشير تريب وجريتشين بوير بالنسبة لأوغنـده وناميبيـا، فـإن اجتماعـات مثـل مـؤتمرات الأمم المتحدة عن المرأة، لاسيما مؤتمر نـيروبي (1985) ومـؤتمر بكين (1995)، قـد أعطت زخماً إضافياً للمنظمات النسائية الوطنية التي سعت من أجل إقناع الحكومـات لتبني سياسات وطنية للنوع الاجتماعي ومأسسة آليات وطنية للنساء. إن كثيرًا النسـاء من عضوات البرلمـان والناشـطات قـد تحـدثن عن التـأثير التحـولي الـذي تركـه لهـذه حضورهن المؤتمرات عليهن، وكيف أدى ذلك إلى إلهامهن من أجل مضـاعفة جهـودهن في الوطن.

كان للوكالات المانحة أيضًا تأثير مهم: فكما تشير "تريب" بالنسبة لأوغنده، لقـد أسـهم تغيير استراتيجيات الجهات المانحة – التي كانت تركز على الأنشطة غير الحكومية إلى درجة كبيرة أكثر ممـا في الماضـي - في النمـو غـير العـادي في المشـاركة السياسـية والتمثيـل السياسـي للنسـاء. في السـنغال، وفقـاً لمـا تـذكره "كـريفي"، كـان المعهـد الوطـني الـديمقراطي - ومقـره بالولايـات المتحـدة – هـو الـذي أقنـع بعض الأحـزاب السياسية هناك بتبنى حصص للنسـاء في سـنة 2002. وفي الجنـوب الأفـريقي، لعبت المنظمات الإقليمية أيضًا دورًا مهمًا. لقد قادت وحدة النوع الاجتمـاعي التابعـة "لتجمـع

الجنوب الأفريقي من أجل التنمية" حملة (غير ناجحة) لجعل 30% من مواقع السلطة وصنع القرار في أيدى النساء بحلول عام 2005، وحصلت على وعود بالتأييد من قادة سياسيين في جميع أنحاء المنطقة. في سنة 2002 أطلق المنتدى البرلماني (التابع لتجمع الجنوب الأفريقي من أجل التنمية) لجنة تنظيمية إقليمية للنساء البرلمانيات، هدفها تقديم المساندة للعدد المتنامي من النساء البرلمانيات في الجنوب الأفريقي. وفي شرق أفريقيا، لعب التأثير الإقليمي دورًا كذلك. وبالنسبة لرواندا تشير لونجمان إلى التأثير الواضح للتطورات الحادثة في أوغنده المجاورة (حيث قضى كثير من الرواندييين عقودًا في المنفى) على السياسة بالنسبة للنساء في رواندا.

أثر وخبرات النساء في البرلمان في أفريقيا

يواجه البرلمانيون في أفريقيا أطرًا متشابهة من تراث ما بعد الاستعمار، تحتلها قضايا بارزة من قبيل حقوق الأرض، والسيطرة على الموارد، والفقر الاقتصادي، والنمو السكاني، والصراعات الداخلية حول مسائل مثل الحكم الذاتي، والسيادة، والشفافية، والديمقراطية. أما النساء البرلمانيات فيقع عليهن عبء إضافي، فعليهن أن يعملن - إضافة إلى القضايا المذكورة، في مواجهة تأثير بطريركية (أبوية/ ذكورية) السلطة المعاصرة التي امتزجت بتراث الأنماط الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية والدينية. ولأن الاستعمار عمل على تقويض مكانة النساء الأفريقيات في المجتمع وحصر دورهن في المجال الأسرى الخاص - (أماديوم 1997، جوردون 1996، جى 1990)، كان على العديد من البرلمانيات أن يعملن ليس فقط من أجل إتقان جوهر وظائفهن كمشرعات، بل أيضًا من أجل اكتساب مشروعية النساء البرلمانيات أن يعملن وجودهن في البرلمانات. إن النساء الأفريقيات عضوات البرلمان، ربما أكثر من نظيراتهن في أوروبا والغرب، عليهن العمل من أجل تعريف أنفسهن كمشاركات لا غنى عنهن في الفضاء العام لهيئة منتخبة.

ثمة التزام عميق من جانب قيادات النساء في أفريقيا بتحسين جودة الحياة إجمالاً بالنسبة النساء بلدانهن. فعلى خلفية النضال الذي خضنه تدخل النساء البرلمانات الأفريقية بأعداد كبيرة. إن معظم البرلمانيات الأفريقيات يرين البرلمانات ساحات جديدة للنضال، وهن يعملن من أجل تحديد أشكال جديدة من الوكالة والنشاطية داخل مؤسساتهن مع درجات متباينة من النجاح، وهن جميعًا يحدثن تغييرات مرئية في الحياة السياسية لبلدانهن. ويمكن ملاحظة بعض تأثيرات النساء البرلمانيات داخل الثقافة المؤسسية للبرلمان ذاته. ويمكن رؤية تأثيرات أخرى في الأهداف والمخرجات التشريعية. كما أن ثمة تأثيرات أخرى لا تزال تزداد وضوحًا في الطرق الجديدة للتنظيم مع النساء والمنظمات في المجتمع المدني.

الأثر على الثقافة المؤسسية

أحدثت النساء البرلمانيات الأفريقيات تغييرات متنوعة لكنها متسقة في ثقافات برلماناتهن في الحالات التي شهدت تدفقًا سريعًا للنساء إلى البرلمان، كان للوجود المادي (الفيزيقي)لأعداد كبيرة من النساء داخل قاعة البرلمان أثر مرئى على مؤسسة البرلمان. كان من الضروري غالبًا الإسراع بإدخال تعديلات لوجيستية طفيفة من أجل النساء، كبناء مزيد من الحمامات للأعداد الكبيرة من النساء اللاتي انتخبن في برلمان جنوب أفريقيا سنة 1994 اللاتي كان عليهن - لولا ذلك - اقتسام استخدام المرفق الوحيد نفسه في مبنى البرلمان. وعبر القارة بدأت النساء البرلمانيات أيضًا في الدفع من أجل إحداث تغييرات في هيكل الحياة البرلمانية، للاعتراف بأن النساء عليهن الموازنة بين مسئولياتهن المنزلية والمهنية. لقد طالبن بإنشاء مرافق "في الموقع" (أى داخل البرلمان) لرعاية أطفال عضوات البرلمان والموظفات أيضًا،

ونجحن في تغيير ساعات العمل البرلماني لكي ينتهى مبكرًا، كما غيرن من السنة البرلمانية لكي تتواءم مع العطلات المدرسية.

والأهم من ذلك أن وجود أعداد كبيرة من النساء البرلمانيات قد غير النظرة الثقافية والمجتمعية لطبيعة القيادة السياسية والحوكمة. ففي ناميبيا وموزمبيق وأوغنده وجنوب أفريقيا ورواندا، عندما دخلت النساء إلى قاعات البرلمانات، صرن أيضًا وجوهًا وأسماء مرتبطة بالبرلمان الوطني والتشريع. لقد تحدى وجودهن ونجاحهن النظرة التقليدية للنساء كخاضعات للرجال كقادة. وعندما صارت المشاركة السياسة للنساء أمرًا روتينيًا ومشروعًا سرعان ما صار غيابهن عن اللجان والوفود غير مقبول. هذا التطبيع يخلق بيئة إيجابية لجذب نساء أكثر شباباً إلى ساحة العمل وتدريبهن وتحسين أدائهن. أما ما لا يزال مطلوباً أن يرى فهو كيف ستختلف هذه الأجيال الشابة الجديدة من النساء البرلمانيات عن معلماتهن ومرشداتهن اللاتي بادرن أولاً باقتحام الأسقف الزجاجية.

على امتداد القارة، سعت البرلمانيات الأفريقيات إلى خلق مؤسسات دولة تعمل من أجل تقدم تغيير نسوى كجزء من استراتيجيات طويلة المدى لتحسين جودة الحياة للنساء في أممهن. وتدرك البرلمانيات الأفريقيات أن فترة بقائهن في البرلمان قصيرة غالباً وأن مؤسسات الدولة هي المفتاح لضمان أن تتحول أهدافهن وأفكارهن إلى سيات وملامح دائمة للحكومة. وبدلاً من لعن الدولة بوصفها كياناً للقمع، تتحرك النساء سريعا من موقف مقاومة الدولة إلى موقف استخدام الدولة. تقدر إليزابيث فريدمان (2000) أن أكثر من تسعين في المائة من الدول لديها شكل ما من أشكال "نسوية الدولة"، بمعنى أنه توجد على الأقل وكالة وطنية واحدة للنساء، كوزارة النساء، أو قسم أو لجنة...إلخ. لقد كان للاعتماد المتزايد على الدولة لإحداث تغير نسوى في الأمم المتقدمة (ستيسون ومازور 1995) أثر واضح على التحول تجاه الدولة من قبل نساء العالم النامي (شتادت 1998، فريدمان 2000، بالديز 2001). وهذا هو أيضًا التيار البازغ في أفريقيا، على الرغم من الاعتراف الواسع بأن الدولة كانت أيضًا مصدرًا من إضعاف النساء الأفريقيات (باربارت وشتادت 1989). وبعد أن حصلن على مواقع قوة داخل المؤسسات التي كانت تقمعهن سابقًا، تعمل النساء البرلمانيات الأفريقيات الآن على قلب هذه القوة رأساً على عقب، وخلق هيئات دولة وطنية تعمل على تحسين مكانة النساء وضمان تلبية احتياجاتهن الأساسية.

ثمة طائفة واسعة من مؤسسات الدولة التي يفضلها البرلمانيات الأفريقيات، وهي تتفاوت من اللجان التشريعية ولجان المرأة البرلمانية، والإدارات الحكومية، ووزارات المرأة، ولجان النوع الاجتماعي الوطنية، والميزانيات النسائية. ففي ناميبيا، مثلاً، توجد وزارة لمساواة النوع الاجتماعي ورعاية الطفولة، من مهامها مراقبة سياسة النوع الاجتماعي الوطنية والإشراف على "لجنة المرأة والقانون" للمساعدة على إعداد قوانين جديدة. وفي جنوب أفريقيا يوجد "مكتب مكانة المرأة" في السلطة التنفيذية، و"لجنة مساواة النوع الاجتماعي"، و"مبادرة الميزانية النسائية" التي تقوم بإشراك كل من المجتمع المدني والهيئات الحكومية، و"لجنة المراقبة المشتركة لتحسين جودة الحياة ومكانة المرأة" في البرلمان. وفي رواندا، لعب "منتدى النساء البرلمانيات" دورًا نشطًا في دراسة "جندرة" ملامح التشريعات الجديدة، وفي أوغنده قامت "الرابطة البرلمانية للنساء" بدور مهم في المناظرات التشريعية حول قضايا النوع الاجتماعي. وفي جميع تلك الحالات تقريباً، كان من الضروري وجود مستوى ما من المأسسةمن أجل خلق وتنفيذ ومتابعة التزامات الحكومة تجاه قضايا النوع الاجتماعي.

الأثر على التشريع

بالإضافة إلى عملهن من أجل خلق آليات وطنية للنساء، حققت البرلمانيات الأفريقيات تقـدمًا رائعًـا في صـياغة الأجنـدات التشـريعية لبلـدانهن. وعلى الـرغم من اختلاف البرلمانـات من حيث عـدد النسـاء الأعضـاء، يبـدو واضـحًا أن نشـاطية النسـاء داخـل البرلمان قد حفزت التأكيد على مواجهة كل من الحاجات العملية والاستراتيجية للنساء في مجتمعاتهن. والحقيقة أن معظم العمـل التشـريعي للبرلمانيـات الأفريقيـات يخـدم غرض هدم الفروق بين الحاجات العملية والحاجات الاستراتيجية التي عرفتها ماكسـين مولينو (1985ـ (12)، فالنسبة لكثـير من الأفريقيـات تعـد الحاجـات العمليـة حاجـات استراتيجية في الواقع. ووصول النساء إلى الحاجات الاسـتراتيجية هـو السـبيل الوحيـد لضمان تأمين حاجاتهن العمليـة. وكمـا توضـح الحـالات الـواردة في هـذا الكتـاب، تـبين الأجنـدات التشـريعية، عـبر القـارة الأفريقيـة، هـذه الفكـرة كممارسـة معيشـة. لـدى البرلمانيات الأفريقيات أجندة أوسع بكثير من المنصات التشريعية لنظـيراتهن في دول الشمال. لقد نجحت البرلمانيات الأفريقيات عبر القارة في إدخال النوع الاجتماعي إلى المنـاظرات التشـريعية ونتائجهـا، وبـذلك أجـبرن المجـالس التشـريعية الوطنيـة على الاعتراف بالأثر التفريقي للسياسات على النساء والرجال.

فعلى سبيل المثال، تركز الأجندات التشريعية في كثـير من البرلمانـات الأفريقيـة على حقوق الأرض، وتتحدى البرلمانيات الأفريقيات نظرائهن الذكور بأن يشملوا قضية النوع الاجتماعي داخل مناقشة حقوق الأرض وسياق القانون العـرفي. وبالمثـل، يعتـبر الحـد من وطأة الفقـر قضـية مركزيـة على جـدول أعمـال برلمانـات القـارة، وتبـادر النسـاء البرلمانيات بدفع البرامج التي تعترف بـأدوار النسـاء الاقتصـادية وتضـمينهن في فوائـد التدريب وتخصيص الموارد. وتقوم البرلمانيات أيضًا بدراسـة جـوانب النـوع الاجتمـاعي لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهن يحاولن إيجـاد مقتربـات إبداعيـة لتمكين النسـاء للحفـاظ على – أو التحكم في - نشـاطهن الجنسـي، كمـا يبحثن عن سياسات تتناسب مع العدد المتنامي من الأسر المعيشية التي يعولها أطفال، كما يقمن بتقييم أكفأ السبل لمنع انتشار المرض بالإضـافة إلى تحديـد الظـروف اللازمـة لتقـديم العلاج الكـافى والرعايـة الصـحية للمرضـى. وأخـيرًا، وعلى الـرغم من أن العنـف ضـد النساء كان يمارس بواسطة السلطات الاستعمارية ثم بواسطة نظم الحكم التسـلطية للسيطرة على السكان، كانت المناقشات حول مدى وطبيعة هذا العنف غائبة غالباً عن الحوار العام. ومع دخول النساء إلى قاعات البرلمان في دول أفريقيا، صار هذا العنـف يسمى بالاسم، وصارت تصاغ استراتيجيات من أجل القضاء عليه.

إن أثر النساء البرلمانيات على التشريع يمكن لمسه بوضوح في الحالات الـتي توردهـا هذه الدراسة. تستخدم ديزني - بالنسبة لموزمبيق - عدسة قانون الأسرة الجديد لتتبين التحول في اتجاهات الحكومـة بشـأن بنيـة "الأسـرة" ومـا يتبـع ذلـك من معـانٍ، وذلـك لتقييم التغيرات في مكانة وقوة النساء داخل الثقافـة الموزمبيقيـة، ودراسـة الأشـكال الجديدة من التفاعل بين عضوات البرلمان ومنظمات المجتمع المدني التي تركـز على حقوق النساء. تؤكد ديزني أن البرلمانيات، عند مراجعتهن لقانون الأسرة، كن قـادرات على العمل في تناغم مع النساء في المجتمـع المـدني من أجـل الـدفع بطبعـة تقدميـة بشكل استثنائي لقانون الأسرة.

وفي كتابتها عن جنوب أفريقيا تناقش بريتون أمثلة متعددة عن كيف استطاعت النساء البرلمانيات التـأثير في خلـق وصـياغة وتنفيـذ التشـريع. لقـد شـاركت البرلمانيـات في العمل على تشريع يتناول الإجهاض، والجنس الإباحي، والإنصاف في التوظيـف، وتنميـة المهارات، وعلاقات العمل، ومنح وصـيانة الـدخل الأساسـي، والعنـف الأسـرى. قـامت المشرعات من النساء في جنوب أفريقيا بدورهن في العمليـة التشـريعية بجديـة تامـة وكانت لهن فعالية متزايدة من حيث التأثير في توجيه ونطاق جداول أعمال أحزابهن.

وفى ناميبيا، ترى بوير أن البرلمانيات هناك يستحققن الثناء على مجموعة من المبادرات والإنجازات التشريعية. والحقيقة أن أوليات المشرعات في البلاد، رغم قلة عددهن، حرصن على أن يلعبن دورًا مهمًا في صياغة الدستور التقدمي للبلاد. وكانت إحدى هؤلاء النساء البرلمانيات لاعبةً أساسيةً في تبنى حصة إلزامية للنساء في انتخابات المستويات المحلية. لقد عملت البرلمانيات الناميبيات على إسقاط تشريعات حقبة الفصل العنصري التي مارست التمييز ضد النساء، والدفع بتشريعات تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والبنات. وعملت البرلمانيات أيضًا على "چندرة" التشريع حول الفعل الإيجابي، وعلاقات العمل، والمساواة في الزواج، وحقوق الأرض، والعنف على أساس النوع الاجتماعي، والعنف الأسرى، ورعاية الطفولة.

ولكن، كما توضح حالة أوغنده، مجرد إحضار النساء إلى البرلمان الوطني لا يعنى بالضرورة أن يترجم إلى صوت متسق من أجل حقوق النساء. لا مجال للتساؤل حول الدور الذي لعبته النساء في برلمان أوغنده وكان له أثر إيجابي إلى حد ما على المناظرات التشريعية. لكن سجلهن، كما تناقش تريب في هذه الدراسة، كان تقلباً. عملت النساء المشرعات على إدخال أو تعديل قوانين تتعلق بالعنف على أساس النوع الاجتماعي، وحقوق الأرض، وشاركن في المناقشات التي دارت حول تنظيم سعر العروس (المهور)، والزواج، والزواج المتعدد. لكنهن كن في الغالب عرضة للضغوط التي مارستها عليهن "جبهة المقاومة الوطنية" الحاكمة. إن تريب، على سبيل المثال، تناقش المفاوضات حول قانون الأرض سنة 1998، حيث كانت النساء البرلمانيات والنساء من دعاة حقوق المرأة قادرات على تأمين إدخال مواد عديدة لحماية حقوق النساء في الأرض. لكن جملة حيوية عن الملكية المشتركة قد حذفت، وذلك ضد رغبات وأنشطة الدعوة والضغط التي مارستها منظمات المجتمع المدني، ثم ضغطت الجبهة الحاكمة بثقلها على النساء أعضاء البرلمان للتصويت ضد التعديلات المقترحة. هذا المثال ضروري من أجل إجراء تقييم عادل للمدي الذي يمكن أن تصل إليها النساء البرلمانيات في تحدى قيادة الحزب، ولاسيما عندما يكون بقاؤهن السياسي معلقًا على موافقة هذه القيادة. ويمكن العثور على أنماط مماثلة، عبر صفحات هذه الدراسة، عن نساء في البرلمان وجدن أنفسهن محبطات بواسطة سلطة الحماية، وتقاليد السياسة البرلمانية، ومطالب قيادة الحزب.

لايزال تنفيذ السياسات واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه النساء في المجالس التشريعية. إن إطار العمل من أجل مساواة النساء، كما تخلص بوير، قد وضع في مكانه المقدس ضمن التشريعات الجديدة وفى المؤسسات السياسية في ناميبيا ما بعد التحرر، لكن التحدى الطويل المدى هو في تنفيذ إطار العمل ذاك. هنا تطور بوير معزى رئيسى نراه على امتداد صفحات الدراسة- وهو أن تشريع السياسة أمر ضروري لكنه ليس شرطاً كافيًا لضمان التنفيذ الوافي للسياسات من أجل تقدم مكانة ووضع النساء.

وعلى درجة الأهمية نفسها، ثمة مخاطر من استخدام التمثيل التشريعي للنساء، بواسطة القادة السياسيين والأحزاب، لإضفاء المشروعية على أجنداتهم. هذا ما أمكن رؤيته بوضوح أكبر في حالة رواندا. كانت البرلمانيات الرونديات ظاهرات بوضوح على الحلبة التشريعية.

ومن خلال عمل "منتدى النساء البرلمانيات" أسهمت النساء المشرعات في المناظرات التي دارت حول عنف النوع الاجتماعي، وحقوق التوريث، والتمييز على أساس النوع الاجتماعي. غير أن أفعالهن تكون دائماً محكومة بجداول أعمال (أجندات) الأحزاب التي ينتمين إليها. وكما هو الحال في أماكن أخرى من أفريقيا، تجد البرلمانيات في رواندا أنفسهن مقيدات بالطبيعة المتحزبة للسياسات البرلمانية، لأن بقاءهن السياسي يعتمد على أحزابن السياسية. وعندما صارت الحكومة في رواندا

أكثر تسلطية، أدى عدم التسامح مع المعارضين إلى عدم تسـامح سياسـى أوسـع، بـل إلى القمع في بعض الحالات. لذلك تجد النساء البرلمانيـات الروانـديات أنفسـهن يقمن بتيسير سياسات تؤدى إلى تقويـة دولـة تسـلطية وتقـويض الحريـات المدنيـة الفرديـة. والأكـثر كمـا في حالـة أوغنـده، مـا تطرحـه لونجمـان من أسـئلة على الحـزب الحـاكم وتأييده أكثر مما يفعلن من أجل دفع أجندة النوع الاجتماعي التي وعدت بها الكثيرات.

توسع السنغال هذه المناقشة بدراسة السبل التي سدت أمام النساء لمنـع مشـاركتهن الكاملة في السياسة. السنغال ليست دولة إسلامية يحكمها الأصـوليون، لكن السياسـة السنغالية تتأثر بازدياد بالتوجهـات الإسـلامية الانتقاليـة. لقـد سـاعد التحـول في الـدين والثقافة على تقوية المقولات التي تدعى أن النساء يجب أن يبقين بعيداً عن السياسـة الرسمية، وذلك على الرغم من أن النساء السنغاليات لديهن حرية أكبر وفـرص أفضـل للوصول للتعليم والوظائف مقارنة بما هـو متـاح للنسـاء في أجـزاء كثـيرة من الشـرق الأوسط. وكما هو الحال في أوغنده ورواندا، ثمة عقبة أخرى تسـد طريـق النسـاء إلى السياسة، ألا وهي السلطة التنفيذيـة شـبه التسـلطية والشـديدة المركزيـة الـتي تثبـط المشاركة الديمقراطية الكاملة للرجال والنساء على السـواء. وكمـا تشـير كـريفي في اسـتنتاجاتها، فـإن انتخـاب مزيـد من النسـاء إلى البرلمـان لن يكـون ذا أولويـة لـدى الناشطات من النساء في السنغال إلى أن تصـبح الجمعيـة الوطنيـة هيئـة تحظى بقـدر أكبر من الاستقلال وليست مجرد خاتم مطاطي للسلطة التنفيذية.

الأثر على المجتمع المدني

في دراستها لسياسات مـا بعـد الانتقـال في أمريكـا اللاتينيـة وأوروبـا الشـرقية، تشـير چورچينا وايلين (1994) إلى الهوة التي غالباً ما تنشأ بين النساء في البرلمان والنسـاء في المجتمع المدني بعد الانتقال السياسـي. وبسـبب من الأعـراف والقيـم المؤسسـية الجديدة التي تواجهها البرلمانيات اللاتي يصبح عليهن الآن تقديم إجابات لقادة أحزابهن السياسية وللدوائر التي انتخبتهن، غالباً ما تجد عضوات البرلمان والمشرعات أنفسـهن بين أهداف متقاطعة مع الحركات والمنظمات النسائية في المجتمع المدني. ومع مرور الوقت يصبح التوتر المعتاد بين النساء في البرلمـان وجمهـورهن الأنثـوى في دوائـرهن الانتخابية طارحًا نفسه بين حين وآخر. فناشطات النوع الاجتماعي والمنظمات النسائية قد يجدن أنفسهن يمشين على خيط رفيع بين التعاون مع الحكومة والانتخاب (الاختيار) بواسطة الحكومة. كانت المنظمات النسـائية غالبـاً من أوائـل المجموعـات الـتي دعت إلى زيادة الشفافية وتقليل الفساد وزيادة القابلية للمحاسبة في الحكومة.

وعلى الـرغم من التماثـل الشـديد في الأجنـدات التشـريعية والسياسـية لكـل من البرلمانيات الأفريقيات ونظيراتهن في المجتمع المدني، لا تعتبر البرلمانيات الأفريقيات محصـنات ضـد هـذا الانقسـام. فكمـا تشـير الحـالات الـواردة في هـذا الكتـاب، يمكن ملاحظة وجود فجوة بين النساء من أعضاء البرلمان والنساء الناشطات، وذلك في كـل أفريقيـا. ففي الـوقت الـذي تشـكو فيـه عضـوات البرلمـان همـومهن بشـأن بقـائهن السياسي في البرلمان، يرتفع صوت الناشـطات من نسـاء المجتمـع المـدني الشـكوى من أن نظيراتهن البرلمانيات قد هجرنهن وصـرن لا يهمهن إلا الحفـاظ على مصـالحهن وترقيهن. وغالباً ما تسود اتجاهات واسـعة تقـول إن النسـاء في البرلمـان قـد أغـرتهن السلطة وأنهن صرن يتمتعن للمرة الأولى في حياتهن بالأمن المـالي الـذي تـوفره لهن مناصبهن.

وعلى الـرغم من هـذا الشـقاق، ثمـة شـاهد على أن كثـيرات من عضـوات البرلمـان الأفريقيـات يتحـولن نحـو نظـيراتهن في المجتمـع المـدني ويعتمـدن عليهن، والعكس صحيح.

وربما كنتيجة للروابط التي نشأت بين النساء خلال فترات الكفاح من اجل التحرر، حافظت نساء كثيرات على الأمل في أن تكون حكومات ما بعد التحرر أكثر انفتاحاً وشفافية وتقدمية من النظم القمعية التي حلت محلها. وهذه التوقعات ليست مفقودة تماماً. فهناك علامات واضحة على أن مجموعات النساء ينبغي أن تكون أكثر أملا في نتائج البرلمانات التي بها نسب عالية من النساء الأعضاء، وذلك استناداً إلى التجارب والخبرات العالمية للأجندات التشريعية والآليات الوطنية التي أنشأتها هذه البرلمانات.

تخلص ديزني إلى أن المنظمات النسائية المستقلة ذاتيًا والعاملة على وجه الخصوص من أجل تقدم النساء قد حوصرت تقريبًا في موزمبيق حتى تسعينيات القرن الماضي، وأن التشريعات التقدمية الأصيلة التي تحمي حقوق النساء، لاسيما في نطاق الأسرة، قد حدد العمل بها في أفضل الأحوال. إن الانتقال من دولة الحزب الواحد الماركسية اللينينية إلى دولة نيوليبرالية متعددة الأحزاب قد غير من طبيعة التعبئة السياسية للنساء ومنظماتهن ومشاركتهن. فقبيل التسعينيات كانت النساء يعملن في نطاق الهياكل الحزبية لمساندة ودفع تحقق أهداف الحزب وأجنداته. وعندما حدث الانتقال إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب، أدى ذلك إلى خلق مزيد من الفضاء السياسي، فصارت النساء قادرات على العمل خارج الأحزاب السياسية في منظماتهن وحركاتهن الخاصة بهن، وركزن على أهداف للنوع الاجتماعي حددنها بأنفسهن. بهذه الطريقة تؤسس حالة موزمبيق لنمط يرى من داخل كثير من البلدان وفق النص التالى:

مشاركة النساء لا تكون قابلة للحياة إلا بمقدار حيوية المؤسسات السياسية والعمليات الديمقراطية التي تعمل هذه المشاركة في ظلها.

وعلى خلاف موزمبيق، حيث نظام الحزب الواحد السابق لم يترجم بالضرورة إلى وجود النساء في البرلمان، تقدم تريب التقييم المشروط لقيام دولة الحزب الواحد تحت حكم موسيفيني بتشجيع تقدم النساء لأنه استطاع من جانب واحد أن يتبنى إجراءات فعل مؤكدة على غرار المقاعد المحجوزة التي وفرت للنساء تدريبًا سياسيًا وظهورًا وطنيًا على الساحة السياسية مما أدى إلى تشجيع قبولهن كفاعلين سياسيين. وفي الوقت ذاته كانت المنظمات النسائية تعمل من القاعدة إلى القمة من أجل تعزيز قوة النساء ومكانتهن في المجتمع مثل الأوغندي، وذلك من خلال زيادة فرص وصولهن إلى التعليم والفوائد الاجتماعية التي من شأنها خلق الموجة القادمة من النساء السياسيات والقائدات والناشطات. بدأت هذه المنظمات تواجه قضايا حقوق النساء، ومن ثم أخذت تتعامل مع القضايا المختفية والمسكوت عنها، العنف على أساس النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، وختان الإناث. ورغم إمكانات التعاون بين النساء في البرلمان والنساء في المجتمع المدني، تشير تريب إلى القيود الهيكلية التي فرضت على النساء في البرلمان الوطني، اللاتي كن في مناصبهن بسبب حماية موسيفيني لهن - ولو جزئياً. هذه العضوية المقيدة للنساء حددت من قدرتهن على بناء تحالفات دائمة مع الحركة النسائية، وعلى الدفع بأجندة تشريعية تقدمية نيابة عن هذه المجموعات النسائية. وتتساءل "تريب" عما إذا كانت النساء في البرلمان قد ساندن موسيفينى ونظامه أكثر مما ساندن قضايا النوع الاجتماعي التي دفعت كثيرًا منهن إلى البرلمان.

وكما هو الحال في موزمبيق، ترى بريتون أن نساء جنوب أفريقيا قد ركزن في البداية على صياغة تشريع لتحسين أوضاع النساء على الصعيد الوطني. كما عملت البرلمانيات أيضًا مع مستشارين للنوع الاجتماعي لتصميم مجموعة من المؤسسات التي يمكنها حمل قضايا النوع الاجتماعي، وربما لاوعى بالنوع الاجتماعي أيضًا، إلى التيار العام عبر كل فروع الحكومة وهيئاتها. ورغم التقدم المرئي والملحوظ نحو الإنصاف في النوع الاجتماعي في جنوب أفريقيا، فلا تزال هناك عراقيل مؤسسية أمام

النساء في البرلمان بالإضافة إلى أعراف ثقافية غالباً ما تعوق مشاركتهن الكاملة. لقـد أسهم ذلك الوضع في خلق توتر متنام وضعف في الاتصال مـا بين النسـاء البرلمانيـات والنساء في المجتمع المـدني. وفي ناًميبيـا، حققت النسـاء تاريخيًـا نجاحًـا محـدودًا في تطوير منظمة نسائية وطنية دائمة، لكنهن لديهن بالفعل تـراث من منظمـات المجتمـع المـدني الـتي تبنت طائفـة من مبـادرات التنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية. وكمـا تـذكر "بوير" في هذا الكتاب، كان هذا الميراث حاسماً، أثناء عملية الانتقال - في تعزيز اتجاه يقبل بمكان مشروع للنساء في الحياة السياسية. لقد ساعد المجتمع المدني أيضًـا في تفعيل تشريع تقدمى، سوف تسـاعد معظم مـواده في تحسـين مكانـة وتنميـة النسـاء على المدى البعيد.

ولقـد وجـدت بـوير أيضًـا شـواهد على وجـود تعبئـة متناميـة للناشـطات النسـائيات والمنظمات النسائية الساعية إلى انتخاب مزيد من النساء إلى البرلمان. ورغم أن هذه الجهود كانت سابقة على حملة 50 / 50 الدولية، فإن ناميبيا انضمت بعدها إلى الحملة العالمية لزيادة تمثيل النساء.

هـذه النتـائج مهمـة جـداً لفهم إمكانـات الحركـات النسـوية الانتقاليـة في أفريقيـا. إن مجموعات من جميع أنحاء أفريقيا قد انضمت إلى الحركة التي تنادي بأن يكون للنسـاء نصف عدد مقاعد الهيئات المنتخبة. لقد انتشر زخم هـذه الحملـة انتشـارًا سـريعًا عـبر الحـدود، وكـان ذلـك بسـبب الجهـود المشـتركة لكـل من ناشـطات النـوع الاجتمـاعي والنساء السياسيات. وربما أغلب الدعم النشط للحملة قد جـاء من دول تحتـل النسـاء فيها بالفعل أعدادًا ملحوظة من مقاعد الهيئة المنتخبة، مثل ناميبيا وجنوب أفريقيا، مما يشير إلى أن النجاح يولد النجاح. إن المنظمات في هذه الـدول تسـتطيع أن تشـير إلى أثر وجود النساء في البرلمان بالإضافة إلى الإرادة الطيبة الدوليـة الـتي غالبًـا مـا تـأتي في أعقاب هذا النجاح. ولكن هناك أيضًا قضية التوقيت. فعندما يكون وجود نسبة عالية من مقاعد البرلمان التي تشغلها النسـاء هـو القاعـدة المألوفـة وليس الاسـتثناء، فـإن الدول التي تبحث عن نموذج يحتذى سوف تجده وتحذوه.

تـرى "لونجـان" أن المجموعـات النسـائية كـانت عنصـرًا أساسـيًا في تطـور المجتمـع المدني في رواندا في الثمانينيات والتسعينيات من القـرن العشـرين، وقـد عملت هـذه المجموعـات، على وجــه الخصـوص، على مسـاندة التنميــة الاقتصـادية للمجتمعـات المحلية. لقد مدت هذه المجموعـات، ومعهـا قيـادات النسـاء، اهتمامهـا إلى الخـدمات الاجتماعية والتنمية من أجل دفـع الإصـلاح الـديمقراطي والتمثيـل السياسـي. وللقصـة الرواندية ميراثها الإضافي المأساوي - الإبادة الجماعية التي حدثت في 1994 وما تلاها من عواقب، والتي أسهمت أيضًا في ما يعد الآن مستوى قياسـيًا من مشـاركة النسـاء. بعد الإبادة الجماعية كان مجمل النسـيج المؤسسـى والاجتمـاعي في حاجـة إلى عزلـه من جديد، وكانت منظمـات النسـاء في الغـالب في الوضـع الأفضـل الـذي يمكنهـا من القيام بهذه الوظيفة اعتماداً على أنشطتها التنموية السابقة على ذلـك (رغم أن معظم قيادات هذه المنظمات كان قد تعرض للقتل أو النفي). تؤكد "لونجان" أن أحد العوامل الرئيسية التي حدت بالنساء إلى خوض الانتخابات إلى البرلمان كان التزام قادة روانـدا - بعد حرب الإبادة الجماعية - بتضمين النساء في الحياة السياسية، لقـد اسـتفاد هـؤلاء القـادة من تـوقيت الانتقـال لأن روانـدا اسـتطاعت أن تتعلم من موزمـبيق، وأوغنـده وناميبيا وجنوب أفريقيا. إن رواندا تمثل - بطرق كثـيرة - عمليـة من التعلم الاجتمـاعي الجمعي والنسوية عبر الوطنية.

تـدرس كـريفى دور منظمـات النسـاء في السياسـة السـنغالية، وتـرى أن المنظمـات النسائية في السنغال تواجه القيد المزدوج لكونها منظمات للنخبـة، ومن ثم تفتقـر إلى مساندة واسعة النطاق، ولأنها متأثرة بتعقيدات أيديولوجية متنامية معادية للغرب. على المجموعات النسائية عندئذ أن تصيغ دعواتها إلى القيادة السياسية والسـلطة بطـرق لا

تبدو فيها أنها متأثرة بالنسوية الغربية، وأنهـا لا تهـدد الوضـع الـراهن بطريقـة مباشـرة. كان القادة السياسيون قد قدموا مساندتهم - هامشياً على الأقل - لمنظمـات وقيـادات نجحت في التعامل مـع هـذه الرمـال المتحركـة. وعلى الـرغم من هـذه القيـود، تقـدم كريفي دليلاً على أن عدد النساء في الهيئة التشريعية آخذ في النمـو، وإن كـان بمعـدل بطيء، وكذلك عدد النساء في الوزارة والقيادات الحكومية. ربما كـان الطريـق شـائكاً أكثر بالنسبة لنساء السنغال، لكن كريفى ترى أن ثمة مجالاً للنمو.

الدروس المستفادة

وتحديات المستقبل

الحـالات الـواردة في هـذا الكتـاب تنقـل أصـوات النسـاء الأفريقيـات اللاتي يشـرحن بكلماتهن الخاصة كيف حققن نجاحاتهن الانتخابية أو كيـف يناضـلن حـتى الآن من أجـل بلوغ هـذا النجـاح، وكيـف تعلمن أن يعملن طـوال حيـاتهن في ظـل ظـروف معاكسـة، وكيف بدأن في تحويل برلماناتهن بغية خلق فضاء لوضـع قضـايا المـرأة في المقدمـة. وفي كثـير من الحـالات الـتي قـدمناها هنـا، تمكنت النسـاء ومنظمـاتهن من الإمسـاك بالفرص التي أتاحتها لهن مشاركتهن عبر عقود طويلة في الصراعات والتحـولات الـتي صاحبت حل تلك الصراعات. إن هذه الحالات، بخلاف أوضاع كثـيرة مماثلـة في أمـاكن مختلفة من العالم، توضح أن التعـاون عـبر الطبقـة الاجتماعيـة أو الجماعـة العرقيـة أو الطائفة الدينية أو أجنحة الحزب المختلفة أمر ممكن وقد يكـون ناجحًـا لـو تـوفرت لـه الشروط الصحيحة. ففي فـترات التحـول السياسـي الوطـني، على سـبيل المثـال، قـد تتمكن النساء من تامين بعض المكاسب المهمة من خلال تطوير تحـالف واسـع ومـرن يتسع لاستيعاب اختلافـات المجموعـات الداخلـة فيـه. ويبـدو أن هـذه التحالفـات تقـوم بعملها على أحسن ما يكون عندما تتوفر هناك هوية مشتركة (تعريف مشترك) للتبعيـة و / أو اعتقاد مشترك بضرورة تعبئة المجموعة.

لقد استفادت الحركات النسـائية الوطنيـة – في الحـالات المعروضـة هنـا- من التعـاون المتنامي مع المجموعات النسائية على المستوى العـالمي، كبعض المنتـديات الدوليـة، مثـل مـؤتمرات الأمم المتحـدة عن المـرأة. إن الناشـطات النسـائيات وعضـوات البرلمانات الأفريقيات قد تعلمن من خبرات الحركات الوطنية لزيادة تمثيل النسـاء في الأمريكتين وآسيا وأوروبا. وهن أيضًا أعضاء في منظمات دوليـة ويقمن بانتظـام بتبـادل الأفكار والرؤى مع شـقيقاتهن حـول العـالم. إن هـذا الكتـاب يعـرض الخطـوط العامـة للاسـتراتيجيات المحليـة للنسـاء، لكنـه يلقى الضـوء أيضًـا على صـلاتهن بالحركـات والمنظمات النسائية الدولية من أجل إنصاف النوع الاجتماعي.

كان نجاح البرلمانيات الأفريقيات ملحوظاً في كثير من هـذه الحـالات، خاصـة في تلـك البلدان الواقعة بين أعلى خمسة وعشرين بلـداً على مسـتوى العـالم. لقـد اسـتطاعت القيادات النسائية في تلك البلـدان من إحـداث تحويـل في البرلمانـات، كمـا نجحن في تغيـير الأولويـات التشـريعية لكي تعكس حاجـات واهتمامـات النسـاء في بلادهن. وفي الوقت ذاته ترى كثير من النساء البرلمانيات أنه رغم الزيادة العددية في تمـثيلهن فمـا زلن يـواجهن تحـديات متفاوتـة تـؤثر سـلباً على فعـاليتهن أو قـدرتهن على المشـاركة المتساوية بالرجال. وهذه التحديات تشمل، مبدئياً على الأقل، نقص الخبرات والتدريب الملائمين، والحواجز اللغوية، والنقص المستمر في الاحترام والتعـاون من جـانب بعض أعضاء البرلمان الذكور، ونقص تأييد الدوائر الانتخابية إلا ما تقدمه أحزابهن السياسـية، ثم نقص التمويل المستقل ومصادر الحماية.

والحالات الواردة في هذه الدراسة تعيد توكيد النتائج المقارنة المتنامية التي تشـير إلى أن الاستراتيجيات الانتخابية، لا سيما الحصص القائمـة على النـوع الاجتمـاعي، هي في الغالب تظهر أكثر الأدوات نجاحًا وفورية لزيادة أعداد النساء في الهيئات الوطنية. لكن الحالات الأفريقية أيضًا أن الاعتماد على هذه الحصص قد يكون سلاحًا ذا حـدين، الأمـر يتوقف على كيفية الحصص، توزيع فالنساء اللاتي انتخبن للمقاعد المحجـوزة، أو اللاتي تدين للحزب ونظم الحماية التي يوفرها، غالباً ما يجدن أصواتهن مقيـدة بسـبب الـولاء الحزبي، وكما نرى في عدد قليل من الحـالات الـتي عرضـناها، قـد يكـون من بين آثـار استراتيجيات مثل نظام الحصص أن تضـطر النسـاء إلى تأييـد حركـات أو نظم حكم أو إجراءات غير ديمقراطية بدلاً من تعزيـز ودفـع تشـريعات ومؤسسـات تقدميـة أو أكـثر وعيًا بالنوع الاجتماعي.

ومن العواقب السلبية المحتملة الأخرى لوجود عدد أكـبر من النسـاء في البرلمـان هـو الخسارة غير المتوقعة غالباً لقيادات نسائية من منظمات المجتمع المدني. ففي أنحـاء مختلفة من أفريقيـا، عنـدما كـانت النسـاء يـدخلن قاعـات البرلمـان، كن غالبـاً يـتركن المنظمات النسائية ومجموعات الدعوة إلى النوع الاجتماعي دون وجود صـف ثـانٍ من القيادات ليحـل محلهن. وبـذلك، بينمـا يعتـبر دخـول النسـاء للبرلمـان جـزءًا حيويًـا من الاسـتراتيجية الوطنيـة لتمكين النسـاء، من المهم أيضًـا الحفـاظ على قـوة مجموعـات المجتمع المدني. هناك أيضًا تحدٍ آخر طويل المـدى، وهـو ضـمان وجـود تعـاون سـلس ومتسق بين النساء في المجتمع المدني والنساء في البرلمان. وإذا وضعنا في الاعتبـار القيود المهنية والسياسية، فغالبـاً مـا تكـون النسـاء في البرلمـان غـير قـادرات أو غـير راغبـات في الحفـاظ على صـلات قويـة مـع مجموعـات المجتمـع النسـاء في هـذه المجموعات بقيود ومحدودية العمل مع البرلمانيات، غالباً ما يفتر تعـاونهن، وربمـا كـان ذلك واحدًا من أكثر الدروس إثارة للألم في هذا الكتاب، لأن هذا التعاون غالباً ما يكـون هو الذي أوصل النساء إلى مقاعد البرلمان في المقام النساء المدني، وبمجرد أن تعي الأول.

والحـالات الـواردة في هـذه الدراسـة تـذكرنا أيضًـا بالضـرورة المطلقـة للحفـاظ على التحولات الديمقراطية والإبقاء عليها، وبتعميق الديمقراطية وتعزيزها، من أجـل ضـمان استمرار نجاح النساء في الانتخابات. لقد لاحظنا الطريقة التي انتشـرت بهـا سياسـات التعددية الحزبية على مستوى العالم، وكيف مهد ذلك الطريـق لمشـاركة أكـبر للنسـاء في السياسة وتمثيل أكبر في البرلمانات. وعلى المنوال نفسه، سـيكون الحفـاظ على مؤسسات الديمقراطية السياسية وتعميقها أمرًا لاغنى عنه لصيانة النجاحات السياسية التي حققتها النساء، والا سـتتبدد هـذه النجاحـات وتـذهب أدراج الريـاح كمـا حـدث في زيمبـابوى (13). إن الفصـل الخـاص بروانـدا في هـذا الكتـاب يحـذر من أخطـار عـدم اكتمال التحول واحتمال انعكاس المسار الديمقراطي على المكاسب السياسية للنساء على المستوى الوطني.

إن الحالات التي يـذكرها الكتـاب مـا هي إلا عينـة من قصـص كثـيرة عن النسـاء، عـبر القـارة الأفريقيـة، اللاتي ناضـلن ومـازلن يسـعين من أجـل إصـلاح نظم الانتخابـات، والتمثيل السياسي، والتغيير التشريعي والتحول المؤسسي. ورغم أن هذه الحالات هي حالات ممثلة للنجاحات التي حققتها النساء الأفريقيات والتحـديات اللاتي تـواجههن في البرلمانات الأفريقية، هناك قصص أخرى لا تعد ولا تحصى يمكن سردها أيضًـا، ونتمـنى أن نفعل ذلك، عن كيـف تنتشـر قضـايا النـوع الاجتمـاعي وتأخـذ مكانهـا في السياسـة الأفريقية المعاصرة. إننا نتمنى أن يكون هـذا الكتـاب جـزءًا من حركـة تعم كـل أجـزاء القارة لزيادة التمثيل السياسـي للنسـاء، وهـذه الحركـة هي بالتـالي جـزء من الحركـة العالمية من أجل نيل النساء حقوقهن في الهيئات التمثيلية. نأمـل أن يسـهم كتابنـا في هذه العملية بأن يقدم الملامح للاستراتيجيات العديـدة للنجاحـات الـتي حققتهـا النسـاء الأفريقيـات، وأن يلقى الضـوء أيضًـا على بعض العقبـات المؤسسـية والثقافيـة الـتي لا

تزال تتحدى تمثيل النساء وتعوق تأثيرهن التشريعي. والـدروس الـتي يمكن أن تعلمهـا النساء الأفريقيات في البرلمان وتتعلمها أيضًا، بل العامة وأن تعلمها لنساء العـالم، هي دروس لا تقدر بثمن من أجل الوصول إلى فهم مقارن لكيف تؤثر الحركات الاجتماعيـة على السياســة الانتخابيــة، وكيــف يمكن تضــمين النــوع الاجتمــاعي في التيــار العــام للمناظرات التشريعية ومخرجاتها، وكيف تستطيع المجموعات المختلفة أن تجد الوحدة والقوة داخل هوية مشتركة.

الهوامش:

من كتاب:

Women in African Parliaments. Edited by Gretchen Bauer and Hanah E. Britto London: Lynne Riemer Publishers, 2006.

1- الهيئات التشريعية الوطنية قد تتكون من مجلس واحد أو مجلسين. والمقارنات بين الدول بخصوص النساء في المجالس التشريعية، مثل تلك التي يجريها بانتظام "الاتحـاد البريطاني الـدولي"، تشـير إلى تمثيـل النسـاء في المجلس الوحيـد أو المجلس الأدنى من الهيئة التشريعية الوطنية.

2- www.ipu.org/wmn-e/world.htm

3- في سنة 2001 كانت هناك 15 مليون امـرأة في أفريقيـا جنـوبي الصـحراء من بين 18 مليون امرأة مصابة بمـرض متلازمـة نقص المناعـة المكتسـب (الإيـدز) في الـدول النامية.

وصل معدل الخصوبة بين نساء أفريقيا جنوبي الصحراء إلى 5.4 أطفال لكل امرأة في الفـترة من 2000 -2005، وذلـك مقارنـة بمعـدل 2.5 طفـل لكـل امـرأة في أمريكـا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و3.3 أطفال لكل امرأة في جنوب آسيا. وتقل نسبة النساء القادرات على القراءة والكتابة في أفريقيـا جنـوب الصـحراء عن نظـيراتهن في شـرق آسـيا وأمريكـا اللاتينيـة وفـق أرقـام سـنة 2001 (54% مقابـل 81%،ـ 88%، على الــترتيب)، وإن كـانت أفضـل من النسـبة لـدى النسـاء في جنـوب آسـيا (45 %) www.hdr.org

4- في 30 أبريـل 2005، كـانت السـنغال في المركـز الثـامن والأربعين على مسـتوى العالم، بنسبة 19.2 % نساء في جمعيتها الوطنية، وهي نسبة لا تزال متقدمة جـدًا عن الغالبيـة العظمى من الـدول الأفريقيـة. وكـان المتوسـط الإقليمي لأفريقيـا 15 % في المجلس الوحيد أو الأدنى، 14.2% في مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى.

www.ipu.org/wmne/classif.htm

5- ثمـة كميـة هائلـة من الادبيـات عـبر عقـود من البحث والدراسـة تغطى النسـاء في السياسة، بمـا في ذلـك النسـاء في المجـالس التشـريعية، من الـدول الناميـة أساسًـا. وبعض هذه الأدبيات مذكورة في قوائم مصادر هذا الكتاب.

6- هناك دراستان حديثتان أخريـان (Geisler 2004, Morna 2004) تركـزان على النساء في السياسة في الجنوب الأفريقي، وهمـا تشـملان- لكنهمـا لا تقتصـران على – النساء البرلمانيات. وتركز Ballington (2004) على الحصص كآليات لانتخـاب مزيـد من النساء للبرلمانات الأفريقية.

7- يشير Matland and Taylor (1997) و (Goetz and Hassim (2003، 28 إلى تمييز Pitkin(1967) بين "الوقوف من أجل" جماعة بعينها "كما لـو كـانت حرفيًـا نسخًا بيولوجية علناً" وبين "العمل من أجل أو لمصلحة جماعة بعينها" مثـل الفـرق بين التمثيل الوصفى والتمثيل الجوهري. وتشير Hyland Byne (1997) إلى الفـرق بين التمثيل الكمي والتمثيل الكيفي.

8- تعرض تطبيق مفهوم الكتلة الحرجة على التمثيل التشريعي للنساء إلى نقد متزايــد في السنوات الأخيرة. انظر/ ى إلى Childs and krook (2005)

9- تعتبر قوائم نظم التمثيل النسبي هي الأكثر شـيوعًا في نظم التمثيـل النسـبي ففي نظام قائمة التمثيل النسبي يصوت الناخبون لحـزب وليس لمرشـح. وتحصـل الأحـزاب على مقاعد تتناسب مع نصيبها الكلى من الأصوات. والمرشحون الفائزون يؤخذون من القوائم بحسب ترتيب وضعهم عليها. وفي نظم القـوائم المغلقـة لا يسـتطيع النـاخبون التأثير في مسـألة مَنْ مِن مرشـحي الحـزب سـوف ينتخب. أمـا نظـام "من يـأتي أولاً يحصل على المنصب" هو واحد من أربعـة أنمـاط من نظم الأغلبيـة - التعدديـة. تجـرى الانتخابات في دوائـر ذات عضـو واحـد، والمرشـح الـذي يحصـل على معظم الأصـوات (حتى ولو لم تكن بالضرورة الأغلبية المطلقـة) يفـوز. أمـا نظم التمثيـل شـبه النسـبي الانتخابية، والـتي يوجـد منهـا نمطـان، فهي تقـع مـا بين نظم الأغلبيـة- التعدديـة ونظم التمثيل النسبي (Matland 2002. 2- 3). ونظم دائرة العضو الواحد الأغلبيـة (مثـل نظـام الأول يحصـل على المنصـب، وهـو أكـثر النظم الانتخابيـة شـيوعًا على مسـتوى العالم) "قد ثبت أنها أسوا النظم الممكنة للنساء" (Matland 2002. 9).

10 - انظري إلى Ibrahim (2004) - تحليل لتأثير السيدات الأوائل في السياسة في أفريقيا، حتى اليوم.

11- ثمة دراستان حديثتان عن زيادة التمثيل الانتخابي للنساء في أفريقيا توردان كثـيرًا من الاسـتنتاجات نفسـها الـتي توصـلنا إليهـا. تعـرف Ballington (2004) اسـتخدام حصص ونظم انتخابية بعينها، قوة وتماسك الحركات النسائية الوطنيـة، الضـغوط الـتي تمارسـها الحركـات والمنظمـات النسـائية الدوليـة، والاسـتخدام الاسـتراتيجي لنوافـذ الفرص السياسية، بوصفها عوامل ساعدت على زيـادة التمثيـل السياسـي للنسـاء في أفريقيا في التسعينيات من القرن العشـرين وسـنوات العقـد الأول من الألفيـة الثالثـة. وتربـط Morna (2004) بين زيـادة تمثيـل النسـاء في عـدد قليـل من دول الجنـوب الأفريقي بنظام التمثيل النسبي الانتخابي وحصص النوع الاجتماعي التي يتبناها الحـزب السياسي أو المقاعد المحجوزة للنساء. وترى Morna أيضًا أن الدول التي فيهـا أعلى نسبة من النساء في السياسة كانت قد خرجت مؤخراً من مواقف نضـال أو صـراع، أو فيها أحزاب حاكمة ذات توجهات اشتراكية ديمقراطية، أو كلاهما معًا.

12- تعـرف Molyneux احتياجــات النســاء العمليــة بحيث تشـمل معظم الحاجــات الأساسية الملحة (أو الضاغطة)، كالحاجة إلى مأوى آمن، وتغذية كافية، ورعاية صـحية، وماء نظيف للنساء وأسرهن، وضرورة التوظيف الآمن لضمان فرص مستمرة للوصول إلى هذه الحاجات الأساسية. وبعد هذه الضروريات الأساسية للبقاء، تحدد Molyneux الحاجات الاستراتيجية للنساء التي من شـأنها إحـداث تحسـن هائـل على مكـانتهن في

المجتمـع، كالحمايـة التشـريعية (القانونيـة)، والوصـول إلى التعليم والتوظيـف وحقـوق الأرض، ووضع نهاية للعنف على أساس النوع الاجتماعي.

13- تعزو Ranchod- Nilsson (274- 1998) إلغاء قانون "السن القانوني للأغلبية" في زيمبابوي سنة 1999 إلى زيادة تركز السلطة في دولـة الحـزب الواحـد، ممـا أدى إلى تحول في أيديولوجية الدولة للنوع الاجتماعي وتغير درامي في تقسـيم الدولـة إلى أهالى ودخلاء.

تبنى الظلم:

البطريركية العنصرية وتفكيك الفعل الإيجابي (*)

نجيري جاكسون

ترجمة: شهرت العالم

موجز:

يبحث هـذا المقـال في التـوتر القـائم بين النضـالات الـتي تسـتهدف تحقيـق المسـاواة العنصرية وبين الجنسين. ويجادل الكـاتب أن الـذكور الـبيض غالبـا مـا كـانوا يحرضـون النساء البيض ضـد الأمريكـيين الأفارقـة، ويحرضـون الـذكور الأمريكـيين الأفارقـة ضـد المسـاواة بين الجنسـين، في محاولـة لإضـعاف تـأثير النضـالات الراميـة إلى تحقيـق المساواة العنصرية وبين الجنسين والإبقاء علي التفوق البطريركي للذكور البيض.

قد توافق الغالبية علي أن الأبوة ليست شـيئًا سـيئًا في حـد ذاتهـا. لكن البطريركيـة – الحكم الأبوي – ليست شيئًا جيدًا. ذلك أن البطريركية تُعد موقفًا إيـديولوجيًا واجتماعيًـا في الوقت نفسه. إنها ترتكـز على نقطـة انطلاق أساسـية تطـرح أن الـنزوع الطـبيعي (بحكم الجينـات) والحكم الإلهي والممارسـة التاريخيـة يعتـبرون أن مـا يتـولى الرجـال حكمه يعد أساسيًا، وما يعد أساسـيًا يتـولى الرجـال حكمـه. هـذا علاوة على الافـتراض القائل أيضًا إن الأمر يجب أن يكون على هذا النحو. إن هذه الفكرة حول تفوق الذكر – مثلها مثـل إيديولوجيـة تفـوق الـبيض - تسـتخدم الترتيبـات الاجتماعيـة غـير التمسـاوية والقائمة حاليًا دليلاً علي صحة أساسها. ولقد كانت حقيقة إدارة الـبيض/ الـذكور لأغلب العالم – وهو الأمر الذي كان واقعًا لفـترة من الـوقت- تقـدم كـدليل كـاف لتحديـد من الذي يجب أن يتولي المسئولية. وتكمن أطروحتي في أن هذا الـتزاوج بين البطريركيـة والعنصرية يمدنا بمعلومات حول الهجوم الذي تعرض له الفعل الإيجابي.

أسطورة الديمقراطية الأمريكية

إن الحديث عن أن الولايات المتحدة لم تكن أبدًا مجتمعًا عادلاً هو حديث حقيقي وليس مجرد عناوين إخبارية. ويقول سميث (Smith) في دراسته بعنـوان "قـوانين المواطنـة الأمريكية" - (American Citizenship Laws) - إن: "... صناع القرار، خلال أغلب تاريخ الولايات المتحدة، قاموا دون اعتذار ببناء المواطنة الأمريكية من زاوية التراتبيات غـير الليبراليـة، والعنصـرية غـير الديمقراطيـة، والإثنيـة، وبين الجنسـين" (Smith,.1 1997, p). وعند حديثه عن "القيود المفروضة على الهجرة، والتطبيع، والمواطنة على قـدم المسـاواة"، يصـر سـميث على أن الثقافـة السياسـية والممارسـات السياسـية للولايات المتحدة "أظهرت معتقدات مشوبة بالعاطفة تطـرح أن أمريكـا كـانت – بحكم حقها – أمة بيضاء، أمة بروتوستانتية، أمة ولد فيها الأمريكيـون الحقيقيـون الرجـال من أسلاف أنجلو ساكسـونيين" (p.3). وبجمـع كـل البحـوث التاريخيـة، والـتي تشـهد على النضالات ضد السلطة المعادية للديمقراطيـة في شـمال أمريكـا، نجـدها تملأ مجلـدات عديدة (Zinn, 1995; Higgibotham.1978).

إن الخطابـة الـتي تـدور حـول "إعلان الاسـتقلال والدسـتور"، فضـلاً عن بنيـة حكومـة الولايـات المتحـدة، يجـري استحضـارها دومًـا كـدليل على جـوهر المسـاواة المزعـوم للثقافة السياسية والقيم الاجتماعيـة في الولايـات المتحـدة (Zinn 1991). ونجـد أن

واقـع العبوديـة، والأشـغال الشـاقة الموثقـة، والإبـادة الجماعيـة للشـعوب الأصـلية، والأشكال الواسعة والخبيثة للتميـيز ضـد المعـاقين وكبـار السـن والنسـاء والجماعـات العنصـرية والعرقيـة، وضـد المثليـة الجنسـية سـواء بين الرجـال أو النسـاء، وضـد المتحولين، غالبًا ما يجرى تجاهلها بعجرفة على اعتبار أنهـا مجـرد هفـوات عرضـية في سياق النبض الديمقراطي المفترض أنه يعمـل على تثـبيت دعـائم الحيـاة في الولايـات المتحدة، ويجادل هذا المقـال أننـا نجـد - على العكس من ذلـك – أن المبـدأ الأساسـي لقانون الولايـات المتحـدة والسياسـات والقيم الاجتماعيـة يتمثـل في افـتراض مسـبق بالحكم الأبوي – أي البطريركية. وتوجـد في أعمـاق هـذا المبـدأ تلـك الأفكـار المتعلقـة بالعنصـر والطبقـة والنـوع الاجتمـاعي، والـتي تفسـر المعارضـة التاريخيـة والدائمـة للسياسات والممارسات التي ترتقي بالتطبيق العملي للمساواة والديمقراطية. ويتمثل أفضل فهم للمناقشات المعاصرة حول الفعل الإيجابي، وغيره من الجهـود الراميـة إلى إغلاق الفجوة بين الوعد المزعوم بالمساواة والواقـع الاجتمـاعي اليـائس الواضـح، في وضـعها في إطـار يؤكـد عـدم اشـتمال الوثـائق الأساسـية لقـانون الولايـات المتحـدة وسياساتها على مناصرة الوعد بالمسـاوة. لقـد أصبح هـذا الوعـد، بـالأحرى، نوعًـا من الموضة – على مر الزمن - من خلال حركات المعارضة التي تعـارض الأفكـار والوثـائق والممارسـات المعـدة لحمايـة وإثـراء ودعم الحكم الأبـوي. وتُشـكل سياسـات الفعـل الإيجابي إحدى تلك الحركات المعارضة.

لقـد مـرت 42 سـنة منـذ أن قـام الـرئيس كينيـدي بـالتوقيع على الأمـر التنفيـذي رقم 10925 لعام 1961 واسـتخدام مصـطلح "الفعـل الإيجـابي" للمـرة الأولى، ممـا أجـبر الأطراف المتعاقدة علي عـدم الاشـتراك في الأعمـال التمييزيـة الـتي تحـد من فـرص العمل أمام الأمريكيين الأفارقة. وكانت الأفعال التي قام بها بعد ذلك كل من الرئيسين جونسون ونيكسون والكونجرس والمحاكم والشركات الخاصة تطـرح أن الأمـة تـرغب في مواجهة ماض خسيس، ضم معاملة الأمريكيين الأفارقة والنساء بوصفهم "أقـل من مواطن كامل المواطنة" (Curry. 1998). وقد جرى إرساء أسس العمل الأيديولوجي الذي يستهدف تبرير السياسات الجديدة التي تُجرم التمييز العنصري، وبعد ذلك التمييز بين الجنسين. كما أن الضرورات والدوافع الأخلاقية للسياسات، فضـلاً عن الثمن الـذي دفعتـه الحركـات الاجتماعيـة الـتي حـاربت العنصـرية والتميـيز على أسـاس الـذكورة والأنوثة، قد أدت إلى تعزيز قرار أنصار المساواتية الجديدة وإيمانهم الراسخ. وقـد أدت المعارضـة الفوريـة والمكثفـة وجيـدة التنظيم لمثـل تلـك السياسـات إلى الكشـف عن إجماع غير مستقر، مزقته تحديات التوزيع الدائمة الموجـودة في قلب أغلب النزاعـات السياسية. وباتخاذ القرار وتقنين ما يجب القيام بـه، أصبح تخصـيص المـوارد من أجـل تنفيذ السياسات في اقتصاد الأرجوحة الأفعوانية اختبارًا للإرادة. وعلي الرغم من مرور أربعة عقود من الحقوق المدنية والفعل الإيجابي، وتبيان علامات متواضـعة من التقـدم نحو. عدم خلق مجتمع يـزعم اسـتعداده لممارسـة القيم الديمقراطيـة، فقـد اسـتمرت أوضـاع المسـاواة (Farmer, 2003; Fields and Wolff, 2000, Gibelman. 2003).

المعارضة

يصر ناقدو الفعـل الإيجـابي على أن مثـل هـذه السياسـات تضـعف من نوعيـة العمالـة والحياة الأكاديمية، وتنتهك الحق في العملية واجبـة الأداء والمشـمولة بحمايـة التعـديل الرابـع عشـر لدسـتور الولايـات المتحـدة. وترتكـز المعارضـة السياسـية والإيديولوجيـة للفعل الإيجابي – وما يتعلق به من سياسات ومبادرات الحقوق المدنية – على العنصـر باعتبـاره فئـة "مشـبوهة" من شـأنها (بعكس اللغـة الأصـلية والمنطـق الأصـلي لهـذه السياسـات) أن تـتيح للجماعـات العنصـرية المقهـورة تاريخيـا أن تعـزز أو تسـتفيد من التفضيلات غير العادلة التي تضر بالبيض الأفراد. هذا هو الزعم الذي تطرحــه أهم ثلاث قضايا عارضت استخدام العنصر عند الالتحاق بالكليات - باك (Bakke. 1978)، هـوب

وود (Hopwood 1998)، وقضية ميتشيجان (Michigan case) التي ستحكم فيها المحكمة العليا هذا الصيف. كان تقديم الدعوى في قضيتي هوب وود في تكساس وجوتر في ميتشيجان من جانب نساء البيض. وتدور القضيتان حول "الدافع"، وأقامهما مركز الجناح اليميني للحقوق المدنية. وتلقي القضيتان الضوء علي التوتر القائم بين القهر العنصري والقهر القائم علي النوع الاجتماعي في الولايات المتحدة، وتكشف هاتان القضيتان عن فاعلية استخدام كل من العنصرية والتمييز على أساس الذكورة والأنوثة لتفكيك السياسات المعدة لوضع نهاية لهذا الشكل وغيره من أشكال التمييز.

وتطرح حجج الفعل الإيجابي تساؤلاً حول مدى عدالة الإضرار بالبيض الأفراد لصالح حماية جماعة "مفضلة" بوجه خاص. هذا هو السؤال الذي طرحه مقدمو الدعوى في ميتشيجان. وبتحريف ساخر للمنطق، يعمل مركز الحقوق الفردية لصالح المتقاضين الذين يقيمون دعوات باسم أفراد آخرين يشكون من التمييز الذي يعانون منه لانتمائهم إلى تلك الفئة. هذا، على الرغم من تأكيد المركز أن الدستور لا يحمي سوى الأفراد، وأن المغالطة المركزية ومشكلة العمل الإيجابي تكمن في حماية المجموعات. وتجادل هذه الورقة أن هذا الزعم والتساؤل ينغرسان في الأفكار البطريركية الكلاسيكية حول السلطة التي تتقاسم وتدعم "الرؤية العالمية العنصرية" (Smedley 1993) والحكم الأبوي.

ما البطريركية العنصرية؟

تعد البطريركية العنصرية منظومة معقدة من المعتقدات والممارسات التي تدافع – مجتمعة - عن مذهب تفوق الذكور البيض (Goldberg, 1999; Harris 1855)، وحتى عندما يقوم أنصار الحكم الأبوي بدعوة الأمريكيين الأفارقة والنساء إلى دوائرهم، فإن ذلك يكون بهدف حماية الحكم الأبوي والحد من نفوذ الجماعات العرقية. وتعمل البطريركية العنصرية على تبرير الاعتداءات السياسية والإيديولوجية على النساء. كما تؤثر تأثيرًا مناوئًا مبالغ فيه على الأمريكيين الأفارقة وغيرهم من النساء من الأصول العرقية. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن تقارب التفكير العنصري والتفكير التمييزي على أساس الذكورة والأنوثة يسفر عن تحالف بين الرجال البيض والنساء، والرجال الأمريكيين الأفارقة، والذين يقومون بدور المتحدثين الرسميين المكلفين بالعمل كمتحدثين رسميين عن النوع الاجتماعي والعنصرية، حيث يوضحون ويبررون المواقف والسياسات التي تنكر دلالة التمييز بين الجنسين أو التمييز العنصري (Rice, 2001; Steele 1998; McWhorter 2000. 2002. 2003).

في مجتمع الأمريكيين الأفارقة، كان الدفاع عن البطريركية شريكًا لفكرة تخنيث الأمريكيين الأفارقة الذكور بواسطة العنصرية، علاوة على الدعوة إلي القيم الأسرية، واعتبار السبب في مشكلات الأمريكيين الأفارقة يتمثل في الإجهاض ووجود أسر معيشية تعيلها النساء، فضلاً عن الاعتماد على الرفاه. وقد كان ذلك بمثابة المنطق خلف عمليات إصلاح الرفاه في عهد كلينتون (Jennings, 2003; Rice 2001). ووفقًا لما يطرحه بعض الباحثين، أنكر التخنيث على الرجال الأمريكيين الأفارقة فرصة ممارسة واجباتهم الأبوية المناسبة أو الاستمتاع بمميزات البطريركية الممنوحة لمجموعة مختارة من الذكور. إن الترويج لتفوق الذكور بين الأفارقة المستعبدين كان يمكن أن يقوض العبودية (Davis 1983). ويذهب بعض النقاد إلى أن تفكيك أدوار الجنسين على نحو مناسب هو المسئول عن "تدهور" الأسرة السوداء، نظرا لما ينتج عن ذلك من إبعاد الذكور كقادة للأسر المعيشية و"حرمان" العائلة من القيادة، ونماذج الأدوار، وكاسبي الرزق (Moymihan 1965,Staples, 1986; Murray 1984) وتؤدي مثل هذه الحجج إلى تقليص دلالة استمرار العنصرية والتمييز على أساس الذكورة والأنوثة، والتي تعتبر – على الأرجح - الجاني المسئول عن استمرار جوانب عدم المساواة.

ويعبر معارضو سياسات الفعل الإيجابي عن معارضتهم لتقدم العدالة والمساواة. وكما أوضحت قضية ميتشيجان، يؤكد هؤلاء النقاد التزامهم بالمبادئ المجردة للعدالة – وهي الحياد وعدم التحيز – كما يستخدم مؤيدو الفعل الإيجابي التصنيف العنصري للتمييز الحياد وعدم (Center for Individual Rights; National Association of Scholars). وعلى حين كانت معارضة الفعل الإيجابي بقيادة الذكور البيض المحافظين، نجدهم ينشدون الدعم ويكفلونه من أعضاء الدوائر التي تستفيد قطعا من ذات السياسات التي تعارضها، على أن ما يطرحه الحلفاء يتمثل في وضع حدود لفكرة "المصير المرتبط" بالعنصرية أو النوع الاجتماعي بوصفه شرطًا كافيًا للتنبؤ بدعم أو رفض الفعل الإيجابي (Dawson 1994). ويكشف التحالف – وإن كان بقدر من المبالغة – عن الانقسامات الإيديولوجية في مجتمع الأمريكيين الأفارقة، وذلك عبر توفير غطاء وبرامج واسعة النطاق لا تتناسب عن عمد مع نمط وجهات النظر التي أمكن الكشف عنها في اقتراع الرأي العام الذي أجري للأمريكيين الأفارقة، وخاصة فيما يتعلق بالفعل الإيجابي وقضايا الحقوق المدنية. ولا يقود هذا التحالف إلى تقليص الأسس التي تستند إليها المعارضة بشأن الفروض الفلسفية وراء معارضة الديمقراطية والعنصرية والتمييز على أساس الذكورة والأنوثة. وعلى الرغم من أن أجندة المعارضة لا تلتزم بالمساواة والعدالة بوضوح، فإنها تتخفى وراء قناع الخطابة التي تزعم الغيرية الليبرالية. إن مشاركة أعضاء المجموعات – الذين أعدت تلك السياسات لمصلحتهم - في تلك الأجندة، يترجم على نحو غير صحيح إلى الأصالة والمشروعية. أي، بينما توجد اختلافات فلسفية واضحة بين المؤيدين والمعارضين للفعل الإيجابي - نظرًا للتجانس الواضح بين ديموجرافيات المعارضة – يمارس المعارضون سياسات الهوية نفسها التي يزعمون معارضتها.

النوع الاجتماعي في مواجهة العنصر

يعرف أغلب تلامذة النزعة النسوية خطاب أبيجل أدامز (Abigail Adams) إلى زوجها جون (John) في عام 1776، والذي تحثه فيه على "تذكر السيدات" لأنه كان يصيغ "مدونة جديدة للقوانين" تصبح فيما بعد الدستور. لكن الاقتباس الذي لا نسمعه غالبًا يتمثل في تأكيدها التالي: "إن جنسك يتسم بالطغيان من حيث طبيعته، وهي حقيقة راسخة بدرجة كبيرة تتيح الإقرار بعدم وجود نزاع لماذا إذن، لا نضعه خارج سلطة الخبثاء والخارجين على القانون لاستخدامنا بقسوة وبلا كرامة... إن الرجال الذين يمتلكون المشاعر، في جميع العصور، يمقتون بشدة تلك العادات التي تعاملنا بوصفنا التابع الذليل لجنسكم". وجاء رد جون أدامز على النحو التالي: "يعرف الرجال ما هو أفضل من إلغاء نظامنا الذكوري" (Amdrews, 1995, PP. 33- 34). كان جون وأبيجل يملكان بعض العبيد. وبالتالي، لم يكن من الممكن ترجمة الرغبة في تلبية احتياجات النساء إلى الاهتمام بمأزق الأفارقة المستعبدين. لقد أقر جون أدامز بأن العبودية وإخضاع النساء تعد من أبعاد النظام الذكوري، والذي استفاد منه الذكور البيض. وفي أحيان كثيرة، كان العنصريون والبطريركيون يزعمون أنهم يولون أفضل اهتمام برعاياهم، ومن الضروري الحفاظ على الترتيبات القائمة من أجل حماية كل فرد. وبالمثل، يتهم معارضو الفعل الإيجابي النزعة الأبوية الموروثة في تلك السياسات بأنها تفترض – كما يصرون - عدم إمكانية النساء والأمريكيين الأفارقة المنافسة على قدم المساواة. ويناصر المعارضون أشكالاً من الحياد مثقلة بتحيزات تميز الذكور البيض (Guinier 1997). وتطرح البحوث الحديثة أن الكليات "تفضل بشكل روتيني قبول الأولاد على البنات اللاتي يقدمن طلبات التحاق أفضل" من أجل الحفاظ على توازن النوع الاجتماعي، حيث إن عدد البنات اللاتي يلتحق بالكليات أكبر من عدد الأولاد" (Lewis 2003). ونظرًا لأن الكليات تفسح مجال الالتحاق أيضًا للاعبين الرياضيين، وأبناء خريجي الجامعات، وسكان الدولة الذين تقل درجات قبولهم الكلية، فإن السؤال الذي يتكرر طرحه هو: لماذا لم يتولى "مركز الحقوق الفردية" إقامة دعاوى قضائية ضد المؤسسات التي تنخرط في مثل تلك الأشكال الواضحة من الفعل الإيجابي؟ هل يرجع ذلك إلى أن أغلب اللاعبين الرياضيين من الذكور، ويضفون طابعًا

شخصانيًا علي الأفكار التقليدية حول الذكورة والتي تطرح تعرض البطريركية للإزاحة عن طريق المطالبة بالمساواة بين الجنسين؟ وهل يمكن أن تكمن المسألة في أن المال (مساهمات الخريجين) يشتري إمكانات النفاذ؟

إن النزاعات التي شهدتها الحركات المنادية بحق المرأة في الاقتراع في القرن التاسع عشر، والتصريحات العنصرية الكلاسيكية من جانب قادتها، فضلاً عن عنصرية منتصف القرن العشرين داخل الحركة النسائية، تقدم خلفية تاريخية لتحذير النساء الأمريكيات الأفارقة من ربط مصيرهن بمصير النساء البيض. وبالفعل، فإن الخطاب المعاصر حول الفعل الإيجابي يذكرنا بخطاب الأسلاف، وبالقوانين والمبادئ الدستورية والممارسات الاجتماعية. إن استمرار النزوع القضائي لوضع سياق وخصائص داخل المبادئ العامة، التي يجب أن تتيح معلومات وشكلا للقرارات في قانون الدعوى المنفرد، يقدم نهجًا "واحدًا مناسبًا للجميع" تجاه عدم المساواة (Guinier 1997). على أن "المصطلحات المطاطية في طابع الأمة يمكن أن تغلق التوتر الأخلاقي والقانوني، لكن المراوغة توضح، بدلاً من أن تحجب، حقيقة أن المبادئ المؤسسة لحرية الأهداف البطريركية قد أمكن ضمانها علي نحو انتقائي" (Lively, p 2). وعلى حين تُستخدم اللغة المهذبة قناعًا لإخفاء الحماية الدستورية للعبودية، فإن هذه الوثيقة تُعتبر أقل غموضًا فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. لقد أدى قانون الولايات المتحدة وعاداتها إلى "ترك النساء مجبرات على الصمت، وغير ممثلات على نحو صحيح، ومحرومات، وخاضعات" (P. Smith 1993, p.1)، لكن النساء الأمريكيات الأفارقة واجهن تهديدًا إضافيًا وواجهن إهانة الاسترقاق الحقيقة التي جعلت فريدريك دوجلاس وهي (Frederick Douglassيؤكد أهمية تأمين حق الانتخاب للرجال الأمريكيين الأفارقة، عندما أصبح الاختيار إجباريًا (Philip Foner 1976).

إن العقلانية في مواجهة توسيع حق الانتخاب ليشمل النساء، في القرن التاسع عشر، تبدو تبريرًا لتفكيك الفعل الإيجابي في القرن الحادي والعشرين. وهو الأمر الذي يتضمن خطابًا حول أدوار النوع الاجتماعي المناسبة، وحقوق الدول، ودور الحكومة ومسئولياتها، وبنية الأسرة وقيمها -Murray, 1984; Staples, 1986; Tucker and Mitchell Kerman1995) على أن هناك اعتبارًا جديدًا يضاف إلى جوانب القلق في القرن 19 حول النساء وبنية الأسرة وحق الانتخاب، عند مناقشة القوانين والسياسات الاجتماعية التعويضية في القرن العشرين: إمكانية تعرض الذكور البيض للتأثر من جراء مطالب المساواة العنصرية وبين الجنسين. لكن هذا الزعم يمكن دحضه بسهولة عن طريق الاستعانة بالمقاييس الشائعة للرفاه الاجتماعي. ومع ذلك، تذكرنا هذه الهيستيريا المهذبة حول سيطرة النساء بالمزاعم الكلاسيكية المتعلقة بمخاطر منح حق الانتخاب للأمريكيين الأفارقة، والتي عرضت دراميا في فيلم "ميلاد أمة" (Birth of a Nation). إن تقدم وضع الأمريكيين الأفارقة لا يقلل من وزن جوانب عدم المساواة الدائمة (Farmer, 2003; Hinton 2003). وما يصدق على عدم المساواة بين الجنسين يصدق أيضًا على العنصر.

"نظرًا لأن الحواجز الرسمية... قد... أمكن التخلص منها – أصبح بإمكان النساء التصويت، واحتلال المواقع القيادية، والالتحاق بالكليات، والمشاركة في الأعمال التجارية، وحيازة الأملاك، وإبرام التعاقدات، وغير ذلك - يمكن أن يتصور الناس أن المساواة قد تحققت. وبالتالي، يجب تفسير التفاوت في الإنجاز - فجوة الأجور، على سبيل المثال – بواسطة الاختلاف في القدرات أو بالعوامل الاجتماعية التي تتجاوز نطاق القانون" (Smith, 1993, p 12).

وخلال السنوات العشر الماضية، أصبح الاتهام بالتمييز العنصري يُشكل أعلى نسبة مئوية من تهم التمييز التي تنظرها المحاكم والمرفوعة من جانب "لجنة المساواة في فرص العمل". وتبلغ النسبة المئوية من تهم التمييز العنصري 35.4%، والتمييز الجنسي 30.2% من مجمل التهم التي تنظرها المحاكم والمرفوعة من جانب "لجنة المساواة في فرص العمل" في عام 2002. وعلى الرغم من زيادة الدعاوى القضائية، فإن عدد ما يصل منها إلى مرحلة التعويض المالي قد انخفض بدرجة دالة (EEOC Charge Statistics). وحتي على الرغم من تجريم التمييز، فإن ثلاثين سنة من البحوث حول التمييز العنصري وبين الجنسين تؤكد بالوثائق استمرار كليهما.

معنى ميتشيجان

تعد قضية ميتشيجان بمثابة استعارة تعبر عن الصدام قديم العهد بين العنصر والنوع الاجتماعي في الولايات المتحدة. في هذه القضية، قامت امرأة بيضاء بتحدي سياسة الالتحاق بكلية القانون التي تواجه ميراث التمييز ضد الأمريكيين الأفارقة، وبدلاً من اتباع خطى "المجموعة" المسئولة عن التمييز ضد النساء والأمريكيين الأفارقة (الذكور البيض)، نشط مركز الحقوق الفردية في اجتذاب أصحاب الإدعاء البيض المستعدين لمعارضة أكثر المجموعات إصابة بالوصمة الاجتماعية، وبالتالي أكثر المجموعات عرضه للزعم بأن "تفضيلهم" يسفر عن معاملة غير عادلة للنساء البيض.

ومع ذلك، لم تبدأ البحوث النسوية المرتبطة بالبطريركية إلا خلال الثلاثين سنة الماضية في الكشف عن "خضوع النساء... والتدني بهن إلى دور واحد، والإبقاء على بقية جوانب الحياة للرجال" (P. Smith, 1993, p. 3). وقد واجهت النساء – مثلهن مثل الأمريكيين الأفارقة – مقاومة لا تصدق للجهود الرامية إلى إدخالهن إلى مجالات أوسع للحياة في الولايات المتحدة. وتعد ستينيات القرن العشرين علامة على الموجة الثانية من النضال من أجل حقوق المرأة. وفي أثناء السبعينيات، وبينما كانت المحاكم تسهم في توسيع حقوق النساء واستحضار خطاب دعم الحقوق المتساوية، كانت الثقافة الأوسع تتفاعل مع تزايد العداء والمعارضة للحقوق المدنية وحقوق المرأة. أما بالنسبة للنساء – كما هي الحال بالنسبة للأمريكيين الأفارقة - نجد أن الاعتداءات المعاصرة علي إدراجهن المحدود والتدريجي كانت تستحضر الأطروحات البيولوجية والثقافة التقليدية التي بررت بداية عدم المساواة.

إن بروز هذه الاعتداءات المعاصرة بهذه الكيفية يرجع إلى ظهورها بعد مرور سنوات على البحوث والأفعال التي توضح بشكل حاسم سخف تلك المزاعم. على أن قدرة الجمهور على سرعة إدراك هذه المزاعم الجاهلة تتعثر من جراء اختفاء تلك المزاعم بنجاح وراء قناع خطاب المساءلة المالية والعدالة والإحياء الرومانسي، بما يستحضر الحنين إلى العصور المبكرة عندما كانت النساء وكان الأمريكيون الأفارقة "يعرفون مكانهم". لكن اللغة ليست نزيهة إلى هذا الحد. وفي المقابل، يمكن أن ينجح لويس فاراخان (Louis Farrakhan) في تنظيم مسيرة الألف رجل، حيث يتجمع الرجال من الأمريكيين الأفارقة حول استراتيجيات المساعدة الذاتية وضرورة ترسيخ مكانهم المناسب في الأسرة (Carbado, ed 1999). ويعكس هذا النداء خطابًا محافظًا موجودًا بالفعل، وأجندة مماثلة داخل حركة الرجال. وبمقدور الرجال من مختلف الأعراق والجماعات العنصرية التحدث عن حاجة الآباء إلي تأكيد سلطتهم البطريركية، وبمقدور العلماء الاجتماعيين التحدث عن "مشكلة" الأسرة المعيشية التي تتولي المرأة قيادتها (ومؤخرًا – بما يستلزم حيادًا في مجال النوع الاجتماعي لا يبدو واضحًا في الاحصاءات – "الأسرة المعيشية التي تتكون من أحد الوالدين فقط"). ويثرثر الساسة - من كل نوع – بلا نهاية وبحنين إلى الماضي حول "القيم الأسرية".

لقد شهدت السنوات العشرين الماضية ولادة جديدة للتضامن العنصري بين البيض (أساسًا الرجال، ولكن مع وجود الكثير من النساء)، يدعمه تنازل الأمريكيين الأفارقة عن الاستراتيجيات القانونية السياسية لصالح أجدات المساعدة الذاتية المتبادلة (Humphreys and Hamilton 1995). إن الأمريكيين الأفارقة الذكور إما لم يدركوا أو لم يهتموا بتبعات استخدام ميزة الذكورة في النوع الاجتماعي لتحقيق التقدم في النضال ضد التمييز العنصري. وعلى الرغم من أن ضعف انتصارات "الحقوق المدنية" وحق الانتخاب في القرن التاسع عشر كان ينبغي أن تمثل للرجال الأمريكيين الأفارقة والنساء البيض دروسًا مختلفة حول العنصر والنوع الاجتماعي – حول استخدام النوع الاجتماعي كصدع يعمل ضد كل شخص ما عدا الذكور البيض – فإن الأمر لم يكن على هذا النحو. لقد كان درسا لم يذهب هباءً بالنسبة للرجال البيض الذين اجتذبوا بقوة الرجال الأمريكيين الأفارقة والنساء البيض داخل معارضة إيديولوجية وسياسية للسياسات المناهضة للتمييز.

إن الرفض النسوي للبطريركية، ونضال الأمريكيين الأفارقة من أجل الحقوق المدنية، قد أسفر عن حركة ارتجاعية بارزة. وقد أعادت هذه الحركة الارتجاعية التقسيم الطبقي الاجتماعي المبني لدعم البطريركية باعتباره – بدلاً من ذلك – رفضًا للرجال. إن العلاقات المتبادلة غير الصحيحة بين وضع الأمريكيين الأفارقة البيض المتدهور ووضع النساء البيض الآخذ في التحسن قد أدت إلى تعزيز العداء للأجندة النسوية. وأصبح نداء الأمريكيين الأفارقة – الناتج عن ذلك – من أجل التضامن العنصري يدور في جوهره حول الحفاظ على عباءة حكم الأب وإعداد الأبناء ليرثوها، وليس تحقيق العدالة. إنه نداء يتخفى وراء قناع الخطابة الذي يتفق بسهولة شديدة مع نفس الفروض الأساسية التي تغذي الجهود الرامية إلى تفكيك الفعل الإيجابي والدفاع عن عدم المساواة العنصرية. إن مجرد نظرة خاطفة إلى المنظمات والأشخاص المنخرطين في الاعتداء على الفعل الإيجابي تُعد كاشفة. إن الإدراج العرضي للأمريكيين الأفارقة أو النساء بوصفهم متحدثين رسميين عن العنصر أو النوع الاجتماعي، باسم الأطروحات المعارضة، يجب ألا يعمينا عن الأجندات المعدة لدعم البطريركية وما يرتبط بذلك من دعم العنصرية.

شكر من المؤلف:

أود أن أتوجه بالشكر إلي توني أفيجن (Tony Affigne) ومانيول أفالوس (Manuel Avalos) للساعات العديدة من الحوار والكتابة المشتركة، والتي ساعدتني علي صياغة بعض أفكار هذه الورقة البحثية، وخاصة فكرة البطريركية العنصرية.

الهوامش:

* نشر هذا المقال في:

The Western Journal of Black Studies, Vol. 27, No. 1, 2003

قائمة المراجع:

Andrews, Pat (1995). Voices of Diversity Perspectives on American Political Ideals and Institutions. Connecticut: The Dushkin Publishing Group. Inc.

Bergmann, Barbara R. (1996).In Defense of Affirmative Action. New York: Badic Books
Burbridge, Lynn C. (1995) “Policy Implications of a Decline in Marriage Among African Americans,” in The Decline in Marriage Among African Americans, M, Belinda Tucker and Claudia Mitchell-Kernan. Ed. New York: Russell Sage Foundation. 323-344.
Carbado, Devon W., ed. (1999). Black Men on Race, Gender, and Sexuality—A Critical Reader. New York: New York University Press.
Centor for Individual Righes. Website available at: http://www.cir-usa.org\.
Curry, George E., ed. (1996). The Affirmative Action Debate. Massachusetts: Perseus Books.
Davis. Angela Y. (1983). Women, Race & Class, New York: Vintage Books.
Dawson, Michael C. (1994). Behind the Mule: Race and Class in African
American Politics. New Jersey: Princeton University Press.
Farmer. Melanie Auetria (2003). “Asian Americans Divided Over Michigan
Affirmarive –Action Cases.” DiversityInc.Com, April 1. (accessed May 20, 2003). Available at http://www.diversityinc.com\members\4707print.cfm
Farmer. Melanie Austria (2003). “Race-Based Discrimination in Housing
Market Rises,” DiversityInc.com, April 18, 2003 (accessed March 19. 2003). Available at http://www.diversityinc.com\members\4802print,cfm
Fields, Judith and Edward N. Wolff (2000). “Gender Differentials in Industry Wage Premia, Affirmative Action, and Employment Growth on the Industry Level,: Gender Issues, Fall, Vo1. 18, 3-24.
Flax, Jane (1998). The American Dream in Black and White—The Calrence Thomas Hearings. New York: Cornell University Press.
Foner, Philp S., ed. (1976). Frederick Douglass on Women’s Rights. Connecticut: Greenwood Press.
Gibelman, Margaret (2003). “So How Far Have We come? Pestilent and {persistent Gender Gap in Pay, : Social Work, Vol. 48,22-33.
Golsberg, Steven (1999). “The Logic of Patriarchy, “Gender Issues, Summer, Bol. 17, 1-9. (accessed Mau 30, 2003). Available through InfoTrac One File, the Gale Group.
Guinier, lanai. Michelle Fine. And hane Balin 91997). Becoming Gentlemen –Women. Law School. And Institutional Change. Massachusetts: Beacon Press.
Guinier, Lani and Gerald Torres (2002). The Miner’s Canary: Enlisting Race, Resisting Power’; Transforming Democracy: Massachusetts: Harvard University Press.
Gutamn. Herbert G. (1977). The Black Family in Slavery and Freedom 1750-1925. New York: Vintage Books.
Harris, John (1855). Patriarchy. New York: Sheldon. Lamport & Blakeman.

Electronic Assess available at: http://80-www.hti.umich.edu.proxy.library.vcu.edu\cgi\t\text\text-idx?c=moa;idno=AED6473
Hine. Darlene Clark (2000). :Paradigms, Politic. And Patriarch in the Making of a Black History:Reflections in From Slavery to Freedom," Journal of Negro History, Winter-Spring, Vol. 85, 18-21.
Higginbotham, A. Leon, Jr. (1978), In the Matter of color—Race & The American Legal Process: The Colonial Period. New York: Oxford University Press.
Hinton, Eric L. (2002). "Blacks Denied Mortgages Twice as Often as Whites. " DiversityInc.com, October 2, 2002, (accessed March 19, 03).
Available at http://www. .diversityinc.com\members\3610print.cfm
Humphreys, Kcith and Eric G. Hamilton (1995). "Alternating Themes: Advocacy and Self-Reliance," Social Policy, Winter. Vol. 26, 2, 24. 33.
Jennings. James (2003). Welfare Reform and the Revitalization of Inner City Neighborhoods, Michigan: Michgam State University Press.
Lens, Vicki (2003). "Reading Between the Lines: Analyzing the. Supreme Court's views in Gender Discrimination in Employment, 1971-1982." Social Science Review, Vol.77, March, 25-52.
Lewis, Adrienne (2(103). "Threats to College Diversity Programs Pose Risks for Boys. " USA Today, May 23, 14A.
Lively, Donald E. (1992). The Constitution and Race. New York: Praeger.
Lords, Erik (2003). "Taking Sides: Legal Scholars May Be Divided in the Possible Outcome of the University of Michigan's Affirmative Action Cases, But They All Agree It Will Be Historic, "Black Issues In Higher Education, February 27, 2003 (accessed May 15, 2003). Available through LexisNexis.
MacDonald, John A. (2003). "Diversity or Racism? High Court Will Hear University of Michigam Bias Case, "Hartford Courant, March 30, 2003, A 1.
McWhorter, John H. (2000). Losing the Race: Self Sabotage in Black America. New York: Free Press.
-- (2002). "Need for Race Preferences Is Long Past, "Richmond Times Dispatch, December 15, 2002, El.
Moynihan, D. P, (1965). The Negro Family: The Case for National Action.
Washington, D. C.: Office of Policy Planning and Research, U.S. Department of Labor.
Mullings, Leith (1997). On Our Own Terms Race. Class and Gender in the Lives of African American Women. New York: Routledge,
Murray, Charles (1984). Losing Ground—American Social Policy 1950-1980. New York: Basic Books, Inc. Publishers.
National Association of Scholars. Website available at: http://www.nas.org\.

Rice, Joy K (2001). “Poverty, Welfare, and Patriarchy: How Macro-Level Changes in Social Policy Can Help Low-Income Women, “Journal of Social Issues, Summer, vol. 57,355 (accessed May 30, 2003). Available through InfoTrac one File, the Gale Group,

Smedley, Audrey (1993). Race in North America—Origin and Evolution of a Worldview, Colorado” Westview Press.

Smith, patricia, ed. (1993). Feminist Jurisprudence. New York: Oxford University Press.

Staples, Robert, ed. (1986). The Black Family Essays and Studies. 4th ed. California: Wadsworth Publishing.

Steele, Shelby (1998). A Dream Deferred--The Second Betrayal of Black Freedom in America. New York: Harper Collins Publishers.

Zinn, Howard (1995). A People’s History of the United States 1492 Present. New York: harper Perennial.

-- (1991). Declarations of Independence—Cross-Examining American Ideology. New York: Harper Perennial.

النساء في برلمان جنوب أفريقيا

من مرحلة المقاومة إلى الحوكمة

عرض: أماني الشاذلي

يقع الكتاب في 157 صفحة بالإضافة إلى المقدمة التي أعدتها الكاتبة حنا بريتون يليها سبعة فصول. وينتهى الكتاب بملحق لشرح منهج البحث الذي اتبعته الكاتبة في المقابلات الشخصية والمشاهدة للأحداث عن قرب وكيفية طرح المعلومات مع الحفاظ على سرية المصدر والمسئولية الأدبية تجاه كل من أفضت إلى الكاتبة بمعلومات ربما تكون أكثر مما ينبغي أن يفصح عنه. كذلك تذكر الكاتبة نوعية الأسئلة الموجهة إلى المشتركات وكيفية تحليل الإجابة عنها حسب عوامل مختلفة. بالإضافة إلى ملحق الكتاب، تستعين الكاتبة بملحق للإيضاح في مؤخرة الكتاب يضيف بعض التفصيلات لنقاط مرقمة في كل فصل، تم ينتهى الكتاب بقائمة للمراجع وفهرس.

في مقدمة الكتاب تشير الكاتبة إلى محاولتها للإلمام بكل ما يخص الحركات المضادة لنظام التفرقة في جنوب أفريقيا، وبخاصة دور المرأة في الفترة الانتقالية أو مرحلة الوصول إلى الديمقراطية والتحديات التي واجهتها في الصراع من أجل المساواة والحصول على الحقوق وكيف أن كون الكاتبة امرأه ساعدها على التواصل مع النساء في جنوب أفريقيا.

يتعرض الفصل الأول إلى صراع المرأة من أجل التحرير، بدءًا من انتخابات 1994 والتي شهدت تقدمًا ملحوظًا في اشتراك المرأة في المناصب الحكومية مرورًا بانتخابات 1999 حيث بلغت نسبة اشتراك المرأة 30%. ولكن بالرغم من استجابة البرلمان في جنوب أفريقيا إلى بعض متطلبات المرأة فإنه لم يوفر للمرأة المتطلبات الرئيسية التي تمكنها من أن تكون وزيرة أو سفيرة. وبمرور الديموقراطية إلى مرحلة التجسيد السياسي اهتمت المرأة في جنوب أفريقيا بتوطيد وجودها السياسي.

ويتفقد الكتاب دور المرأة في إرساء الديموقراطية والإنجازات التي حققتها إلى جانب التحديات التي تواجهها من خلال مقابلات شخصية ومشاهدة عن قرب وتحلل الكاتبة خبرات المرأة في جنوب أفريقيا فهي تسرد حكايات عن نجاحها، كما تتعرض للتيارات الرئيسة التي واجهتها المرأة في العمل السياسي قبل وأثناء حقبة التفرقة العنصرية.

يقدم الفصل الأول التناقضات في العمل السياسي للمرأة في جنوب أفريقيا ومكانتها التي تأثرت بالبعد الديني الذي يقدم الرجل على المرأة. كما أثر استعمار جنوب أفريقيا على المرأة عن طريق إرساء المسيحية والرأسمالية التي تهمش دور المرأة. ويعرض الفصل النظرة المركبة للمرأة في جنوب أفريقيا والتي تشمل محورين رئيسيين وهما: ريادة المرأة وبناء شخصية المرأة. فبدخول الاستعمار البريطاني سنة 1790 وإحكام السيطرة على جنوب أفريقيا، ظهر الفكر الأوروبي الحديث إلى جانب الصناعة وأساليب الزراعة المتقدمة. وبالرغم من إلغاء العبودية عمل البريطانيون على إحكام السيطرة على الشعب الأفريقي. هذا ويقوم الاستعمار والتفرقة العنصرية على أساس التدرج في تصنيف السلالة والنوع مما يدعم سيطرة الرجل الأبيض في جنوب أفريقيا.

ولقد تعرضت المرأة للاضطهاد والاستغلال الجنسي على يد قوات الاستعمار. وبهجرة معظم سكان جنوب أفريقيا فيما يعرف "بالهجرة الكبرى" 1835- 1837 من منطقة

"الكيب" إلى المناطق الداخلية وخوض حروب ضد قبائل "الزولو" مثل معركة بحر الدماء، استوطن البريطانيون والأوروبيون جنوب أفريقيا خاصة بعد اكتشاف الماس والذهب. وقد قاوم سكان جنوب أفريقيا الاحتلال البريطاني فيما يعرف بحرب الأنجلو/ بوير والتي وأسر فيها البريطانيون الآلاف من النساء والأطفال، كما تكونت مناطق لعزل سكان سجن أفريقيا السود عن المدينة البيضاء.

وبالرغم من حصول شعب جنوب أفريقيا على الاستقلال والسيطرة على البرلمان في 1940، فإن سياسة التفرقة العنصرية ظلت سائدة بين البيض والملونين والأفارقة السود، سواء في التعليم أو السكن أو التوظيف، وظل السود في المرتبة الأدنى من حيث الحقوق السياسية وحق التملك والمواطنة والتعليم والتوظيف ومستوى الدخل. كذلك تأثر وضع المرأة بنظام العمالة التي نقلت من الريف الأيدي العاملة المنتجة من الذكور تاركة مجتمعًا من النساء والأطفال تنقصهم حتى البنية الأساسية، ولم تجد المرأة فرصة للتعليم أو التوظيف، كما عانت من ظروف اقتصادية وصحية سيئة. وقد فرض نظام التفرقة العنصرية على المرأة في جنوب أفريقيا أساليب لتحديد النسل غير آمنة، كما لجأ للعنف والاغتصاب لتخويف وترهيب الحركات النسائية المقاومة.

انفردت المرأة برعاية الأسرة وتوفير الغذاء والمتطلبات الضرورية مما اكسبها قوة فقامت هي بالتفاوض مع الحكومات المحلية، ثم دخلت المرأة مجال العمل في الصناعة مما دفعها إلى القيام بنشاط سياسى وتزعم حركات عالية نسائية ضد التفرقة.

ولما كانت التفرقة بين الرجل والمرأة مؤكدة في فترات الاحتلال، تأكدت النظرة للمرأة كزوجة وأم وراعية لشئون الأسرة، وبذلك ارتبطت العلاقة بين أهمية المرأة في الأسرة ودورها السياسي في مقاومة التفرقة العنصرية. بدأت المرأة في الكفاح ضد التفرقة العنصرية عن طريق الاحتجاج الجماعي والمقاطعة للبضائع والإضراب فيما يطلق علية "كفاح متحفظ" وساعدتها صفة الأمومة على الإعلان عن مطالبها.

وناهضت المرأة في جنوب أفريقيا ضد القوانين التي تقيد مرور المرأة السوداء إلى المناطق التي يسكنها البيض. واشتركت في الاتحادات العمالية للدفاع عن حقوقها ومنها إجازة الوضع وإلغاء ممارسات غير عادلة مثل الورديات الليلية والاعتداءات الجنسية في العمل، فكانت المرأة بمثابة العمود الفقرى في الصراع ضد التفرقة و "القوة الصامتة" للمقاومة.

وعلى الجانب الآخر كانت هناك مشاركة فعالة للمرأة كقائدة للصراع مما عرضها للبطش والسجن والتهديدات وهدم المنازل إلى جانب تعرض بعض أفراد الأسرة إلى حوادث مدبرة.

واتخذت المرأة الصراع ضد التفرقة العنصرية ككفاح ضد الفقر والتفرقة بين الرجل والمرأة. وبذلك تكون هناك نظرتان للمرأة في جنوب أفريقيا. الأولى تشمل المرأة كعنصر حيوى مؤثر في الحياة العامة. أما النظرة الأخرى للمرأة فهي تعتبرها ضعيفة وغير قادرة على المقاومة.

وينقسم انضمام المرأة إلى التنظيمات النسائية إلى جيلين. يتمثل الجيل الأول في تأكيد دور المرأة كأم وربة أسرة لها متطلبات ولكنها تمتثل لقيادة الرجل، على سبيل المثال تكون " التنظيم الفيدرالي للمرأة في جنوب أفريقيا" الذي نظم وقفة الاحتجاج ضد قانون المرور إلى مجتمعات البيض، شارك فيه عشرون ألف امرأة. كذلك حارب

التنظيم ضد نظام التفرقة في التعليم الذي يعد أبناء السود للعمل في مجـال الصـناعة ولخدمة البيض.

أما الجيل الثاني من التنظيمات النسـائية والـتي تكـونت بين 1970 إلى 1990 فكـانت المرأة ناشطة ومجندة وقائدة ومجاهدة من أجـل العدالـة والمسـاواة وحـق المواطنـة على أسـاس العدالـة الاجتماعيـة وحقـوق الإنسـان ممـا مهـد الطريـق للوصـول إلى الديمقراطية.

يحتوى الفصل الثاني على سرد تاريخي لدور المرأة في الصراع ضد التفرقة العنصـرية وخاصه في الفـتره مـا بين 1980 إلى 1990، فهـو يحكى أحـداثًا واقعيـة لمـا انتهجتـه المرأة لإرسـاء مبـدأ تصـويت المـرأة سـواء في الفـترة الانتقاليـة أو مـا بعـدها، وكيـف اكتسبت المرأة حـق التصـويت عنـد مناقشـة الدسـتور وحصـلت على نسـبة 26% من المقاعد في البرلمان.

ويستعرض الفصل اشتراك المرأة المتزايد في الأحزاب السياسية وبخاصـة التنظيمـات والحركات النسائية في أفريقيا والبلدان النامية، والـتي كـونت شـبكات دوليـة وتيـارات سياسـية ضـد التفرقـة على أسـاس النـوع انضـمت إليهـا المـرأة من شـتى الطبقـات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، فعلى سبيل المثال يعتبر حلف بانتو للمرأة الذي تكون في 1931 مناظرًا للمجلس القومي الافريقي ANC الذي أرسـاه نيلسـون مانديلا في جنوب أفريقيا والذي منع اشتراك المرأة حتى عام 1943 حين تكـون حلـف المجلس القـومي الأفـريقي للمـرأة ANCWL ثم اتحـاد المـرأة في جنـوب أفريقيـا FEDSAW إلى جانب تنظيمات نسائية أخري.

من وقد تكون الحزب القومي للمرأة WNC النساء اللاتي تعرضن للنفي في جهـادهن ضد التفرقة العنصرية، ولكنهن في المنفى حصلن على تدريب عسكرى وخبرة سياسية وأكاديمية تمكنهن من الدفاع - عن حقوق المـرأة. وقـد أكـد ميثـاق الحـزب أن يضـمن الدستور مصالح واهتمامات المـرأة وأن تحصـل المـرأة على نسـبة 30% من المقاعـد في البرلمان مما ساعد على اشتراك المرأة في الحكم وقد امتد هذا التأثير إلى أوغندا وبلاد أخرى وازداد تمثيل المرأة في باقي الأحزاب السياسية.

يشرح الفصل الثالث تعايش المرأة في الحيـاة النيابيـة، ويعـرض كيـف واجهت المـرأة مواقف صعبة في الأيام الأولى من دخولها البرلمان مما ساعد على التـأقلم والمعرفـة حتى وصلت إلى أن تقوم بدور فعال في الحياة السياسية رغم العقبات الـتي واجهتهـا. وكمـا اسـتطاعت المـرأة في جنـوب أفريقيـا أن تجـد طريقهـا إلى الوصـول لمناقشـة الدستور ودخول الانتخابـات في عـامي 1994 و 1999، فهي في طريقهـا إلى تحقيـق النسبة العالمية والحصـول على 50% من المقاعـد في البرلمـان. فقـد كـانت حركـات المـرأة بمثابـة حركـات إصـلاح وليسـت مجـرد ثـورات لـذلك انتقلت المـرأة للقيـادة والمشاركة في التشريع.

وعلى جانب آخر كانت هناك مؤسسـات تقـوم ظاهريًـا على أسـاس عـدم التفرقـة بين الرجل والمرأة، ولكن في الحقيقة كانت تعرقل اشتراك المرأة في القيادة بحجـة قلـة خبرتها في الإدارة والاقتصاد.

ومن العوائق التي واجهتها المرأة: حجم العمل المضاعف، ومعارضـة الرجـل لاشـتركها في البرلمان، وتخلى بعض الأحزاب والمنظمات عنها، وتفضيل الذكور في العمـل، هـذا إلى جانب مسئولية المنزل التي تقع على عاتقها.

كذلك يتعرض الفصل الرابع لعمل المرأة السياسي ويقارن بين وضع المرأة قبل وبعد الفترة الانتقالية للوصول إلى الديمقراطية والانضمام للبرلمان، ويناقش هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية هي:

1 - كيف ساعدت ظروف المرأة على وصولها إلى مرحلة الاشتراك في التشريع.

2 - اشتراك المرأة في البرلمان في الوقت الحالي.

3 - تأثير الظروف المحيطة.

وتبين الكاتبة كيف أن المرأة في جنوب أفريقيا لم تكن تتوقع أن تشترك في البرلمان، ولم تكن تعرف المسئوليات والواجبات لهذا العمل، وفي الوقت نفسه فهو يفرق بين المرأة على أساس المستوى الاجتماعي والاقتصادى على النحو التالي:

أ- المرأة المتميزة وهي التي حصلت على تعليم عال وتعمل بالمحاماة والصحافة أو أستاذة في التعليم الجامعي وما نحو ذلك. وهذه المجموعة كان انضمامها للحياة النيابية أمرًا متيسرًا، ولهن جدول أعمال معلن مثل التشريع لإجازة الإجهاض ومنع الاستغلال الجنسي للمرأة.

ب- المرأة من الطبقة المتوسطة ذات التعليم المتوسط والتي تعمل في مجال التمريض والتدريس والأعمال المكتبية. ومن اهتمامات هذه المجموعة تغيير التشريعات من أجل حياة ديمقراطية ووضع أفضل للمرأة وذلك من خلال التنظيمات والاتحادات النسائية.

ج- المرأة من فئة العمال وهي أقل من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. واهتمت هذه المجموعة برفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، كذلك اهتمت بالقضايا التي تهم المرأة مثل الإجهاض ومحاربة الدعارة، ولها مطالب مثل توفير مياه نظيفة وكهرباء وتعليم أساسي وإيجاد فرص عمل.

د- المرأة من الطبقة الفقيرة غير المتعلمة، وهي الطبقة المهمشة، وهذه المجموعة لم يكن لها دور مؤثر في الحياة السياسية.

وقد اختلفت نظرة كل من هذه الفئات للتفرقة بين الرجل والمرأة، فاهتمت المجموعتان الأولى والثانية بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، بينما اهتمت المجموعات الأقل بتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

ويستعرض الفصلان الخامس والسادس انجازات المرأة في الحقبة الاولى من اشتراكها في البرلمان. فيتناول الفصل الخامس التغييرات في النظرة العامة للمرأة، ما يسمى "بالثقافة البرلمانية الجديدة" لمساندة المرأة، وتتمثل على سبيل المثال في زيادة عدد النساء في البرلمان وتقلد المناصب العليا مع مراعاة ظروف المرأة وواجباتها المنزلية ومسئوليتها عن تربية الأطفال.

كذلك يشرح الفصل الخامس كيف دخلت المرأة في مناقشات ومحاورات قانونية لمسائل تهم المرأة وأدمجتها في السياسة. وقد تناول التشريع أمورًا تخص المرأة وحقوقها مثل محاربة البغاء، وأصبح من حق المرأة إنهاء الحمل، كذلك أصبح هناك

قومي للمرأة (9 أغسطس)، وتم تفعيل لائحة للمساواة بين الرجل والمرأة، ولائحة تنظم النشر وتصوير الأفلام تمنع تصوير مشاهد العنف ضد المرأة أو تجسيد المشاهد الجنسية التي تدني من شأن المرأة. هذا ويتناول تشريع 1998 أمور تحسين ظروف المعيشة للمرأة مثل بند صيانة المسكن، وتضمن بندًا عن العنف ضد المرأة ومكافحة مرض الإيدز.

وبمرور الوقت أصبح هناك اهتمام بالاحتياجات الفعلية للنساء من مسكن وطعام ورعاية صحية وفرص عمل إلى جانب الحقوق السياسية والاقتصادية. كما أصبح تفعيل التشريع أمرًا ضروريًا بالإضافة إلى حتمية تعريف المرأة بحقوقها وتوفير التمويل اللازم عن طريق مؤسسات غير حكومية أنشأت على سبيل المثال عيادات لمساعدة المرأة المغتصبة توفر لها الرعاية النفسية والطبية والقانونية.

ويهتم الفصل السادس بتفعيل مساواة المرأة للرجل عن طريق التنظيمات القومية مثل The National Gender Machinery (NGM) والحركات الرسمية النسائية داخل البرلمان والمجتمع المدني، ومن داخل الحكومة كانت هناك مراكز لمتابعة أحوال المرأة من أجل تطوير وتفعيل السياسة العامة للمساواة بين الرجل والمرأة، كذلك تكونت داخل البرلمان مجموعات تساند سياسة عدم التفرقة مثل: وحدة تمكين المرأة والاتحاد النسائي القومي ولجنة المتابعة المشتركة التي تتابع تطبيق توصيات الأمم المتحدة ضد التفرقة وتساند اهتمامات المرأة في جنوب أفريقيا.

هذا إلى جانب الكيانات والمبادرات المستقلة مثل جمعية المبادرة النسائية لمتابعة الميزانية (أوجه صرف الحكومة على المرأة) وجمعية المساواة بين الرجل والمرأة التي نظمت حملات من أجل حقوق المرأة وقامت بتقييم الأداء الحكومي تجاه المرأة وتشجيع النظام الانتخابي الذي ينادى بتخصيص نسبة 50% من المشاركة الحزبية للمرأة وتمكين المرأة الريفية من امتلاك الأرض.

وينتهى الفصل السادس بتوضيح اثر الحركات النسائية الرسمية على المكاسب التي حصلت عليها المرأة مثل إرساء كيان محورى للمرأة وعدم تهميش دورها، كذلك إكساب صفة الشرعية على مساواة الرجل بالمرأة وتطبيق هذا فعليا حتى أن المرأة انتقلت بالفعل من مرحلة المقاومة إلى مرحلة القيادة.

ثم ينتقل الفصل السابع والأخير إلى احتراف المرأة العمل السياسي من داخل البرلمان كامرأة ذات تعليم متميز واحتراف مهنى ومستوى ثقافي واجتماعي مرتفع، وحققت نجاحًا مبهرًا وتحديًا مستمرًا.

كما يتطرق الفصل الأخير إلى مستقبل الحياة النيابية للمرأة. وقد أجرت الكاتبة مقابلات شخصية مع نماذج مختلفة للوقوف على الفرق بين المرأة من الجيل الأول للمقاومة كعضو في البرلمان والمرأة من الجيل الثاني في الموقع نفسه موضحة بعض النقاط هي في الواقع تجسيد للاختلاف الكيفى للمرأة عند انضمامها للأحزاب السياسية. كذلك تبين المقارنة ارتفاع شأن المرأة من الجيل الثاني في المناصب القيادية ودورها الجوهري في الحياة السياسية. على سبيل المثال توضح النقاط الآتية أهمية المقارنة بين المرأة من الجيل الأول والمرأة من الجيل الثاني وما حققته المرأة لاحقا من نجاحات:

1 - خبرة سابقة في الوظائف الإدارية الحكومية.

2 - القدرة على تنظيم الوقت.

3 - تعليم عالٍ ووظائف مهنية متميزة.

4 - خبرة حزبية وتعاون بين الأحزاب.

5 - تدريب متميز.

6 - مناقشة القضايا وتحديد الأهداف.

7 - تحقيق المساواة مع الرجل.

وينتهي الفصل الأخير بالتنبؤ بمستقبل أفضل للمرأة في البرلمان وإن كان مازالت هناك آمال ووعود في سبيلها للتحقيق.

والكتاب في مجمله يحتوى على مادة مفصلة عن كفاح المرأة في جنوب أفريقيا وبلاد نامية أخرى ضد العنصرية والتفرقة بينها وبين الرجل، وهو يصلح كمرجع يقدم مادة علمية موثقة من خلال مقابلات شخصية فعلية وإن كان لا يخلو من الإطالة والإعادة في كثير من الأحيان. أسلوب الكاتبة سهل يتميز بالموضوعية والدقة إلى جانب التوفيق العلمي من مراجع مختلفة.

الهوامش:

Hannah E. Britton. Women in the South African Parliament: From Resistance to Governance, Urbana and Chicago: Univessity to Illinois Press, 2005.

إعادة تأمل الإسلام والديمقراطية الليبرالية:

النساء الإسلاميات في السياسة التركية

عرض: مريم النقر

يرتكـز كتـاب يشـيم أرات "إعـادة تأمـل الإسـلام والديمقراطيـة الليبراليـة: النسـاء الإسلاميات في السياسـة التركيـة" على دراسـة عن تجربـة النسـاء في حـزب رفـاه – الرفاهية - الإسلامي الـتركي. الكتـاب من القطـع المتوسـط ويتكـون من 116 صـفحة وصادر عن جامعة نيويورك، وتعمـل يشـيم أرات أسـتاذة للعلـوم السياسـية والعلاقـات الدولية بجامعة بوغازدجشي في اسطنبول. وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول، يتنـاول الأول السياق التركي الذي نشأت فيه تجربة النساء الإسلاميات، ويتحدث الفصل الثاني عن حزب رفاه نفسه وآليات العمل داخله. أما الثالث فيتضمن قصص بعض نساء رفـاه مع الحزب و كيفية انضامهن إليه، ويفصل الرابع دور وأنشطة لجان النساء في الحزب. أما الخـامس فيتنـاول نظـرة نسـاء رفـاه للإسـلام وفهمهن للأحكـام المتعلقـة بـالمرأة المسلمة.

ويعرض الكتاب لكيفية إنشاء لجان السيدات بحزب رفاه عام 1989 بعد سـت سـنوات من إنشاء الحزب نفسه وإغلاقها مع الحزب في 1998 بقرار من المحكمة الدسـتورية. وقد استطاعت لجان النساء في خلال ست سنوات فقط من إنشائها ضم مليون سيدة تركية لعضـوية الحـزب. جـذبت تجربـة نسـاء رفـاه اهتمـام العديـد من وسـائل الإعلام لتفردها ونجاحها. فالاعتقاد السائد كان دائمًا هو عدم اهتمام النساء بالسياسة، كمـا أن انتماء نساء رفاه لحزب إسلامي يفترض به تشجيع المرأة على أداء أدوار تقليدية بعيـدًا عن الساحة السياسية ويشكل جزءًا من السـياق السياسـي لدولـة علمانيـة أبـرز تمـيز التجربة.

منذ ألغى كمـال أتـاتورك الخلافـة العثمانيـة وأعلن قيـام الدولـة التركيـة العلمانيـة في 1923 والصراع بين الإسلاميين والعلمانيين لم يتوقف. تبـنى أتـاتورك مشـروع تحـديث للدولة استلهم القيم والقوانين الغربية في مواجهة القيم والشريعة الإسلامية في دولـة يدين معظم سـكانها بالإسـلام. قـام مشـروع التحـديث الـتركي على فصـل الـدين عن الدولة مما أثار اعتراض الإسـلاميين لكن لم يلتفت إليهم أحـد في ظـل نظـام سياسـي أحادي الحزب اسـتمر حـتى 1950. لكن عنـدما فتح البـاب للأحـزاب الأخـرى أصـبحت الفرصة سانحة للإسلاميين للسعي لتطـبيق مبـادئهم من داخـل النظـام السياسـي. لم يكن حزب رفاه هو الحـزب الإسـلامي الأول في تركيـا حيث سـبقه حزبـان منـذ 1970 كان آخرهما ميللي سيلاميت، ولكن كل منهما أغلق - مثل حزب رفـاه نفسـه - بـدعوى تهديد قيم الدولة العلمانية والليبرالية.

في ظل حالة الاستقطاب القائمة في المجتمع التركي تسعى أرات للاقتراب من تجربة نساء رفاه لدراسة التفاعل بين الدولة العلمانية الليبرالية والإسـلام. فالنسـاء يقعن في قلب المواجهة بينهما حيث يسـتمد كـل منهـا جـزءًا كبـيرًا من تعريفـه من تحديـد أدوار وحقوق ومسئوليات المرأة داخله. هل فعلاً تنتمي نساء حزب رفاه للمعسكر الإسلامي فقط؟ كيف يحددن هوياتهن؟ ما هي الحـدود الـتي كـان عليهن مفاوضـتها لتحديـد هـذه الهويات؟ جميعها أسئلة طرحتهـا «أرات» لتـدرس التنـوع والـثراء الـذي صـنعه تعـايش الإسلام مع العلمانية ولتختبر مدى مرونة الحدود التي تفصل بينهما. ففي تحليلها الأخير

ترى «أرات» أن نجاح نساء رفاه تحقق عن طريق تخطيهن للكثير من الحدود مثل الحدود بين السياسي والخاص والحدود بين الديني والعلماني، بينما فشلن عندما عجزن عن تخطي "السقف الزجاجي" الذي فصلهن عن الرجال في حزب رفاه. وقد اعتمدت «أرات» في كتابها على مقابلات شخصية أجرتها مع نساء رفاه وبعض رجال الحزب اختارت فيها معظم النساء عدم ذكر أسمائهن ليتمتعن بحرية أكبر في الحديث.

الفصل الأول: نساء الجمهورية والإسلام: بين الخاص والسياسي

بشرح الفصل الأول من كتاب «يشيم أرات» السياق الذي نشأت فيه تجربة النساء الإسلاميات في تركيا.

ارتبط مشروع تحديث الجمهورية التركية بتحرير المرأة وزيادة فرصها في التعليم وممارسة السياسة. ففي عام 1926 تم تطبيق القانون المدني بدلاً من القانون الإسلامي مما ترتب عليه إلغاء تعدد الزوجات وحق الرجل في إتمام الطلاق بمفرده، كما تمت مساواة المرأة بالرجل في الميراث وحق الوصاية على الأطفال والشهادة في المحاكم. وبرغم معارضة الإسلاميين لمشروع التحديث وتأثره بالغرب فإن الدولة التركية استمرت في تعليم المرأة ومنحها حق التصويت لأن تحسين مكانتها كان ضامنًا لاستمرار ونجاح مشروع التحديث. ولأن هدف المؤسسين الأوائل للجمهورية كان تكوين دولة حديثة قومية فقد استلهموا التاريخ التركي قبل الدولة العثمانية وبينوا كيف أن التراث التركي القديم الذي أهل تركيا لتصبح قوى عظمى حرص على تمكين المرأة حيث كانت القرارات الرسمية توقع باسم الرجل وزوجته. كذلك فإن تحرير المرأة حافظ على الشكل الديمقراطي لنظام سياسي ظل نظامًا أحادي الحزب حتى 1950.

استفاد الجيل الأول من النساء التركيات – بعد الإصلاحات- من الفرص التي أتاحتها لهن الجمهورية وعملن على الحفاظ عليها. لذا ارتبطن تمامًا بالدولة وأصبح هدفهن ليس فقط تطوير قدراتهن ولكن تحقيق أهداف الدولة الكمالية. وفي ظل هذا التوجه القومي تم إغفال الفروق الفردية بين امرأة وأخرى، كذلك ظلت القيم الأبوية تحكم الحياة العائلية في تركيا برغم اختفائها إلى حد كبير في المجال العام. فكما تم تشجيع المرأة على إكمال تعليمها وشغل تعد وظائف مرموقة تم تشجيعها أيضًا على لعب الأدوار التقليدية، فأنشئت المعاهد التي تعد المرأة لتكون زوجة عصرية تنشئ أبناءها على قيم الجمهورية الجديدة، فحتى في الغرب الذي تم استلهام قيم التحديث منه ظلت المرأة تلعب نفس الأدوار التقليدية.

ولكن المرأة التركية زادت بسرعة من فرصها في الترقي في الحياة العملية بمعزل عن المد النسوي في الغرب. ففي الستينيات مثلاً بلغ عدد خريجات كليات الطب ربع إجمالي الخريجين وفي السبعينيات بلغ عدد المحاميات الخمس على مستوى تركيا والثلث في اسطنبول. لكن ظلت مشاركة المرأة السياسية محدودة، فحتى في الثمانينيات لم تتعد نسبة عضوات البرلمان النسبة التي حققنها عام 1935 عندما أخذت المرأة حق التصويت وهي 4.6%، وذلك بسبب تحيز الرجال ضدهن؛ كما أوضحت النساء العاملات في مجال السياسة. كذلك منعت الدولة النسويات من تكوين أحزاب سياسية، وعرقلت اتحاداتهن المستقلة عن الدولة.

لكن في الثمانينيات بدأ جيل آخر من النسويات في الظهور، جيل تربى في ظل القيم الجديدة ولم يشهد ما قبلها وبالتالي لم يشعر بأنه يدين بحقوقه للدولة الكمالية. بالعكس نظرت النسويات لنموذج تحرير المرأة الذي ترعاه الدولة نظرة نقدية. ترى «أرات» أن الفكر النسوي لعب دورًا كبيرًا في تركيا، ليس فقط لنجاحه في تحسين

ظروف المرأة والعمل على تحديث القوانين الخاصة بها في نظام قضائي لم يتغير منذ العشرينيات ولكن أيضًا لأنه ألهم النساء الإسلاميات والمعارضة السياسية بعد انتقاده احتكار الدولة للتحدث باسمهن ككتلة واحدة وليس كأفراد لهن رؤى وطموحات مختلفة. فبرغم اعتماد الدولة التركية العلمانية كمبدأ لبناء دولتها الحديثة، فإنها أهملت القيم الليبرالية حيث إنها لم تحترم فردية الفرد وعملت على تشكيل هوية جماعية للأتراك. لذا رأت زعيمات الحركة النسوية أن الدولة الكمالية حررت المرأة بما يتفق مع حدود مشروعها وبما رأته مناسبًا لهذا المشروع، وبدأن في الحديث عن مشكلاتهن الخاصة وتحريكها للمجال العام. فبالنسبة لهن لم يكن الدفاع عن القيم الفردية نوعًا من الأنانية، بل هو حق أصيل تمكن من خلاله من طرح خطاب تحرري جذري دفع بمواضيع مثل العنف الأسري والتحرش الجنسي والكبت الجنسي للمرأة على الساحة السياسية.

بجانب النسويات العلمانيات ظهرت الإسلاميات اللاتي توقعن من الدولة أن تحترم رغبتهن في ممارسة دينهن كما يفهمنه. وبالطبع جاء موضوع غطاء الرأس على رأس الأجندة السياسية للإسلاميات، حيث رأينه حقًا دستوريًا لهن بموجب المادة 24 من دستور 1982 التي تقر بحق التعبير الديني، والمادة 10 التي تمنع التمييز أمام القانون بسبب اختلاف الدين أو اللغة أو العرق أو النوع. كذلك رأت الإسلاميات أن منعهن من إكمال تعليمهن والالتحاق بالوظائف الحكومية بسبب غطاء الشعر تمييز مزدوج بسبب الدين وبسبب النوع أيضًا حيث إن الرجال الذين يؤمنون بوجوب ارتداء المرأة المسلمة لغطاء شعر يتمتعون بحقوقهم الكاملة في الدراسة والعمل في وظائف الدولة التركية. ويختلف شكل غطاء الرأس الذي تريد الإسلاميات إقراره عن غطاء الشعر التركي التقليدي حيث إن الأخير صغير الحجم لا يغطي الكتفين ويربط بعقدة صغيرة تحت الرقبة تظهر عادة الشعر من الأمام.

ظهرت تفسيرات عديدة لرغبة هؤلاء النساء في ارتداء حجاب الشعر منها: ازدياد نفوذ الإسلاميين والمدارس القرآنية وظهور حزب رفاه على الساحة وما مارسنه من تأثير على الجماهير. كذلك فسره بعض علماء الاجتماع كرد فعل للفهم السطحي لقيم الحداثة. ورأى بعض العلمانيين أن هؤلاء النساء تعرضن نوعًا للاستغلال وغسيل المخ. ونتيجة لذلك بدأت بعض النساء المنتميات للأجيال الأكبر سنًا في تكوين جمعيات نسائية "كمالية" -أي تدافع عن فكر كمال أتاتورك وقيم الجمهورية التركية- وسعين لزيادة فرص تعليم المرأة حيث رأين أن الجهل هو سبب الرغبة في العودة لغطاء الرأس وأن القيم العلمانية التي عززت من حقوقهن في المجتمع مهددة بهذا المد الإسلامي.

على الجانب الآخر فإن مجموعات أخرى من النسويات الأصغر سنًا دافعن عن حق الإسلاميات في ارتداء غطاء الرأس إن رغبن في ذلك. فالزعم أن النساء الإسلاميات قد تم استغلالهن وخداعهن فيه تعزيز لفكرة عدم أهلية المرأة لاتخاذ قراراتها بنفسها وبالتالي يشجع السلطة الأبوية على فرض الوصاية على النساء بشكل أكبر. كذلك رأت النسويات أن عدوهن الحقيقي هو التمييز في الحقوق بين الجنسين وأن ذلك موجود في الإسلام أيضا، لذا فإن واجبهن الحقيقي هو إظهار هذا التمييز وليس مساعدة الدولة على سجن الإسلاميات داخل منازلهن وحرمانهن من فرص الترقي في المجتمع. وبرغم هجوم الإسلاميات - والإسلاميين- على النسويات واتهامهن بتقليد الغرب والسطحية فإن الإسلاميات تأثرن بالتراث النسوي وظل التفاعل موجودًا بين الاتجاهين ليتطور خطاب الإسلاميات عمومًا ويصبح أكثر اعتدالاً واحترامًا لإسهامات النسويات.

وتدرج موقف الدولة من قضية حجاب الشعر وإن اتسم في غالبه بالرفض، حيث اعتبر رمزًا لفلسفة ورؤية للحياة تتعارض مع قيم الجمهورية التركية وتهددها. ففي

الثمانينيات وافق مجلس الوزراء على قرار يجبر الموظفات والطالبات بعدم ارتداء غطاء للشعر. وفي عام 1984 وتحت ضغط الأحزاب الإسلامية وافق مجلس التعليم العالي في تركيا على السماح للسيدات بارتداء "بونيه" أي غطاء يغطي الشعر فقط ويربط خلف الرقبة باعتبار أنه رداء عصري. لكن الضغط جاء من العلمانيين هذه المرة ليتم إلغاء القرار، ثم حكمت المحكمة الدستورية في 1989 بعدم دستوريته. وعندما تم تصعيد الموضوع للمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان حكمت بأحقية الدولة العلمانية في تقييد المارسات الدينية في المجال العام لتسمح بتعايش أصحاب الأديان المختلفة مع بعضهم البعض خاصة في الدول التي تدين أغلبيتها بدين واحد وذلك لحماية الأقليات من التمييز ضدهم. ولكن هذا لم يمنع استمرار الاحتجاجات والمواجهات بين التيار الإسلامي والدولة التركية.

الفصل الثاني: حزب رفاه و تنظيم لجان السيدات

يتناول الفصل الثاني خطاب حزب رفاه للجمهور وتنظيمه الداخلي لتوضيح السياق الذي نشأت فيه لجان المرأة في الحزب

في البداية تحاول «يشيم أرات» البحث في أسباب صعود الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في السياسة التركية ونجاحها في الاقتراب من الناس، وتفسر ذلك بأسباب تعود للثقافة السياسية وأخرى للاقتصاد السياسي. النوع الأول من الأسباب يرجع لفشل الفلسفة الكمالية بعمليتها وعقلانيتها في الوصول لقلوب الأتراك، فمثلاً تستشهد أرات بقول شريف ماردين أن الكمالية عانت من" السطحية ونقص الروابط العضوية مع المجتمع" وهو ما أنشأ فراغًا في حياة الناس سارعت الأحزاب الدينية لتملأه.

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية فتشير «أرات» للهجرة الداخلية من الريف للحضر في تركيا التي بدات في الخمسينيات وتسارعت وتيرتها بمرور السنين. واجه الريفيون صعوبات في التأقلم مع حياة المدن وقيمها الثقافية والاقتصادية، لذا وجدت دعوة الأحزاب الإسلامية مدى لديهم. كذلك تشير أرات للتأثيرات السيئة للعولمة الاقتصادية على قطاعات كبيرة من البشر لصالح قلة من الأغنياء في جميع أنحاء العالم. لكن في تركيا بالذات ارتبط تأثير العولمة بمشروع التغريب التركي مما زاد من نفور الطبقة الدنيا والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى من هذا المشروع.

ثم تشرح أرات الخطاب الذي توجه به حزب رفاة للجماهير والذي زادت نسبة التصويت لصالحه من 2/ـ 7 من نسبة الأصوات عام 1987 إلى 4/ـ 7 في انتخابات 1995. حافظ حزب رفاه على صيغة "النظرة القومية" التي ورثها من حزب ميللي سيلاميت الإسلامي الذي سبقه على الساحة السياسية، وبدأ رفاه في تعريف نفسه ضد "أحزاب المحاكاة" التي تحاكي الغرب وتتشبه به. فمثلاً أعلن رجال الحزب أنهم حزب "عدالة" يهدف لاستقلال تركيا عن تبعية الغرب والعمل على بناء عالم جديد تستعيد فيه بلادهم مكانتها في مقابل الأحزاب الأخرى التي هي أحزاب "سلطة" تتبع الغرب وتطمس الهوية التركية.

فمن الناحية الاقتصادية دعا حزب رفاه لنظام اقتصادي أكثر عدلاً لا يعمل بنظام الفوائد البنكية والتي رآها الحزب سبب الظلم الواقع على الفئات الفقيرة حيث يزداد الغني س ثراء بينما يزداد الفقير فقرًا. كما أن هذه الفوائد تستخدم في الإنفاق على بذخ الحكومة وفي دعم صادرات وهمية. كذلك نبذ الحزب القيم الاستهلاكية الرأسمالية والتبذير الذي يؤدي لضياع الموارد، ورأى أن الحل لمشاكل البلاد الاقتصادية يكمن في

زيادة الإنتاج وتدشين الصناعات الثقيلة لخلق فرص عمل مع وقف سك النقود الذي يزيد من التضخم الاقتصادي.

أما من الناحية السياسية فقد وصف حزب رفاه "أحزاب المحاكاة" بالسعي لخلق دولة تتمثل دور "السجان" أي أنها دولة قامعة تعتمد سياسة المواجهة مع مواطنيها وماضيهم وتاريخهم، في حين أن دولة حزب رفاه ستتمثل دور "النادل" حيث تعي مطالب الناس وتراعي حقوقهم وحريتهم كما تسعى لدمج الدولة والشعب. كذلك توسع الحزب في نقد التوجه الأخلاقي لأحزاب السلطة التي تسمح بعرض أفلام مسيئة على شاشة التليفزيون وتتلقى العديد من القروض من الخارج بحجة دعم السياحة ويتم إنفاق ملايين الدولارات في إنشاء صالات القمار. كما انتقد نشر الصور العارية في الصحف وانتشار الرشوة والفساد.

تطرق برنامج الحزب أيضًا لموضوع الأكراد في تركيا وانتقد تعامل السلطة العنيف معهم واعتبره قائمًا على نظرة عرقية تتجاهل العديد من الروابط بين الأتراك والأكراد. فالأكراد عاشوا وحاربوا جنبًا إلى جنب مع إخوانهم تحت راية الخلافة العثمانية وبالتالي يجب تنمية المناطق التي يعيشون بها. كذلك انتقد الحزب منع الدولة التركية الأكراد من استخدام لغتهم الأم في مدارسهم ووسائل الإعلام الخاصة بهم. ولم يشمل الحزب الأكراد فقط بتوجهه القومي، بل تعهد بقيادة الدول الإسلامية في تحالفات ومنظمات تخدم مصالح الدول الإسلامية في مواجهة الأمم المتحدة وحلف الناتو التي تخدم مصالح الغرب فقط. وأوضح الحزب أن مكان تركيا الطبيعي يجب أن يكون وسط الدول المسلمة وليس الدول المسيحية الأوروبية.

لكن ذلك لم يمنع حزب رفاه من التصويت لرفع الحصانة عن أعضاء حزب الديمقراطية المؤيد للأكراد بعد اتهامهم بالدعوة للانفصال عن الدولة التركية. وعمومًا أثارت رؤية الحزب للديمقراطية جدلاً في الوسط السياسي التركي حيث أظهر الحزب سلوكًا غير ليبرالي نحو الأكراد والغرب والكماليين وغيرهم. كذلك نسب لإرباكان قوله إن الحزب سيصل للسلطة "بالدم أو بدون دم"، كما نسب لأردوغان قوله إن الديمقراطية وسيلة وليست غاية بالنسبة للحزب. مع ذلك فوجود الحزب على الساحة السياسية وسع من نطاق المشاركة السياسية لأنه استطاع الوصول للفئات المهمشة وتوصيل صوتها للبرلمان، كما أن دعوة الحزب لحرية الممارسة الدينية مثلت تحديًا لمفهوم الدولة للعلمانية ولحدود الممارسة الليبرالية داخلها.

وتلاحظ «أرات» أنه بالرغم من أن برنامج حزب رفاه اعتمد في أساسه على دور المرأة داخل البيت كمعلمة وممارسة للقيم الإسلامية في مواجهة قيم الغرب فإن برنامج الحزب خلا من أي إشارة للمرأة. أي أنه ناقش بعض المشاكل المتعلقة بالأسرة و لم يخاطب المرأة بوصفها امرأة ولكن كجزء من أسرة. ثم ظهر في بيان الحزب الخاص بانتخابات 1991 جزء بعنوان "السيدات، الأمهات" وظهر فيه تقديس الحزب للمرأة كأم وربة أسرة وسعيه لتوفير وظائف لها حتى لو كانت وظائف بنصف دوام.

ولكن بعد انتخابات 1987 ظهرت فكرة الاستعانة بالنساء في الحزب وربما كان أقوى مؤيد للفكرة هو طيب أردوغان وكان وقتها رئيس فرع الحزب في اسطنبول. بالطبع واجهت دعوة ضم المرأة لصفوف الحزب العاملة معارضة من بعض الأعضاء المحافظين الذين رأوا أن مكان المرأة المناسب هو المنزل وبالتالي ليس من الملائم انخراطها في العمل الحزبي. كذلك رأى هذا الفريق أن أصوات النساء ستكون مضمونة إذا ما كسب الحزب أصوات رجاله. ولكن وجهة نظر الفريق الأول كانت أن النساء سيجلبن أصوات رجالهن بجانب أصوات نساء أخريات.

وبدأ بالفعل تفعيل الاقتراح عام 1989 بتـدريب أقـارب وأصـدقاء عضـوات الحـزب من النساء لإنشاء لجـان النسـاء في الحـزب، وأخـذ «طيب أردوغـان» على عاتقـه تـدريب النساء بنفسه لكن مع إذعانه لرغبة المعارضـين للفكـرة في أن يـدير أردوغـان ظهـره للنساء المحجبات في القاعة أثناء إلقاء محاضراته.

بـدأت "لجـان السـيدات" في التكـوين والتنظيم وتبعت شـكليًا اللجنـة المسـئولة عن العلاقات العامة بالحزب لأن دسـتور 1981 كـان يمنـع الأحـزاب السياسـية من تكـوين فـروع خاصـة للمـرأة داخـل أي حـزب، ولكن في حقيقـة الأمـر كـان تنظيم "لجـان السيدات" من الداخل يماثل تنظيم لجان الحـزب الرئيسـية ووثيـق الصـلة بهـا. وتلفت «أرات» النظر لاختيار كلمة "السيدات/ الهوانم" بدلا من "المـرأة" لاسـم اللجـان حيث إنها تعكس صورة معينة عن المرأة لدى حزب رفاه، كما أنها كـانت شـائعة الاسـتعمال في تركيا قبل إقامة الجمهورية. كذلك يبدو أنـه قـد تم اختيـار هـذه الكلمـة لأنهـا لائقـة و"أكثر تهذيبًا" من "المرأة" في نظر رجال الحزب، مع ذلك أثارت هـذه الكلمـة تحفـظ السيدات العاملات في اللجان فيما بعد لأنها كلمة تشير للنساء في الطبقات الغنية في حين أن أنشطة وشعبية لجان السيدات بحزب رفاه تركزات في الطبقة الدنيا والفئـات الدنيا من الطبقة الوسطى. فعلى أرض الواقع ليست كل النساء "هوانم".

تكـونت لجنـة النسـاء في الأقـاليم الكبـيرة من خمسـين عضـوة (25 عضـوة أساسـية ومثلهن عضوات مسـاعدات)، كـون المجلس الإداري للجنـة، في حين يتم اختيـار تسـع منهن لتكوين المجلس التنفيذي المسـئول عن تسـيير عمـل الحـزب اليـومي وخططـه التي يتفق عليهـا المجلس الإداري. أمـا لجنـة النسـاء الموجـودة في الأقـاليم الصـغيرة فتكونت من ثلاثين عضوة فقط منهن سبع يؤلفن المجلس التنفيذي. كذلك عين الحزب أحد أعضاء اللجنة الرئيسية المنـاظرة للجنـة النسـاء في المنطقـة مسـئولاً عنهـا حيث يقدم له تقريرًا شهريًا يتضمن ما أنجزته اللجنة، حيث يهدف هذا التقرير لخلق نــوع من التنافس بين لجان النساء ومراكمة الخبرات. وحدد الحزب مسئوليات لجـان السـيدات في عدة نقاط:

- ضمان تفعيل وتأسيس لجان للسيدات بالحزب على مستوى الأقاليم والمناطق.

- تنظيم اجتماعـات شـهرية استشـارية موسـعة باشـتراك لجـان السـيدات بالأقـاليم والمناطق.

- اقتراح حلول لمشكلات النساء تعكس الرؤية القومية التي يتبناها الحزب.

- تنظيم المـؤتمرات والنـدوات الـتي تهتم بمناقشـة مشـاكل النسـاء بالإضـافة لتنظيم المعارض والمسرحيات وعروض الأزياء الموجهة للنساء.

- ضمان زيادة عدد العضوات في الحزب.

- ضمان اشتراك النساء الموهوبات في الخطابة في الدعاية للحزب.

لم يحدد الحزب فقط أهداف لجان السيدات به، بل وجههن لطرق التعامل مع الجمهور أيضًا، حيث حرص الحزب على ترويج صـورة ذاتيـة توافقيـة ومتصـالحة المجتمـع لعـدة أسباب. فعادة ما ينظر المجتمع الـتركي لأي حـزب إسـلامي على أنـه ضـد الجمهوريـة والليبرالية، كذلك أراد حزب رفاه ترك انطبـاع مختلـف عن الـذي خلفـه حـزب "ميللي سيلاميت" الإسلامي حيث اتهم أعضاؤه بالسعي للمنفعة الشخصـية والإطاحـة بالدولـة

في يد العسكريين. لذا عملت وحدة الدعاية في الحزب على إعطاء أعضاء الحزب العديد من النصائح النفسية الخاصة باجتذاب أنصار الحزب، فالدعاية للحزب يجب:

- أن تتسم بالحب.

- ألا تنفر أو تفرق في المعاملة بين الناس.

- أن تعكس حقيقة الحزب.

- أن تسهل الأشياء ولا تصعبها.

- أن تستخدم لغة سهلة وتبتعد عن الخشونة.

- أن تنشر أخبارًا جيدة ووتتجنب نشر الخوف.

توضح النقاط السابقة مدى التنظيم الداخلي لحزب رفاه والسياق الذي انضمت النساء للعمل فيه. فمنذ البداية حرص الحزب على تنظيم بنيته الداخلية ورأى أن مفتاح التنظيم الجيد هو الإدارة المؤهلة. لذا أوكل الحزب مهام التنظيم الداخلية لأصحاب الأعمال الخاصة والمستقلة حيث إنهم أقدر على توفير وقت للعمل في الحزب. كذلك رأى رجال الحزب أن وحدة المبادئ والقناعات في الحزب كفيلة بخلق مناخ مناسب للعمل، ولكنهم أيضًا آمنوا بضرورة نشر جو من المحبة بين الأعضاء حيث إن الصراعات الداخلية تتسبب في تدهور أداء الحزب ككل. لذلك دعم الحزب داخله صورة وقيم العائلة التي يرعى أفرادها بعضهم بعضًا، وهي صورة مناسبة تمامًا لحزب يتوقع من أعضائه نفس الولاء والتضحيات الموجودة بين أفراد العائلة الواحدة ويعتمد على بنية هرمية محكمة يسعى فيها الصغار لطاعة الكبار والاقتداء بهم.

الفصل الثالث: النساء في تنظيم الحزب

يتناول الفصل الثالث قصص بعض نساء حزب رفاه وتجربتهن مع الحزب وما انطوت عليه من تضحيات وشعور بالرضا وكذلك حدود يجب عدم تجاوزها.

تحاول «أرات» في هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بأسباب التحاق نساء ينتمين لأسر علمانية تؤمن بالدولة الكمالية وتلقين تعليمهن في مدارس تلك الدولة بحزب إسلامي كحزب رفاه. فبالنسبة لنظيراتهن غير المحجبات شكلت نساء رفاه لغزًا حيث اعتقدن أن أي امرأة تسعى للانتماء لحزب يفترض أنه يقيد الحريات التي منحتها الدولة العلمانية للمرأة بالتأكيد تفعل ذلك تحت التهديد أو بتأثير الخداع. وتخلص «أرات» إلى ثلاثة نماذج تعبر عن الطرق التي أدت بنساء رفاه للانضمام للحزب، أولها متعلق بالنساء القادمات من خلفيات علمانية ولكن تأثرهن بإحدى الصديقات أو أحد المدرسين في فترات الدراسة أدى إلى اهتمامهن بالدين وارتداء غطاء للرأس، مما قد يبرر إصرار الدولة على حظر ارتداء غطاء للرأس في مؤسساتها التعليمية. وثانيها متعلق بالنساء اللاتي تأثرن بكرم واهتمام الحزب بهن فقررن العمل من أجله. أما ثالثها فمتعلق بالنساء اللاتي تربين في أسر متدينة أو لها علاقة بالأحزاب الإسلامية.

تعتبر قصة "إ. س." مثالاً للنوع الأول من قصص نساء رفاه، فهي تنتمي لأسـرة تعتنـق الفكر الكمالي حيث يعمل والدها ضابطًا بالجيش - المؤسسة الأكثر إخلاصًـا لإصـلاحات كمال أتاتورك. كذلك فإن أفراد أسرتها كانوا أعضاء في حزب الشعب الجمهوري الـذي أسسه كمال أتاتورك نفسه، ومن هنا جـاء اهتمامهـا المبكـر بالسياسـة. تلقت "إ. س." تعليمها في مدارس حكومية والتحقت بكليـة الحقـوق ورأت كيـف يتم حرمـان زميلاتهـا المحجبات دخول الامتحانات، فقبل ذلـك لم يكن لهـا صـديقات محجبـات. تعـاطفت "إ. س." مع زميلاتها وشاركت في احتجاجاتهن السـلمية ولم يكن ذلـك بـدافع نشـر ثقافـة إسلامية معينة أو تحدي الدولة العلمانية، بل فقط للدفاع عن الحقوق المدنيـة. وعنـدما لم تأت الاحتجاجات والمظاهرات بنتيجة قـررت "إ. س." كتابـة رسـائل لـرئيس حـزب الشعب الجمهوري، ولكن من الدولة كانت قد قررت تجاهل الموضوع. بالتدريج قـررت "إ. س." ارتداء غطاء للشعر في 1987 وقوبلت بمعارضة شديدة من أهلها.

تخرجت "إ. س." بعد عـام في كليـة الحقـوق لتجـد جميـع فـرص العمـل كمحاميـة في محاكم الدولة مغلقة أمامها. وبعد عام من التخرج سارعت للزواج من رجـل ذي ميـول إسـلامية للتخلص من اعـتراض أسـرتها على ملابسـها وطريقـة حياتهـا الجديـدة، وهي خطوة تكـررت في روايـات العديـد من النسـاء في الحـزب. وبهـذا الـزواج التحقت "إ. س." بأسلوب حياة يتوافق مع اختياراتها ولكنها في الوقت نفسه تتبع منظومــة هرميـة محكمة تحد من استقلالها كامرأة. وفي أحـد الأيـام الـتي كـانت تشـعر فيهـا بـالاغتراب كسيدة تؤهلها إمكاناتها لأكثر من الدور التقليدي لربة المنزل وجدت حزب رفــاه يطلب مساعدتها في تنظيم لجنة السيدات في إسطنبول، حيث كان زوجها يعمل بالحزب كما أنهم لم ينسوا دورها كمدافعة مفوهة عن حق النساء في ارتـداء غطـاء للـرأس. وبهـذا أصبح الحزب هو وسيلة "إ. س." الوحيدة لتحقيق الذات والاستفادة من إمكاناتها الــتي طورها التعليم الذي وفرته لها المؤسسات التعليمية للدولة العلمانية.

تكرر نمط القصة السابقة نفسه في قصـص سـيدات أخريـات من الحـزب مـع اختلاف بعض التفاصيل. فمثلا قررت "تش. ه. " تغطية شعرها بعد تأثرها بصديقة لها في كليــة الحقوق تنتمي لعائلة تحافظ على المظاهر الدينيـة في حياتهـا. ولكن معارضـة أسـرتها لقرارها وصلت لحد حـرق أمهـا لغطـاءات الشـعر الـتي تخفيهـا "تش. ه." في حقيبتهـا لترتديها بعد الخروج من المنزل. وترتب على قرارها ارتداء حجـاب للشـعر طردهـا من كليـة الحقـوق، وسـرعان مـا تـزوجت رجلاً ذا خلفيـة إسـلامية يعمـل في مجـال الطب البيطري وإن لم يكن قد حصل على وظيفة ثابتة بعـد. وبـرغم قـرار الـزوج بمنعهـا من مغادرة المنزل إلا بصحبته فإن حالة الفقر المدقع التي عانيا منهـا دفعتـه لقبـول عمـل قدمته لها إحدى شبكات الإعانة الإسلامية. وبمرور الوقت حصـلت تش. ه." على عمـل بمجلة "الميللي جازيت" التي يقع مكتبها في مواجهـة مقـر حـزب رفـاء بـأنقرة. أبـدت "تش. ه." استعدادًا ورغبةً في العمل للحـزب وسـاعدها على ذلـك الاسـتقلال النسـبي الذي حصلت عليه بعد خروجها للعمل وحصولها على دخل خاص.

تلاحظ «أرات» أن النساء المنتميات في الأصل لعائلات تؤمن بتقاليـد الدولـة العلمانيـة قد قررن العمل من أجل حـزب رفـاه بـإرادتهن الحـرة دون إجبـار من الحـزب نفسـه. فالإجبـار الوحيـد فيمـا تنطـوي عليـه هـذه القـرارات وممارسـات الدولـة الـتي نبـذت مواطناتها اللاتي اخترن ملابس تعبر عن هوية دينية، ومنعتهن من الوظائف العامة ومن إكمال تعليمهن. أي أن الدولة الكمالية عجزت عن جذب هؤلاء النساء لنموذج المواطنة الذي أقرته ولم ترغب في اسـتيعابهن داخلهـا بفهمهن المختلـف لمعـنى الـدين وحـدود الدولة العلمانية. بالتالي دمرت جميع فرصهن في الارتقاء الاجتمـاعي والمهـني بسـبب ارتداء غطاء للشعر، وهنا أصبح حزب رفاه هو المتنفس الوحيد لتحقيق الذات ولتطوير المهارات الشخصية وخلق نوع من الاستقلال أحيانًا.

أما قصة "ب. أ." فتعد مثالاً للنموذج الثاني من تجارب انضمام النساء لحزب رفاه. "ب. أ." امرأة متزوجة لم تكن لها علاقة بحزب رفاه على الإطلاق قبل مرض زوجها والاضطرار للسفر لألمانيا لاستكمال العلاج. سافر الزوجان الشابان لبلد غريب لا يعرفان لغته وليس لهما فيه صديق أو قريب وبمبلغ غير كبير من المال. ولكن منظمة النظرة القومية التي ترتبط عضويًا بحزب رفاه شملتهم برعايتها حيث يعتبر حزب رفاه الحزب التركي الوحيد الذي له فروع في الخارج تعمل على كسب تعاطف العمال الأتراك في أوروبا. وتروي "ب. أ." كيف أنها لم تر معاملة إنسانية مثلما رأت عند "هؤلاء الناس"، فقد ساعدوا زوجها على دخول مستشفى ودفع تكاليفه كما واظبوا على زيارته برغم بُعد المستشفى عن مركز المدينة، كما أوجدوا لها شقة هناك. لذا عندما عادت إلى تركيا شعرت بامتنان شديد لهم وعملت على أن تكون واحدة منهم.

أما النموذج الثالث فيتعلق بالنساء المنتميات للعائلات المحافظة التقليدية التي أرسلت بناتها لمدارس الأئمة والخطباء بدلاً من مدارس الدولة العلمانية. هؤلاء البنات غالبًا لم يكملن تعليمهن وبالتالي انضممن للحزب في سن مبكرة حيث اعتبر العمل في الحزب فرصة للانشغال بعمل مشروع. تحكي "م. أ." أنها لم تذهب للمدرسة بعد إتمامها التعليم الأساسي وإن حضرت دروسًا محلية في القرآن لمدة ست سنين. في عمر الحادية أو الثانية عشرة قررت "م. أ. " ارتداء "التشرشف" وهو ثوب أسود فضفاض يغطي الجسم كله وليس الرأس فقط، حيث تعلمت في دروس القرآن التي حضرتها أن أتباع الرسول الكريم يجب أن يفرقن أنفسهن عن الآخريات حتى في الملبس، ووافقت أسرتها على اختيارها هذا الثوب.

ولكن "م. أ." توقفت عن ارتداء "التشرشف" بعد زواجها بناء على طلب زوجها الذي طلب منها ارتداء معطف وغطاء للرأس لأن "التشرشف" يترك انطباعًا سيئًا عند الناس. وبالطبع امتثلت "م. أ." لأوامر زوجها، خاصة أنها تعلمت في دروسها المحلية أن الإسلام يحتم طاعة الزوج. ولأن الزوج كان يعمل بحزب رفاه فقد وجدت نفسها مدعوة ذات مرة لحضور أحد اجتماعات السيدات بالحزب، ورغم أن نشاط زوجها بالحزب أعطى لمشاركتها عمقًا فإنها طورت انتماءها وعملها في الحزب بعيدًا. عنه. وتؤكد "م. أ." أن إسهاماتها في الحزب عززت من مكانتها لدى أسرة زوجها.

بعد التعرف على قصص بعض نساء رفاه تسعى «يشيم أرات» لمعرفة طبيعة علاقتهن بالحزب وتجربتهن فيه. ترى أرات أن القصص التي سمعتها من نساء رفاه تعبر عن سعي لتحقيق الذات ولتأكيد هوية مختلفة عن هوية الآباء والأمهات. فمعظم نساء رفاه – خاصة من النموذج الأول- خضن معارك مع عائلاتهن بسبب توجههن الديني مما ميزهن عن العديد من النساء اللاتي تقبلن قيم الآباء والأمهات دون مساءلة. فقد اتبعن طريقًا مختلفًا تمكن فيه من تكوين صداقات وعلاقات اجتماعية مختلفة وتوسيع آفاق فهمهن للدين والدولة، ولكن في الوقت نفسه فإن السياق الذي هربن إليه فرض عليهن حدودًا من نوع آخر. فقد أجمعت النساء اللاتي تحدثت أرات معهن على أن عملهن في الحزب كان من أجل الله، أي أنهن لم يبغين من ورائه أي مكافآت دنيوية أو حزبية، وتذكر أرات هنا ملاحظة تتعلق بعضوات الأحزاب الأخرى حيث صرحن دائمًا أن عملهن كان في خدمة مبادئ أو معتقدات أو أيديولوجيات أو مصالح شخصية أو مدن أو دول.

دائماً ما كانت فكرة العمل من أجل الله دافعًا لتقديم العديد من التضحيات لصالح هذه "القضية" والحزب الذي يخدمها، ولم يختلف الحال كثيرًا في حزب رفاه. لم يكن كل نساء رفاه عاملات لهن دخلهن الخاص بل كانت نسبة كبيرة منهن ربات منزل، ومع ذلك فقد سعين لتوفير المال من أجل الحزب عن طريق إدخار بعض من المصروف الشخصي الذي يعطيه الأزواج لهن أو عن طريق استخدام مواهبهن في الطبخ والخياطة. فمثلاً نشرت مجلة "الميللي جازيت" قصة عن ناشطة فقيرة في الحزب

كانت تستيقظ في منتصف الليل لصنع خبز تستفيد من ثمنه في شراء تذكرة تذهب بها لأحد اجتماعات الحزب. هذه القصة وغيرها أكدت وروجت الصورة الذاتية التي كونتها نساء الحزب عن أنفسهن، كما أسست لبعض الأساطير داخل الحزب. فمثلا اعتقدت "تش. ه." أن الله يحمي أطفالها أثناء غيابها في الحزب حيث روت بثقة كيف أن ابنها سقط في بركة جليدية عندما كان في رعاية عضوات الحزب الأصغر سنا وجاءوها به يرتجف من شدة البرد، ومع ذلك لم يتعرض ابنها حتى للإصابة بالبرد مما زاد من قناعتها برضا الله عن عملها بالحزب.

هذا الدور الذي اختارته نساء رفاه لأنفسهن واقتنعن به كان أساسيًا في إعفاء لجان الحزب الرئيسية من التفكير في كيفية مكافأة النساء على إنجازاتهن وتصعيدهن داخل الحزب. أما بالنسبة للنساء أنفسهن فقد رأين أن الاستغناء عن السعي للمناصب الحزبية وفر عليهن الشعور بالتوتر والضغط النفسي واكتفين بالرضا الناتج عن الشعور بأهميتهن وتأثيرهن داخل دوائر النساء والناتج كذلك عن تعلمهن الكثير من المهارات في الحزب. ولكن ذلك لا يعني أن طريق النساء للمناصب العليا كان مفتوحًا، بل العكس. فعندما طلبت سيبيل إراسلان - الرئيسة الناجحة للجنة السيدات باسطنبول والتي لقبتها الصحافة بالمرأة التي حملت طيب أردوغان لمنصب محافظ الإقليم- من أردوغان مناصب عامة لدائرتها القريبة تم رفض طلبها واتهمت بالتحول لنسوية، حيث ارتبطت النسوية بالسعي لمنافع خاصة في ذهن الحزب، وسرعان ما تم استبدالها ومن معها بكوادر أخرى من النساء الخاضعات للجان الحزب الرئيسية.

جدير بالذكر أنه بعد إغلاق حزب رفاه وسعي كوادره لبناء حزب الفضيلة بدلاً منه لم تتم الاستعانة بنساء حزب رفاه في تكوين لجان السيدات. فقد كان شاغل الحزب الجديد تقديم صورة جديدة تمامًا للحزب بعيدًا عن الوجوه القديمة، لذا استعانوا بنساء جديدات وإن طلبوا منهن استشارة نساء حزب رفاه في تنظيم لجان الحزب الجديد. مع ذلك تشير نساء رفاه إلى أن معظم كوادر حزب رفاه من الرجال تمت الاستعانة بهم في حزب الفضيلة ولم يتم استبعاد إلا عدد قليل منهم، ويعبرن عن شعورهن بالإحباط من معاملتهن بهذه الطريقة وكأن غلق حزب رفاه كان خطأهن.

إذن ارتبط نجاح نساء حزب رفاه بحرصهن على مواقعهن دون التطلع لما فوقها ونجاحهن في تحويل طاقتهن إلى التزام نحو الحزب بقيمه التي وجدنه عليها. لكن تؤكد «أرات» أنه ليس معنى ذلك أن نساء الأحزاب الدينية لايعرفن مصلحتهن جيدًا، لأن هذا الحكم يشي بوصاية وعدم احترام لاختيارات هؤلاء النساء. فقد رأين أنهن يخدمن الله بعملهن في الحزب وأن السعي لمناصب عليا ينم عن أنانية لا مكان لها في هذا السياق. لكن نساء رفاه قمن بالفعل بأدوار غير تقليدية في الحزب تحدت الأنماط القديمة لأدوار المرأة التقليدية ولكن بقدر ما سمح لهن رجال الحزب بذلك وربما احتاج الأمر فقط لوقت وخبرة أكبر تمكنهن من السعي نحو مناصب أعلى دون الشعور بذنب حيال ذلك. لكن هذا الوقت وتراكم الخبرات هو بالضبط ما لم يتح لهن.

الفصل الرابع: التعبئة للحزب: من الشخصي للسياسي:

يتناول الفصل الرابع الأنشطة المختلفة للجان السيدات بحزب رفاه وآليات عملهن لضم أكبر عدد من أصوات النساء للحزب.

يعتبر الفصل الرابع من أهم فصول كتاب «يشيم أرات» حيث يتعلق بالأساليب التي اتبعتها نساء حزب رفاه في جذب الأخريات للحزب برغم اختلاف خلفياتهن الثقافية وتشككهن في نوايا حزب إسلامي يسعى للسلطة. تعتقد يشيم أرات أن نجاح نساء رفاه يرجع أولاً لإدراكهن أن الحدود الفاصلة بين الشخصي والسياسي وتلك الفاصلة

بين الديني والدنيوي ليست حدودًا مصمتة بـالعكس هي حـدود مسـامية منفـذة تحتـوي على الكثـير من منـاطق الالتقـاء. أمـا السـبب الثـاني فـيرجع لرهـان نسـاء رفـاه على إمكانيـة جـذب النسـاء للسياسـة. ففي دولـة لا تتمتـع فيهـا النسـاء بتمثيـل كـافٍ في المؤسسات السياسية - برغم علمانية هذه الدولة - لم يهتم الكثير من الأحزاب بتفعيل مشاركة النساء السياسية، ولكن نساء حزب رفاه نجحن في دحض الزعم الخاص بعدم اهتمام النساء بالسياسة، فقط يجب إيجاد المدخل الصحيح لجذب انتباههن.

في البداية تسـتعرض «أرات» أنشـطة لجـان السـيدات بـالحزب وتشـرح أنهـا تعـددت واختلفت بـاختلاف أمـاكن إقامـة هـذه الأنشـطة. فقـد شـملت مثلاً تنظيم مـؤتمرات وملتقيات وعروض فيديو ومناظرات كما شملت إقامة معارض وعـروض أزيـاء ورحلات وإرسـال كـروت التهنئـة في المناسـبات والقيـام بزيـارات شخصـية. فلجـان الدعايـة والعلاقات الشخصية وتنظيم الحزب هي أهم اللجان الموجودة في التنظيم الإداري لأي لجنة سيدات تابعة لمدينة كبرى في الحزب. وبجانب الاهتمام بشرح أيديولوجية الحزب ومبادئه والحلول التي يقدمها للمشاكل المحلية والقومية والعالميـة فـإن الحـزب عمـد إلي تعليم وتثقيف كـوادره النسـائية عن طريـق عقـد دورات ومـؤتمرات تتنـاول شـتى الموضوعات كحقوق الإنسان والمشاكل السياسية المعاصرة والبيئة والعلاقـات العامـة وعلم النفس. كذلك اهتم الحزب بتدريب السيدات اللاتي لديهن القدرة على الخطابة.

كانت الصورة التي تسعى نساء رفاه لتمثلها هي صـورة "الأم/ المقاتلـة" حيث تتحـدث الأحـاديث النبويـة الشـريفة والآيـات القرآنيـة عن فضـل وتكـريم الأم. ولترسـيخ هـذه الصورة ببعدها النضالي عمدن إلى استلهام نماذج من التاريخ الإسلامي أو من الحروب العثمانية والتركية مثل "نيني هاتون" التي حاربت ضد روسـيا عـامي 1987 -ـ 1988. في الوقت نفسه تصف "سهيلة كيبابتشيغلو" رئيسـة لجـان السـيدات بـالحزب المـرأة المسلمة بأنها شريكة للرجل و"لا يجب عليها أن تنظر لنفسها كغسالة أطباق أو مصـنع للطبخ أو شخص لرعاية الأطفال. النساء في الإسلام لسـن خادمـات أزواجهن، بـل هن كاتمات الأسرار وصديقات في المعركة. أثناء "العصر الذهبي للإسلام" شاركت النسـاء في المعارك بجانب أزواجهن وأنجزن أعمالًا مهمة". ولكن هذا لا يعـني أنهـا متفقـة مـع النسوية أو مسـاواة المـرأة مـع الرجـل، فهي تـرى أن النسـاء لسـن مسـاويات تمامًـا للرجال - فمثلاً لا يمكن أن تتمتع النساء بنفس حرية الرجـال خـارج المـنزل والـتي يتم التسامح بموجبها مع علاقاته خارج إطار الزواج- ولكنهن كـذلك لسـن في مرتبـة ثانيـة، فالنساء والرجال يكملان بعضهما.

اسـتخدمت رئيسـات اللجـان صـورة "الأم/ المقاتلـة" في خطبهن الجماهيريـة لنسـاء الحزب، أي أنهن تبنين - مثل رجال الحزب - خطابًا يعكس حالة مواجهـة وتحـدٍ للنظـام برغم تجنبهن لمثل هذا الخطاب أثناء سعيهن لضم عضـوات جديـدات للحـزب. وتعـزي "هاليس تشيفتشي" رئيسة لجنة السيدات بأنقرة سبب تلـك "المواجهـة" للدولـة الـتي صنعت "قميصا للمواطنة" إذا ما أظهر ذلك القميص الهوية الدينيـة لأحـد المواطـنين أو كـان واسـعًا أو ضـيقًا كـان معـنى هـذا العـزل من الجيش أو الخـروج من المدرسـة أو الجامعة. أي أن الدولة هي من صنع هذه الحالـة من الصـدام الـتي أجـبرت العديـد من المواطنين على اختيار إما أن يكونوا مواطنين" أو "مؤمنين".

مـع ذلـك حرصـت نسـاء حـزب رفـاه على تفـادي المواجهـات وعلى الـترويج لصـورة متسامحة ومتصالحة مع المجتمع بوجه عـام. فمثلاً تعـددت أنشـطتهن ولم تقتصـر على زيارة المستشفيات وضحايا الفيضانات فقط ولكن امتدت لزيارة الوزيرة المسئولة عن المرأة والأسـرة - بـرغم انتمائهـا للحـزب" الـديمقراطي الشـعبوي"- ولزيـارة "جمعيـة المحاربين القدامى" و"مؤسسة حماية أمهات الشهداء" بـرغم أن مؤسسـها هـو حـزب "الطريق الحقيقي". وبوجه عـام فقـد نسـاء حـزب رفـاه في تكـوين روابـط مـع نسـاء

الأحزاب الأخرى في تكوين صـورة نجح سـعي متسـامحة ليس للجـان السـيدات فقـط ولكن لحزب رفاه ككل.

وفي العديد من هذه الملتقيات تحـدثت عضـوات رفـاه عن موضـوع غطـاء الـرأس من خلال سرد تجاربهن الشخصية وكيف تعرضن فيها للتمييز بسببه. وتشير مؤلفـة الكتـاب لندوة نظمتها لجنة السيدات بمنطقة "سارييز" باسـطنبول في اليـوم العـالمي لحقـوق الإنسـان استضـافت فيهـا عـددًا من الحقوقـيين ومحاضـرين من الجامعـات المختلفـة. وتشرح كيف أن حدود المناقشة كانت ضـيقة تتنـاول موضـوع غطـاء الـرأس وضـرورة اتباع تعاليم الإسلام للحد من انتهاكات حقوق الإنسـان، كمـا أنهن تحـدثن عن انتهاكـات حقوق الإنسان في المناطق الإسلامية المنكوبة مثل فلسطين وأفغانستان والشيشـان. ولكن تنوع الضيوف في هذه المناسـبة سـمح بتوسـيع حـدود المناقشـة حيث أثـار أحـد الضـيوف موضـوع غلـق حـزب الديمقراطيـة المؤيـد للأكـراد والـذي لم يكن ممكنـا إلا بتواطؤ حزب رفاه وصمته. ففي نهاية المناقشة وافقت نساء رفاه على أن الـدفاع عن حقوق الإنسان يجب أن يشمل الدفاع عن حقوق الآخـرين. وتـذكر أرات أن معظم من التقت بهن من قيادات الحزب النسائية عبرن عن عدم ارتياح لموقـف حـزب رفـاه من غلق الحزب الكردي، ومع ذلك فقليلات جدًا هن من أدن موقف الحزب بشـكل صـريح، أي أن نساء اللجان كن يستشعرن ضرورة أن تتوافق مواقفهن مع مواقف الحزب أولاً قبل أن يصرحن بتأييدهن لقضايا حقوق الإنسان.

أما عن طرق جذب الأصـوات النسـائية وتوسـيع الـدوائر الانتخابيـة للحـزب فقـد اتبعت رئيسات لجان السيدات بحزب رفاه طرقًا منظمة للوصول للنسـاء وربـات الـبيوت في تركيا منها الزيارات الشخصية وحفلات الشاي وحتى "البحث الموسع". فمثلا تـروي "إ. س." كيف كانت العضـوات المسـئولات عن منطقـة مـا يقمن بدراسـتها جيـدًا لمعرفـة السيدات ذوات الشعبية والتأثير في هذه المنطقـة، ثم يقمن بزيـارتهن للتعـرف عليهن وتكوين الصداقات. وبعد توطيد الصداقة الجديدة تطلب نساء رفـاه من السـيدة إقامـة حفل شاي بسيط تـدعو صـديقاتها ليتم التعـرف عليهن لتتـوالى الزيـارات بين سـيدات رفاه وسيدات المنطقة. وعندما يأتي الدور على إحدى نساء رفاه لاستضـافة السـيدات في منزلها يبدأ الحديث عن الحزب وأهدافه. اهتمت نساء رفاه بإقامـة روابـط وصـلات شخصـية نسـاء منـاطقهن الانتخابيـة مـع بـدلاً من إثـارة حفيظتهن بخطابـات سياسـية مباشرة. تذكر إحدى رئيسـات اللجـان باسـطنبول أن هـؤلاء النسـوة انضـممن للحـزب بسبب رئيسات اللجان وليس من أجل إرباكان زعيم الحزب.

كذلك اتبعت نساء رفـاه طريقـة "البحث الموسـع" في المنـاطق الجديـدة عليهن وهي آلية تقضي بزيارة جميع البيوت في المنطقة واحدًا بعد آخر. على سبيل المثـال تشـرح إحدى رئيسـات لجنـة "كـاديكوي" كيـف أنهن تحـدين نسـاء حـزب آخـر للحصـول على أصوات في جزء من "كاديكوي" وهي منطقـة مهمـة وعلمانيـة يعتـبر من الصـعب جـدًا حصول حزب إسلامي فيها على أصوات. من أجـل ذلـك أعـدت عضـوات رفـاه خرائـط مفصلة للمنطقة توضح أحياءها وبيوتها ليقمن بزيارتها. كانت الزيارات تتم بالنهـار أثنـاء وجود الزوج بالعمل، فتذهب خمس أو ست سـيدات بمن فيهن رئيسـة اللجنـة بنفسـها لبناية السكن وتبدأ اثنتان منهن من الدور الأرضـي، واثنتـان من الـدور العلـوي وتتـولى الرئيسة باقي الأدوار. وبرغم أن الأمر لم يخل من مـرات تعرضـن فيهـا لغلـق الأبـواب في وجوههن أو مطاردة الرجال لهن بالكلاب خارج حدود المـنزل لكن دائمـا مـا كـانت هناك سيدات لديهن الوقت والرغبة للاستماع لهن.

تبدأ ممثلة حزب رفاه بتعريف نفسها ثم سؤال ربـة المـنزل عن رأيهـا في حـزب رفـاه وما إذا كانت تفكر في الانضمام له، فإذا كانت الإجابة بالنفي تسألها عن الأسـباب وعن الأشياء التي لا تعجبها في الحزب ومقترحاتها لتحسينها. ثم تطلب منها أن تدرج اسـمها في قائمتها وعندما ترفض ربة المنزل أو تسأل عن السبب تشرح ممثلة رفاه كيـف أن

ذلك مهم لثلاثة أسباب: أولها معرفة حجم الأصوات التي من الممكن أن يحصل عليها الحزب في انتخابات قريبة، وثانيها رغبة الحزب في إقامة روابط عضوية مع منتخبيه، وثالثها وأهمها بالنسبة لربة المنزل رغبة الحزب في تقديم المساعدة المادية أو المعنوية في أي وقت تحتاج فيه الأسرة إلى هذه المساعدة، سواء كان ولادة أو وفاة أو زفافًا أو مساعدة في تجهيز عروس للزواج أو حتى في ظرف تحتاج فيه ربة المنزل لمن يرعى أطفالها. أي أنها جميعًا خدمات تنتمي للحيز الخاص للمرأة وعادة ما توفرها النساء لبعضهن البعض من باب التعاون والتضامن.

وبعد هذه الزيارات كانت عضوات رفاه يولين اهتمامًا خاصًا بالنساء اللاتي أبدين ميلاً للانضمام للحزب، فيحددن معهن مواعيد تقوم فيها عضوة أو عضوتان بزيارة شخصية للسيدة المراد ضمها للحزب وتتحدث معها عنه أثناء تناول الشاي أو القهوة. كذلك سعت نساء رفاه للاقتراب من الأسر التركية عن طريق تقديم خدمات أخرى تخدم أيضًا السياسة العامة للحزب. فمع سياسة الدولة في عزل الدين بعيدًا عن الحياة العامة حافظ الأتراك على العديد من المظاهر الدينية في حياتهم الشخصية بوصفها نوعًا من التقاليد مثل إحياء ليلة المولد النبوي الشريف وقراءة القرآن في الجنازات أو قراءة سورة ياسين. ولكن تنظيم مثل هذه المناسبات لم يكن سهلاً على عائلات ابتعدت عن الممارسات الدينية اليومية، لذا وجدت لجان السيدات في هذه المناسبات فرصة سانحة للتدخل وإثبات اهتمامهن بمشاغل وهموم الناس اليومية، كذلك هي فرصة للتدخل للحفاظ على عادات دينية مهددة بالاختفاء في ظل الدولة العلمانية.

ولكن سيدات حزب رفاه فهمن جيدًا ضرورة توسيع دائرة المتعاطفات معهن ولذا لم يكتفين فقط بمد نشاطهن للمناسبات الدينية بل امتدت لتلك الدنيوية اليومية أيضًا. فمثلاً في المناطق التي تحتفى أكثر بالمناسبات غير الدينية كرأس السنة أو عيد الأم نظمت لجان السيدات أجندة الأنشطة والفعاليات بحيث تراعي هذه المناسبات. كذلك استفادت نساء رفاه من الزيارات الأسبوعية أو نصف الشهرية أو الشهرية التي تقوم فيها واحدة من النساء باستقبال جاراتها وصديقاتها في منزلها، وهو تقليد تركي تقوم به نساء الطبقة المتوسطة في المدن. وبمرور الوقت تحولت هذه الأيام التقليدية إلى ما يعرف "بأيام الذهب" حيث تأثرت بقيم مجتمع الاستهلاك وأصبحت النساء يجمعن النقود من بعضهن البعض لشراء عملة ذهبية تهدي لواحدة منهن في كل مرة بشكل دوري، مما خلق رأس مال محلي تحت تصرفهن. حرصت نساء رفاه على حضور مثل هذه اللقاءات للاستفادة من شبكة العلاقات الاجتماعية التي تتيحها ولفتح منافذ بين المجالين الخاص والسياسي العام، حيث ناقشن مواضيع متعلقة بغلاء الأسعار والتضخم وجميع ما تتأثر به ربة المنزل ويمكن تغييره عن طريق السياسة.

وتعتبر حملة نساء رفاه لحظر الدعارة بمنطقة البحر الأسود مثالاً على ذلك. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي نزح عدد كبير من النساء الروسيات لمنطقة البحر الأسود واحترفن الدعارة مما أدى لتعرض العديد من الزوجات لهجر أزواجهن لقضاء الوقت مع النساء الروسيات في ظل مجتمع يتسامح مع علاقات الرجال الغرامية خارج نطاق الزواج. وعندما شعرت نساء المنطقة بالتهديد قامت لجنة سيدات رفاه المسئولة عن المنطقة بتنظيم حملة جمع توقيعات على بيان يطالب البرلمانيين بحظر الدعارة في المنطقة. وبالفعل خرجت النساء للمشاركة في اجتماعات سياسية لتفعيل الحملة حاملات لافتات للاعتراض على الوضع الحالي وتنبيه أعضاء البرلمان لأهمية ما يحدث في المنطقة. ولذلك تبرز أهمية هذه الحملة في نجاح نساء حزب رفاه في ترجمة هموم النساء الخاصة لفعل سياسي يخرج للشارع ويسعى لإقرار أوضاع أفضل، وبالفعل انعكس هذا النجاح في ذهاب أصوات المنطقة لحزب رفاه في الانتخابات التالية.

كذلك تنوعت الخطابات التي توجهت بها لجان السيدات للنساء بتنوع المناطق التركية. فمثلاً في المناطق الفقيرة على أطراف إسطنبول التي يسكنها النازحون من الريف للحضر تركز خطاب حزب رفاه على نقص الخدمات في هذه المناطق وضرورة تحسين البنية التحتية وبناء المدارس والمستشفيات. أما في المناطق المستقرة أو "الأغنى" تبنى الحزب خطابًا أخلاقيًا بعد بحظر الدعارة والخمور ويحذر من تأثير تقليد الغرب على الثقافة القومية، وفي منطقة متأثرة بالغرب تهتم بالموضة ويسكنها الفئات العليا من الطبقة المتوسطة مثل "كاديبوستان" قامت لجنة السيدات المسئولة عن المنطقة بإقامة عرض أزياء خاص بالأزياء الإسلامية في مكان شهير بها. فقد قدرن أنها وسيلة لجذب نساء هذه المنطقة ولو من باب الفضول، وهناك قد تستمع واحدة أو اثنتان من هؤلاء النساء لبعض الكلمات عن الحزب.

لم يكن الاختلاف والتنوع من نصيب الخطابات السياسية والفعاليات فقط ولكن ظهر أيضًا في اللغة المستخدمة وحتى طريقة اختيار الملابس. فمثلاً عندما تذهب ممثلة للحزب لحضور حفل عيد الأم في ضاحية متأثرة بالفكر الكمالي مثل "تشانكايا" تتحدث مع نسائها بألفاظ تركية وتتجنب استعمال مفردات عربية. لذا تحيي سيدات المنطقة قائلة "يوم سعيد" بدلا من "السلام عليكم"، كما ترتدي بذلة طويلة شبيهة بالبذلات التي ترتديها نساء المنطقة وغطاء رأس أصغر حجمًا بدلاً من الأزياء التقليدية مثل المعاطف الطويلة أو "التشرشف" الذي يعطي انطباعًا بالتخلف والرجعية بالنسبة لسكان هذه المنطقة، وتذكر "أرات" أن نساء رفاه لم ترين في ذلك نفاقا بل هو مراعاة لتنوع المجتمع التركي واختلاف اهتماماته واحتياجاته من منطقة لأخرى. كذلك خضع اختلاف حجم أنشطة اللجان من إقليم لآخر لعامل ثانٍ هو حرية حركة المرأة التي تسمح بها ثقافة هذه المناطق. ففي المناطق الشرقية مثلا لم يكن مسموحًا للنساء بمغادرة المنزل إلا بصحبة أزواجهن، ولا أن يحضرن الاجتماعات والندوات اختلاف إلا بإذن منهم بعكس المناطق الغربية التي شهدت انفتاحًا ونشاطًا أكبر حيث تحمد "م. ه." الله على عدم وجود مثل هذه العوائق في إسطنبول.

وتلاحظ "أرات" بعض المفارقات، أولها مثلا أنه ربما يكون أحد أسباب هذه الحالة من الانفتاح التي تشهدها اسطنبول وغيرها من مدن تركيا الغربية - والتي تحمد "م. ه." الله عليها- هو تأثر هذه المدن بقيم وثقافة الغرب الأوروبي أكثر من المدن الشرقية. كذلك تذكر أرات كيف أن حزب رفاه استطاع بالفعل اجتذاب أصوات عدد كبير من النساء ولكنها تتساءل في الوقت نفسه عن مدى قدرته على تحقيق مطالب هؤلاء النساء في ظل حرصه على عدم تصعيد النساء لمناصب قيادية أو دوائر صنع القرار في الحزب. مع ذلك فإن تحريك النساء من حيزهن الشخصي إلى مجال السياسة العام يعتبر إنجازًا للجان السيدات بالحزب. كما أنه ربما كان خطوة أولى تقوم بعدها النساء بتوسيع حدود مشاركتهن على الساحة السياسية لتحقيق مصالحهن، فمن المستحيل أن يحافظ أي حزب على أصوات فئات مجتمعية - نساءً أو رجالاً - دون الالتفات لمطالبها.

الفصل الخامس: نظرة نساء رفاه للحياة

يتناول الفصل الخامس نظرة نساء رفاه للإسلام وكيفية فهمهن لأحكامه الخاصة بالمرأة ومدى تأثير ذلك على رأيهن في الدولة.

الأسئلة التي تشغل يشيم أرات في الفصل الخامس تتعلق بكيفية فهم نساء رفاه للإسلام ومدى استعدادهن لتطبيق نظام إسلامي في تركيا. فكما ذكر سابقًا لا تستطيع العديد من النساء التركيات فهم تبني نساء رفاه لأيديولوجية تحد من حريتهن وحقوقهن، ولكن ما هي المبادئ التي يعتنقها هؤلاء النساء؟ وهل فعلا تبرر أن ينظر

إليهن على أنهن "الآخر" الذي يجب القلـق من تهديـده؟ هـل فعلاً لا تـؤمن نسـاء رفـاه بالقيم الليبرالية للدولة؟

تحاول أرات معرفة إجابات هذه الأسئلة من مقابلاتها مع نساء رفاه لمعرفة ماذا يمثـل الإسلام لهن وكذلك لفهم كيف يمكن أن يتعايش الإسـلام مـع الليبراليـة الموجـودة في المجتمع التركي، حيث يـأتي تفـرد تجربـة رفـاه من انتهـاء معظمهن لخلفيـات علمانيـة وليبرالية قبل دخولهن حزب رفاه.

تذكر "أرات" أنه في المقـابلات الـتي عقـدتها مـع نسـاء رفـاه أبـدين جميعًـا رغبـة في الدفاع عن أنفسهن ضد تشويه الدولة، فالصورة التي ترسمها الدولة لهن غـير حقيقيـة وتصفهن بالرجعية والتخلف. فمثلاً عاتبت "ب. ه." أرات نفسها عنـدما حادثتهـا تليفونيـا لتحديد موعد زيارة للتعرف عليها قائلة إنها سيدة تركية عادية وأن نساء رفاه لم يـأتين من المريخ، فهن ينتمين لنفس الثقافة ويشاهدن الأفلام نفسها ويذهبن للأماكن نفسـها ويأكلن الطعام نفسـه. كـذلك روت "د. ن." لأرات عن انبهـار خطيبـة ابنهـا عنـد زيـارة منزل صديقة لها من نساء رفاه، فقد ظنت أن حماتهـا اسـتثناء وأن جميـع نسـاء رفـاه الأخريـات رجعيـات وغـير عصـريات، ولكنهـا فـوجئت بهن يرتـدين ملابس تتماشـى مـع الموضة ويضعن مساحيق تجميل ويصبغن شعورهن كما أنهن متعلمات ومثقفات. روت "د. ن." هذه القصة لتدلل لأرات على عصرية نساء رفاه ولكن أرات تلاحظ أن معـايير "د. ن." للعصرية والحداثة أي "الموضة والماكياج والتعليم" جميعها مستقاة من معايير الثقافة الغربية وإن لم تذكر "د. ن." ذلك.

عند سؤالهن عن أحكام الإسلام الخاصة بـالمرأة ومـدى فهمن لهـا وجـدت أرات نتيجـة مدهشة. فنساء رفاه لم يجمعن على فهم واحد لهذه التعاليم، فبعضهن رأى أن أحكـام الإسلام المتعلقة بالمرأة لم تفهم بشكل سليم، في حين رأت أخريات أن هذه الأحكـام غـير موجـودة أصـلاً. كـذلك لاحظت أرات أن عـددًا منهن لم يبـد اهتمامًـا كبـيرًا بهـذه الأسئلة. بدأت أرات بالسؤال عن تقسيم العمل التقليدي داخل الأسرة المسلمة أي أن تتولى النساء مسئولية المنزل بينما يعمل الرجال خارج المـنزل للإنفـاق على الأسـرة. أجابت الكثيرات منهن أن التقسـيم حقيقي وموجـود وإن لم يعن ذلـك أنـه غـير عـادل. فلكل من الزوج والزوجـة دور مختلـف يكمـل دور الآخـر ولا يقـل أهميـة عنـه. وعنـدما ذكرتهن أرات أن نظرة المجتمع لقيمة عمل الرجـل خـارج المـنزل تختلـف عن نظرتـه لقيمة عمل المرأة داخله كانت الإجابة أن العملين متساويان أمام الله.

عند سؤال "ب. ه." عن تشجيع الإسلام لتقسيم العمل التقليدي داخـل وخـارج المـنزل بين المرأة والرجـل أكـدت ذلـك ودافعت عنـه بشـدة. "ب. ه." حاصـلة على ماجسـتير ودكتوراة في اللغة والأدب التركي وترى أن تولي زوجها مسئولية الإنفاق على الأسـرة أعطاها حرية العمل في مجال السياسة دون القلق حيال المال. فهي لا تجد مانعًـا في أن تكوي له قميصًا عندما يشاء أو أن تناوله كوب مـاء في حين أنـه المسـئول عن كـل مشتريات الأسرة من مواد غذائية وبقالة ويعطيها مصروفًا أسبوعيًا يزيده إذا أراد ذلك. في الأعياد يأخذها والأبنـاء لمركـز تسـوق إسـلامي ويـتركهم يختـارون مـا يريـدون من ملابس، أما إذا أرادت شيئًا خاصًـا فتطلبـه منـه. لا يوافـق زوج "ب. ه." في الحـال بـل يلومها أو يخبرها عن أهمية النقود أولاً. ولكنه في النهاية يحضـر لهـا مـا تريـد ولا تمـانع هي أن تتأخر طلباتها أو تأتيها بشكل غير مباشر عن طريق الزوج.

في الوقت نفسه ترى "ب. ه." أنه من حقهـا كـامرأة متعلمـة ومثقفـة أن تحقـق ذاتهـا خارج المنزل في المجال العام، ما دامت ترعى زوجها وشئون منزلها. وعنـدما يعـترض أبناؤها على ذلك تخبرهم أنه بالتعليم الذي حصلت عليه لا تستطيع أن تكتفي بـدور ربـة المنزل. أثارت أرات نقطة تفيد أن اعتماد الزوجة على زوجها ماليًا قد يعطيـه الفرصـة

للتحكم في حريتها خارج حدود المنزل وكان رد "ب. ه." أن الرجل المسلم بحــق يجب ألا يفعل ذلك وبالتالي فالموضوع غير مطروح بالنسبة لها. كذلك سألتها أرات إن كـانت تعتقد أن عدم اشتراك النساء في عملية صنع القرار بحزب رفـاه يرجـع في جـزء منـه لقلة مواردهن الاقتصادية – وهي ملاحظة أبداها أحد رجال رفاه الذين حـاورتهم أرات - فأجابت أنه بالفعـل ربمـا يكـون سـببًا. ولكنهـا في المجمـل دافعت عن تقسـيم العمـل التقليدي بين الزوجة والزوج لكن مـع تأكيـد حقهـا في تحقيـق ذاتهـا في المجـال العـام خارج المنزل.

"س. أ." كان لها رأي مختلـف، حيث تـرى أن الإسـلام لم يحـدد أدوارًا محـددة للنسـاء والرجال. تعمل "س. أ." كطبيبة أسنان في عيادة مشتركة مع زميل لهـا، ودخلهـا أكـبر من دخـل زوجهـا الحاصـل على شـهادة جامعيـة في الإدارة العامـة ويعمـل في بلديـة إسـطنبول الـتي يـديرها حـزب رفـاه. تـذكر "س. أ." أن زوجهـا يسـاعدها في رعايـة أطفالهما عندما تضطر لقضاء ساعات طويلة في الحزب. ترى "س. أ." أن النسـاء يتم استغلالهن باسم الإسلام وكمثال على ذلك قالت إن زميلها في العيادة لا يـترك زوجتـه تعمل خارج المنزل برغم أنه هو نفسه يعمل مع امرأة مسـلمة. ولكن ذلـك ليس خطـأ الإسلام من وجهة نظرها بل خطأ النساء اللاتي يقبلن باسـتغلال الآخـرين لهن وأن كـل امرأة مسئولة عن الدفاع عن حقوقها ضد استغلال من النقاط. الآخرين. وتلاحـظ أرات أن منطق "س. أ." يشترك مع أفكار النسويات العلمانيات في العديد من النقاط.

أما "ج. س." فتمثل نموذجًا مختلفًـا اهتم بمعرفـة وفهم الـدين الإسـلامي، حيث تنتمي لعائلة متدينة محافظة اهتم فيهـا الأب بتثقيـف بناتـه إسـلاميًا ولكنهـا تلقت تعليمهـا في مدارس الدولة وتعمل محامية. أولا تؤكد "ج. س." أنها مؤمنـة لـذا فهي ليسـت تحتـاج لتبريرات لأحكام الإسلام، لكنها أجابت عن أسئلة أرات الخاصـة بتعـاليم الإسـلام. تـرى "ج. س." أن تخـوف البعض من الإسـلام سـببه أن الآيـات تنـتزع من سـياقها الصـحيح وبالتـالي تفقـد معناهـا. فالـدين الإسـلامي يركـز على الأسـرة كوحـدة للمجتمـع وليس المرأة، وذلك يفسـر لمـاذا يعـادل نصـيب الرجـل في المـيراث ضـعف نصـيب المـرأة. فالرجل مسئول عن الإنفاق على الأسرة والمرأة التي تأخـذ نصـف نصـيب أخيهـا يأخـذ زوجها ضعف نصيب أخته، وبالتالي فنصيب الأسرتين يصـبح متعـادلاً في النهايـة. كـذلك ترى "ج. س." أن عدم اضطرار المرأة للخـروج من المـنزل لإعالـة الأسـرة جعـل من المناسب أن تستأنس بامرأة أخرى مثلهـا في الشـهادة أمـام المحـاكم. لكن "ج. س." أكدت في الوقت نفسه حقها كامرأة متعلمة في الاستقلال وتحقيق الذات خارج حــدود المنزل، وهو ما تراه أرات تأكيدًا لقيمة استقلال الفرد في مواجهـة قيم الأسـرة ولكنـه أيضًا مثال لتفاعل منظومتين مختلفتين من القيم مع بعضـهما البعض، وعمومًـا لم تهتم "ج. س." بالتناقض الظاهري بينهما ورأت أن كلاً منها تثري الأخرى.

لكن معظم النساء اللاتي حـاورتهن أرات لم يبـدين مثـل هـذا الاهتمـام بمعرفـة الـدين الإسـلامي وأحكامـه، من فقـط تمتعن بإيمـان قـوي بـه وإن تضـاءلت معـرفتهن بـه. فالإسلام الحقيقي بالنسبة لهن كان يطبق في العصر الذهبي للإسلام أما الآن فلا توجد دولة تقدم نموذجًـا حقيقيًـا لـه. فاللـه هـو خـالق الإنسـان ولا يمكن أن يتسـم بـالظلم، بالتالي فإذا أحل الله أكثر من زوجة كان لذلك سبب وجيه. وإذا تضررت النساء نفسـيًا من هذا الوضع فمعنى ذلك أنه طبق بشكل خاطئ. كـذلك رأى عـدد منهن أن الأوضـاع في الأيام الأولى للإسلام تختلف عن الأوضاع الحاليـة وبالتـالي يجب مراعـاة ذلـك عنـد تفسير أحكام القرآن. وبرغم اختلاف نساء رفاه حول العديد من أحكام الإسلام الخاصة بالمرأة لكنهن أجمعن على أن غطاء الرأس فرض يجب المحافظة عليه.

غطاء الرأس موضوع مركزي بالنسبة لنساء رفاه وغالبًا ما كـان السـبب الرئيسـي في انضمامهن للحزب سواء للدفاع عن الحق في ارتدائه أو الاحتجاج على التميـيز ضـدهن بسببه. تعي نساء رفاه أن الدولة تحظر غطاء الـرأس لأنـه يحمـل العديـد من الـدلالات

السياسية لكنهن ترفض هذا الادعاء. فبالنسبة لهن هو أمر شخصي يعبر عن حب الله يجب ألا تخاف الدولة من "قطعة صغيرة من القماش"، فما المعايير التي تستطيع بها الدولة أن تقيس ما إذا كان حجاب الشعر سياسيًا أم غير سياسي؟ كذلك ترى نساء رفاه أن غطاء الرأس لا يمكن أن يهدد ليبرالية الدولة. مع ذلك عبرت إحداهن أن تخوف العلمانيين من الدولة الإسلامية سببه أنها ستوقف الفساد. إذن فهي تدرك أن للإسلام دلالات سياسية مع ذلك ترفض الاعتراف بوجود الدلالات نفسها لغطاء الرأس.

ترى "أرات" أن مطالبة نساء رفاه بالاعتراف بغطاء الرأس تضعهن في مأزق وإن لم يدركن ذلك أو لم يعترفن به. فالإسلام ينظم العلاقات الشخصية ويتضمن أحكامًا خاصة بالطلاق والزواج والزنى والعديد من القضايا. فكما أن غطاء الرأس هو أمر من أوامر الله التي يجب الاعتراف بها داخل الدولة يرى العديد من المسلمين أن تعدد الزوجات وحق الزوج في إتمام الطلاق بشكل منفرد مثلاً أحكام معمول بها في الدول المسلمة ويجب إقرارها أيضًا. لكن نساء رفاه رفضن ربط غطاء الرأس بقضايا أخرى.

ترى "أرات" أن فهم هؤلاء النساء للإسلام جاء في إطار تجربة فريدة هي التجربة التركية. فتنوع فهم نساء رفاه للإسلام وعدم تخوفهن من بعض أحكامه لعدم اضطرارهن للعيش في ظل هذه الأحكام من قبل بحكم نشأتهن في بيئة علمانية تضمن إلى حد كبير المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. مثلاً تشير أرات إلى أن غضب النساء من "حظر غطاء الرأس" كان بسبب أنه يحرمهن من فرص التعليم وليس من حق ممارسة الدين بحرية، فواحدة منهن فقط هي التي ذكرت حث الرسول الكريم على طلب العلم. و تعزي ذلك لتمثلهن قيم ثقافة تساوي بين المرأة والرجل في حق التعليم. أي أنه بالنسبة لهن فإن الجمهورية الإسلامية ما هي إلا جمهورية علمانية أخلاقية.

فنساء رفاه لا يرين في غطاء الرأس تهديدًا للدولة الليبرالية لأن فهمهن للإسلام جاء في إطار هذه القيم الليبرالية التي تحترم مبدأ العدل وتحافظ عليه. وبرغم اعتقاد بعض نساء رفاه أن رجال الحزب يفهمون وضع المرأة في الإسلام بنفس الطريقة فإن أرات غير مقتنعة بذلك. فإذا رفضوا دخولهن دوائر صنع القرار في الحزب ما الذي سيدفعهم للأخذ بمشورتهن في إدارة الدولة؟ إذن غاب عن نساء رفاه أن الفارق الكبير بين الدولة الدينية والدولة العلمانية هو أن الأخيرة تسعى لجذب رضا الجمهور في حين أن الأولى تفترض سلطة دينية عليا لسعيها لتطبيق عدالة الله. مع ذلك ترى أرات في ضوء هذه المقابلات أن نظرة النساء لغطاء الرأس بمعزل عن السياسة تستدعي توسيع حدود ممارسة الأفراد للدين في حياتهن الشخصية لأن في ذلك تعزيز لديمقراطية الدولة العلمانية وزيادة لفرص المشاركة السياسية بها.

عرضت "يشيم آرات" في كتابها تجربة نساء حزب رفاه كنموذج فريد لتفاعل الإسلام والدولة العلمانية الليبرالية، وشرحت كيف أن نشأة نساء رفاه في مجتمع يضمن المساواة بين الرجل والمرأة شكل فهمهن وتفسيرهن للدين الإسلامي. كذلك أوضحت كيف أن رغبتهن في ممارسة الدين الإسلامي كما يفهمنه هي ما دفعتهن لتحدى الحدود التي تسمح هذه الدولة التركية بممارسة الحريات الدينية داخلها، كما أن هذا الهدف ساعدهن في جذب عدد كبير من النساء غير المسيسات إلى ساحة السياسة عن طريق الذهاب إليهن في منازلهن وجلساتهن والتحدث إليهن عن المشاكل التي يواجهنها والحلول المقترحة لها. أي أن نساء رفاه لم يزدن من عدد عضوات الحزب بالتحدث عن أيديولوجية دينية بل بمناقشة همومهن ومشاكلهن الدنيوية اليومية بدلاً من تبني خطابات فوقية عن قضايا لا تمت لهن بصلة. كذلك استفادت نساء رفاه من التقاليد المجتمعية التركية مثل "أيام الذهب" والزيارات الأسبوعية في الترويج لحزبهن السياسي وإقناع النساء بإمكانية توصيل أصواتهن للدوائر العليا مما يعني تشجيعهن على المشاركة في النظام السياسي الحديث.

وقد نجحت "آرات" في رسم ملامح تجربة نساء حزب رفاه ونجاحهن في عبور الحدود بين الشخصي والسياسي، وبين الديني والعلماني، وبين التقليدي والحديث، لكنها لا تغفل حقيقة عدم وصولهن لمناصب عليا في حزب رفاه. فرغم أن النجاح السياسي ساعدهن في تعزيز استقلاليتهن داخل المنزل فإن الممارسات الأبوية ظلت كما هي خارجه. كذلك تناولت آرات الأحزاب العلمانية التركية بالنقد حيث إنها ماثلت الأحزاب الإسلامية في عدم تشجيع دخول المرأة لدوائر صنع القرار فيها، ولكنها ترى أن التفسير التقليدي للإسلام يبرر هذه الممارسات في حين أن الأحزاب العلمانية تعترف بقصورها في هذه الناحية.

قدمت يشيم آرات كتابًا ممتعًا يتسم بوضوح الفكرة والأسلوب ويوازن بين عرض آليات وقواعد عمل حزب رفاه ولجان النساء فيه وبين تقديم البعد الإنساني المتمثل في قصص العضوات ورؤيتهن للعالم. كما أنه دراسة مهمة تقدم العديد من الأفكار لتسييس وتفعيل مشاركة الفئات غير المسيسة في المجتمعات المختلفة. كذلك قدمت المؤلفة من خلال قصص نساء رفاه نقدًا لنموذج الدولة العلمانية القائم في تركيا حيث رأت أن الدولة التركية فشلت مرتين: الأولى في إقناع نسبة غير قليلة من مواطنيها بنموذج المواطنة وتفسير الإسلام الذي تتبناه، والأخرى عند تدميرها فرص هؤلاء المواطنين في الترقي وسعيها لإقصائهم. كذلك بينت آرات أن الإسلام الذي تعتنقه معظم النساء الإسلاميات في تركيا متأثر جدًا بالسياق العلماني للدولة التركية وبالتالي هو لا يمثل تهديدًا للدولة العلمانية وقيمها الليبرالية. ففي نهاية المطاف تعتبر تجربة نساء رفاه حوارًا ثقافيًا بين الليبرالية والإسلام يمكن البناء عليها لإثراء الطرفين وتوسيع نطاق الممارسة الديمقراطية في تركيا.

الهوامش:

Yesim Arat. Rethinking Islam and Liberal Democracy: Islamist Women in Turkish Politics. New York: State university of New York Press, 2005.

المشاركات والمشاركون:

* يسرى مصطفى: مدير برنامج دعم حقوق المرأة بوكالة التعاون الفني الألماني.

* نولة درويش: عضوة مؤسسة بمؤسسة المرأة الجديدة.

* ربيعة الناصري: خبيرة في الجندر والتنمية المؤسساتية.

* أمينة لمريني: خبيرة في الجندر وحقوق الإنسان وتقنيات المناصرة.

* هيلين ريزو: أستاذة مشاركة في علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

* سماح إمام: حاصلة على ماجستير في اللغويات والترجمة من قسم اللغة الإنجليزية/ جامعة القاهرة.

* سونيا فريد: مدرسة مساعدة بقسم اللغة الانجليزية، جامعة القاهرة.

* حسن أبو بكر: أستاذ بكلية الزراعـة، جامعـة القـاهرة، ومهتم بقضـايا الجنـدر والبيئـة والتنمية.

* شهرت العالم: مترجمة.

* أماني الشاذلي: أستاذة مساعدة بقسم اللغة بالإنجليزية، جامعة حلوان.

* مريم النقر: معيدة بقسم اللغة الإنجليزية، جامعة القاهرة.

دعوة للكتابة

طيبة - العدد الثاني عشر

النساء والعلوم

ينصب اهتمام هذا العدد على مناقشة موضوع نادرًا ما يتم الالتفات إليه، وهو موضوع علاقة النساء بالعلوم الطبيعية، سواء كذات أو كموضوع، كدارسات للعلوم الطبيعية ومتعاملات معها، أو كمدروسات من قبل العاملين في المجالات المختلفة للعلوم الطبيعية، أو كليهما في آن. وهو موضوع شائك، يتطرق إلى موضوعية وعلمية هذه العلوم، ومدى حيادها أو تأثرها بالسياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة.

ويشمل هذا العدد من ضمن محاوره

- تاريخ النساء في العلم.

- النساء والتكنولوجيا (بما فيها تكنولوجيا المعلومات).

- الطب وصحة النساء.

- النساء وعلوم الرياضيات.

- النساء وعلوم الهندسة.

- النساء وعلوم البيولوجيا.

وترحب هيئة تحرير طيبة بالمشاركات الخاصة بموضوع العدد والتي قد لا تشملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقراص مرنة في حدود 3000 - 5000 كلمة للدراسات، 2000 – 3000 كلمة لعروض الكتب، على أن يتم إرسال المواد في موعد أقصاه 30 أبريل 2009، وذلك بأي من الوسائل التالية:

عنوان بريدى: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكتروني: nwrc@nwrcegypt.org

دعوة للكتابة

طيبة - العدد الثالث عشر

النساء والقومية

تتنـاول طيبـة في هـذا العـدد أحـد أهم مكونـات الهويـة بالنسـبة للإنسـان في بعض المجتمعات، فخطاب القومية في كثير من الأحيان يطغى على كل الخطابـات الأخـرى، ويقوم بمفرده بتشكيل أنواع العلاقات المختلفـة داخـل المجتمعـات، فيكـون من شـأنه ترتيب الأولويات وتوزيع الأدوار، بما فيها أدوار الجندر، بمـا يتضـمنه هـذا من منح ومنـع للحقوق وترسيم للواجبات. ويهدف هذا العدد إلي زيادة الوعي بهذا الدور الخطير الذي تلعبـه القوميـة، خاصـة في عالمنـا العـربي، حيث التهديـدات السياسـية والعسـكرية المستمرة، التي كثيرًا ما تجعل من الخطابات القومية خطابات رئيسية سائدة، لا تـترك مجالاً كبيرًا لغيرها من الخطابات.

وتشمل محاور هذا العدد:

- الخطابات القومية الخاصة بالنساء.

- النساء والخطاب الكولونيالي.

- النساء والخطاب ما بعد الكولونيالي.

- استخدام الخطابات القومية في رسم أدوار النساء.

- استخدام الخطابات القومية في رسم أدوار الرجال.

وترحب هيئة تحرير طيبـة بالمشـاركات الخاصـة بموضـوع العـدد والـتي قـد لا تشـملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقـراص مرنـة في حـدود 3000 - 5000 كلمـة للدراسـات، 2000 -ـ 3000 كلمـة لعـروض الكتب، على أن يتم إرسـال المواد في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2009، وذلك بأي من الوسائل التالية:

عنوان بريدى: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكتروني nwrc@nwrcegypt.org

دعوة للكتابة

طيبة - العدد الرابع عشر

النساء والعولمة

يهدف هذا العدد من طيبـة إلى البحث في أحـد أهم الخطابـات في عالمنـا اليـوم وهـو خطاب العولمة في تناوله لأمور الجندر والنساء. فقد ارتـأت هيئـة التحريـر أن تكـريس عدد كامل لهذا الموضوع أمر ضروري، حتى وإن كان قد تم تناول هذا الموضوع بصــفة جزئية في مواد الأعداد السابقة.

ومن المحاور المقترحة لهذا العدد:

- المؤتمرات الدولية الخاصة بالنساء.

- العولمة وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء.

- المنظمات النسائية في ظل العولمة.

- عمالة النساء في ظل العولمة.

- العولمة والعنف ضد النساء.

وترحب هيئة تحرير طيبـة بالمشـاركات الخاصـة بموضـوع العـدد والـتي قـد لا تشـملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقـراص مرنـة في حـدود 3000 - 5000 كلمــة للدراســات، 2000-ـ 3000 كلمــة لعـروض الكتب، على أن يتم إرســال المواد في موعد أقصاه 30 أبريل 2010، وذلك بأى من الوسائل التالية:

عنوان بريدى: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكتروني: nwrc@nwrcegypt.org